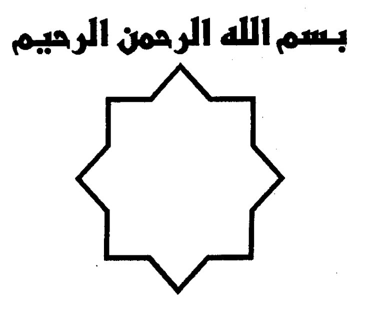
بسم الله الرحمن الرحيم



الجملة الخبرية بين

البصريين والكوفيين

للأستاذ الدكتور / صلاح عبد العزيز علي السيد

وكيل / كلية اللغة العربية بالمنصورة

المقدمة

الحمـد لله رب العـالمين ، والصـلاة والسـلام علـى المرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمـة للعـاملين ، عليـه وعلـى آله وصحبه وسلم أجمعين وبعـد .

فقد تعايشت طويلاً مع كتـب النحـاة ، وشـاهدت توسـعهم فى الحديث عن كل باب من أبـواب النحـو ، ممـا يئـود الشـادى للعربية ، ويتعب البـاحث فيـها ، وتمنعـه عـن الاسـتفادة منـها بالطريق الميسر ، إذ طول الكـلام والاسـتطراد لا يعطيـان طـالب النحو بغيته فى أخذ لبابه ، وتـرك قشـوره ، ممـا يصيبـه ذلـك بالسأم ، ويؤدى به إلى الملل ، فضـلا عـن الحواشـى الواسـعة ، وقد يكون بعضها كاذ الأسلوب ، صعـب العبـارة ، بعيـد الفكـرة ، وما النحو إلا انتحاء سمت كلام العـرب بأسـلوب عربـى رائـق ، وتركيب سهل بعيد عن التعقيـد ، ولفـظ فصيـح ، تسـهل مهمـة الباحث وتأخذ بيد طالب العربية إلى سـاحتها الرحبـه بـدون تعـب ولا رهق ، فضلا عـن تعـارض الآراء وتضاربـها فـى القضيـة. الواحدة ممـا يصيـب الـدارس بـالحيرة والاضطـراب ، وتجعـل النحو عاجزا عن فصل مشكلات الأسلوب العربـى فـى حسـم .

وأيضاً : وجـدت أن النحـو وهـو بصـرى كوفـى نشـأة وتطـورا ، قـد امتـلأ بـآراء غيرهمـا مـن رجـالات المـدارس النحويـة المختلفـة مـن مصريـة إلـى أندلسـية أو شـامية ، وأصبحت معرفـة الإنسـان بالرؤيـة التاريخيـة النحويـة لعلمـاء

البلدتين ونظرتهم إلـى الـتركيب النحـوى صعبـة ممـا أدى إلـى اختلاط الحامل بالنابل وأصبحنا نعيش فى فوضـى تأليفيـة لانتين معالم التاريخ فى هذا الفن الأصيل من فنـون العربيـة ، إذ تطـور الآراء فى التركيب علي حسب العصور لا يوجـد فـى كتـب النحـو ، فبينما تعرض قضية نحوية فتنظر إلى رجالـها ، فـإذ بنـا تفاجـأ بعالم متأخر من مدارس النحوية المختلفـة ، وأمـا بنـاة النحـاة ، فلا نستطيع أن نـرى نظرتـهم بصـورة منظمـة ومترابطـة فـى قواعدنا النحويـة .

بيد أنى رأيت أن الزمن الذى نعيش فيـه ، قـد جـدت فيـه قضايا لغويـة ، لمسـتحدثات العصـر الـذى وجدنـا فيـه ، ممـا يسـتدعى مـن البـاحث اللغـوى أن يربـط اللغـة بالأسـاليب ، والتنظيم العصرى المتجدد ، وأصبحنـا نسـمع الآن عـن الـتركيب الخبرى بأحواله المختلفة عندمـا يقـع خـبرا وتابعـا لآخـر ، أو متقدم معموله عليه ، أو يجتمـع مـع نظـيره علـي معمـول أقـل منه عددا ، ونحو ذلك من الـتركيب الإنشـائى ولمـا سـبق أردت أن أجلو ببحثى هذا حقيقـة الـتركيب الخـبرى وأحكامـه العامـة والخاصة عند رجالات النحو الأول مـن أهـل البصـرة والكوفـة (وإذا قـدر لـى الله ، وأعـاننى أكملـت الحديـث عـن الـتركيب الإنشائى فـى بحـث جديـد ويجمـع أطرافـه ، وأحكامـه بحيـث يستطيع الباحث أن يجد مراده عـن هـذا الـتركيب أو ذاك) .

ولقد قسمت البحث (الجملة الخبرية) إلــى ثلاثــة أبــواب . تسبق بمقدمة ، وأعقبتــها بخاتمــة تمثــل نتــائج البحــث ومــا توصلت إليه . وذلك علي هــذا التفصيــل .

أولا : المقدمــة :

وتحدثت فيها عن أسباب اختيــار هــذا الموضــوع نتيجــة طول الممارسة والمعايشة لكتــب النحــو .

ثانيا : الباب الأول " الحديث عن الجملــة الاســمية " :

وذكرت فيه ما يخصها مــن أحكــام بعــد تعريــف المركــب الخبرى وتقسيمه ثم بينت قسميها المبتدأ والخــبر ، ومــا يعــرض لهما من الأحكام النحويــة ذكــرا ، وحذفــا ، وتقديمــا وتــأخيرا ، وتأثيرا الأدوات الناســخة فيــها حروفــا أو أفعــالا عنــد علمــاء البلديــن .

ثالثا : الباب الثانى : الجملة الفعلية :

وضحت فيه موقف علماء الكوفــة والبصــرة فــى قضايــا الفاعل ذكــرا أو حذفــا ، تقديمــا أو تــأخيرا ، تذكــيرا وتأنيثــا ، اتصاله بــالفعل أو انفصالــه عنــه بــالمفعول أو تقدمــه عليــه ، حذفه وإقامه غيره منابه واشتغاله بضمــير المفعــول بــه الســابق أو اجتماع عوامل علــي معمــول أقــل أو قصــد بــه التعجــب أو المدح والذم ونحو ذلــك .

رابعاً : الباب الثالث : (المحل الإعرابى للتركيب الخبرى وحذفه).

وبينت فيه معنى المحل الإعرابى للمركب الخبرى ، والجمل التى لها محل من الإعراب ، والجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وحذف هذا المركب فى الأسلوب العربى .

خامساً : خاتمة : " نتائج البحث " :

وسجلت فيها نتائج ما توصلت إليه فى هذه الرحلة العلمية : ثم ختمت البحث بنيت للمصادر والمراجع ، والفهارس وهذا عمل أرجو الله أن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يكون إضافة للبحث اللغوى وصلى الله علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباب الأول : الحديث عن الجملة الاسمية
قضية (الجملة الخبرية) بين البصريين والكوفيين

إن الجملة الخبرة كانت مثار خلاف كبيرين البصريين والكوفيين ، وتريد أن نوضح معنى المركب الخبرى عندهما فنقول :

ذكر ابن هشام أن [1] الجملة هى عبارة : عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضرب اللص وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائما وظننته قائما " .

وهذا التعريف يحدد بالمثال حقيقة الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية ، ولكنه لم يمثل للجملة الطلبية ، وكل أمثلته للجملة الخبرية فقط ، كما أنه أدخل فيها الجملة الفعلية التى فعلها مبنى للمعلوم مثل قام زيد ، وحضر المدرس ، وكذلك المبنى للمجهول نحو ضرب اللص ، وفهم الدرس ، وما كان ذا فعل ناقص نحو : كان زيد قائما ، وأمسى محمد فاهما ، وظننته قائما ، وعلمته مكافحا ، أو قائما مقام الفعلية نحو : أقائم محد علي أن محمد " فاعل مسد سد الخبر ، وقائم " وصف ينوب عن الفعل ، ويدخل فى المركب الخبرى أيضا : الجملة الاسمية نحو : السماء صافية ، والجو صحو ، وهكذا

---

[1] مغنى اللبيب حـ٢ ص ٣٨

والواقع أن ابن هشام مسار فى تعريفه علي جعل المبنى للمجهول منزلا منزلة الجملة الفعلية خلافا للزمخشرى[١] وجماعة فى أنها جملة فعلية ومرفوعها فاعل حقيقة علي سبيل الاصطلاح ؛ لأنه اسم مرفوع وقع بعد فعل تام أسند إليه ، وهذا فى رأيى نظرة جيدة ، وتدخل فى نطاق الجملة الفعلية حقيقة ، أما ما كان ذا فعل ناقص برفع المبتدأ ينصب الخبر فإن ابن هشام أدخله فيما كان منزلا منزلة الجملة ، وليس بجملة علي سبيل الحقيقة ، مع أن الوارد فى كتاب سيبويه جواز كون اسمها فاعلا اصطلاحا حيث قال[٢] " تقول كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت " كان " لتجعل ذلك فيما معنى ، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول فى ظننت ، وإن شئت قلت : كان أخاك عبد الله ، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك فى ضرب ؛ لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحالة فى ضرب ، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد " أ.هـ وكذلك قال صراحة فى العنوان بأنها أفعال ، وما بعدها يرفع علي أنه فاعل حقيقة حيث عنون الباب بقوله : هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد " قال الأمير[٣] : وكذلك تقول : فى كان زيد

---

[١] أنظر حاشية الأمير حـ٢ ص ٣٩

[٢] الكتاب ٤٥/١ هارون

[٣] حاشية الأمير علي مغنى اللبيب ٣٩/٢

قائما ؛ لأن اسم كان فـــاعلا اصطلاحـــا مجـــازا وأصـــل معموليـــها المبتدأ والخبر لكن الطاهر قصـــره علـــي الأول ؛ لأن لجملـــة كـــان مع معموليها وأمـــا معمولاهـــا فـــلا يقـــال لـــهما الآن جملـــة فـــى قواعد النحو ، نعم علي قول غـــير النحـــاة إنـــها رابطـــة للزمـــن ، والاسناد بين معمولـــيها " .

وهذه نظرة دقيقة من العلامـــة الأمـــير فـــى أن كـــان مـــع معموليها جملة فعلية حقيقـــة ؛ لأنـــها تصرفـــت تصـــرف الأفعـــال التامة فجاء فيها الوصف والمصدر وغيرهمـــا ، وهـــى تـــدل علـــي الكون الخاص مقيدة بخيرها ، فجعلها مـــن الجملـــة المنزلـــة كمـــا يرى ابن هشام غير دقيـــق .

ولقد نسى صاحب مغنـــى اللبيـــب أن يدخـــل فـــى الجملـــة الاسمية : اسم الفعل مع مرفوعـــه نحـــو : هيـــهات العقيـــق . أمـــا الوصف المستغنى بمرفوعه نحو أفـــاهم علـــي فيحتمـــل أن يكـــون جملة اسمية ؛ لأنها فى قـــوة المبتـــدأ والخـــبر أو جملـــة فعليـــة ؛ لأنها فات وصف قائم مقام الفعل ، ولقـــد مـــال العلامـــة الصبـــان[1] علي أن الوصف مع مرفوعه المغنى عـــن الخـــبر جملـــة اســـمية ، أما الوصف الواقع صلـــة لأل الموصولـــة فـــهو فـــى قـــوة الفعـــل فيدخل فى نطـــاق الجملـــة الفعليـــة ، فـــإن كـــان الوصـــف غـــير مستغنى بمرفوعه ولو كان اسما ظـــاهرا ، فـــلا يدخـــل معنـــا فـــى نطاق التركيب الخبرى ، بل هـــو مفـــرد . ويشـــترط فـــى الوصـــف

---

[1] الصبـــان ١/١٩٠

الذى يستغنى بمرفوعة هنا أن يرفع اسما ظاهرا نحو : حاضر محمد أو ضميلا منفصلا نحو : أيها الصديقان ماوف بعهدى أنتما .

ويدخل معنا فى نطاق المركب الخبر جملة النداء نحو يا محمد ، ويا علي وجملة الشرط نحو قوله تعالى : وإن أحد [١] من المشركين إستجارك فأجره حتى يسمع كلام الله والجملة المصدرة باستفهام نحو : كيف جاء محمد إلى منزلك أو تحضيض نحو : هلا ذاكرت الدرس أو الترجى والتمنى نحو : لعلى أبلغ الأسباب [٢] ، أسباب السموات " ونحو : يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما [٣] ؛ لأنه المراد بصدر الجملة كما يقول ابن هشام المسند أو المنسب إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، بل النظر إلى ركنى الجملة الأساسيين ، وبواسطتها نحكم علي الجملة [٤] .

ويدخل أيضا معنا : أسلوب التعجب فى صيغتة : ما أفعله ، وأفعل به نحو : ما أكرم محمدا ، وأكرم بعلى ، وما ورد سماعا فى هذا الباب لله دره ، وناهيك به ، ولاشل عشرة أى أصابعه العشرة ، ونحو قوله تعالى : وكيف تكفرون بالله

---

[١] التوبة ٦
[٢] غافر ٣٦ ، ٣٧
[٣] النساء ٧٣
[٤] مغنى اللبيب ٢/٤٠

وكنتم أمواتا فأحياكم " [١] لأنه هــذه الأفعــال كمــا يقــول الرضــى [٢] : ليس موضوعة للتعجــب بــل اســتعملت لذلــك بعــد الوضــع وصيغة أفعل به . جاءت علي صورة الأمــر ، وهــى فــى الحقيقــة فعل ماض خلافا للكوفيين فهو داخل فـــى نطــاق الجملــة الفعليــة الخبرية لفظا إنشائية معنى ويدخـــل فيــه : أفعــال المــدح والــذم نحو نعم الرجـــل المخلــص ، وبئــس الطــالب المنــافق ، وحبــذا المجتهد ، ولا حبــذا المــهمل ، وســاء مثــلا الجبــان ، لأن هــذه الأفعال أخبار فـــى الأخبــار ، ثــم تضمنــت إنشــاء المــدح فــهى خبرية فى اللفظ إنشائية فـــى المعنــى ، قــال الرضــى [٣] ، فــهو إنشاء جزؤه الخبر وكذا الإنشــاء التعجبــى والإنشــاء الــذى فــى كم الخبرية وفى رب " والخبر يــأتى منــها لا شــك مــن جهــة أن المدح والذم المــأخوذ منــها خارجــا ليــس بثــابت فــهو يحتمــل الصدق والكذب ، وكذلك أيضــا : جملــة أفعــل التفضيــل نحــو : محمد أفضل من علي ، وإنما دخلــت فــى المركــب الخــبرى ؛ لأن التنقيل ليس بمعنى جعلك إياه أفضـــل بــل بمعنــى الإخبــار الــذى هو فعــل المتكلــم ، ليــس مدلــولا أصليــا للكــلام الخــبرى ، ولا متصورا منه بـــل مدولــه الأصلــى المقصــود منــه هــو الحكــم بالنسبة بين طرفيه ، وذلك محتمل للصدق والكـــذب ، وهنــا دخــل فى الجملة الخبريــة .

---

[١] البقــرة ٢٨

[٢] الكافيــة ٣١١/٢

[٣] المصدر الســابق ٣١٢/٢

وعلى ذلك كما يقول الرضـــى [١] أن الكـــلام الخـــبرى هـــو الذى يقصد المتكلـــم أن لـــه خارجـــا موجـــودا فـــى أحـــد الأزمنـــة مطابقا لما تكلم به ، فإن طابق ســـمى كلامـــه صدقـــا وإلا فكذبـــا . والإنشائى : ما لا يقصد المتكلـــم بـــه بـــل إنمـــا يحصـــل المتكلـــم المعنى الخارج بذلك الكلام " فكأنه يريد بـــالمركب : هـــو مـــا تكلـــم به المتحدث عن خارج له زمن والحديـــث إن طـــابق الواقـــع كـــان الكلام صدقا وإلا كان كذبـــا أمـــا الإنشـــاء : فيقصـــد بـــه المتكلـــم تحصيل شئ غير حاصل فـــى الخـــارج .

والذى يشمله المركب الخبرى – وهـــو مرادنـــا مـــن هـــذا المؤلف – من الكلام هـــو الجملـــة الفعليـــة نحـــو ذاكـــر الطـــالب الدرس سواء كان فعلها مبينـــا للمعلـــوم كمـــا ســـبق أو للمجـــهول نحو : قضى الأمر الذى تسأل عنه ، أو فعـــلا ناقصـــا نحـــو : كـــان الجو منعشا ، ونحو : حسبت الســـماء ممطـــرة ، أو الوصـــف مـــع مرفوعة نحو : فاهم[٢] الطالب الـــدرس ، والجملـــة الاســـمية نحـــو : العلم نور ، ونحو : شتان ما بينهما مـــع اســـم الفعـــل ، وجملـــة النداء نحو : يا علي والتقدير أقصد عليـــا . فـــهى فـــى التقديـــر : جملة فعليـــة ، ويدخـــل جملـــة الشـــرط نحـــو أن تذاكـــر تنجـــح ، والجملة التى استفهم بها نحو : هـــل أتـــى علـــي الإنســـانى حيـــن

---

[١] الكافيـــه ٢/٩٤

[٢] الدهر الآية الأولى

من الدهر [١] ؟ أو صدرت بتحضيض نحو : ألا تذاكر درسك . أو تمن نحو : ليت لى مالاً فأنفق أو ترج نحو : لعل النجاح قادم ، وفعلى التعجب نحو : ما أحسن الدين ، وأحسن بالخلق ، والتفضيل نحو : علي أكرم من إبراهيم . وأفعال المدح والذم نحو : نعم العلم الهادى إلى الخير ، ربئس الرفيق الشرير . وهكذا .

أقسام الجملة :

* تنقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام وهى :

أ- اسمية   ب- فعلية   ج- ظرفية

أ - الاسمية : ما كان صدرها اسما غير ظرف عند البصريين نحو : الله عليم ، وهيهات الحبيب ، وقائم المحمدان عند الكوفين والأخفش أما البصريون فلا يجيزون ذلك ؛ لأنه لم يتقدم عليه نفى أو استفهام واسم الفعل قيل : إنه مفعول مطلق لجملة فعلية ، وهذا رأى ضعيف ، للحذف بلا دليل .

ب- الفعلية : وهى التى صدرت بفعل تام أو ناقص نحو : فهم الكتاب ، وشرحت المسألة ، وأصبح البيان واضحاً ، ورأيت محمداً فاهماً ويؤدى المخلص واجبه ، وتقدم المفعول به لا يخرجها عن الفعلية نحو : الدرس شرحت ،

[١] الآية الأولى من سورة الدهر .

والزهـــرة قطفـت ونحـــو : فريقــا هـــدى [١] ، وفريقــا حــق عليهم الضلالـــة .

ج- الظرفية : هى المصدرة بظــرف أو مجــرور كمـــا يقـــول ابـــن هشام[٢] نحـــو : أعنـــدك محمـــد ؟ وأفـــى الكليـــة طلبـــة ؟ إذا قـــدرت المرفـــوع فـــاعلا بـــالظرف والجـــار والمجـــــرور لا بالاستقرار المحـــذوف ، ولا مبتـــدأ مخـــبرا عنـــه بـــهما " وإلا كانت فعليه مع الأول ، واســـمية مـــع التقديـــر الثـــانى . هـــذا رأى ابن هشام فيها ، وتمثيله علـــي هـــذه الصـــورة ، ولكـــن الزمخشرى[٣] يمثل للجملة الظرفية بحـــذف همـــزة الاســـتفهام نحو زيد فى الدار علي تقدير حـــذف الاســـتقرار الـــذى تعلـــق به الظرف أو المجرور ، ثم انتقل الضمير إلـــى أحدهمـــا بعـــد أن عمل فيه ، قبل الاســـتتار ، فالعـــامل فـــى الفـــاعل متعلـــق الظرف والمجرور فى الحقيقة ، وأمـــا فـــى انظـــاهر فالعـــامل لهما . هذا تقسيم ابن هشام للجملـــة .

ويزيد الزمخشرى [٣] عليها قســـما رابعـــا : وهـــو الجملـــة الشرطية . وهذا رأى غير ســـديد ، لأن العـــبرة بصـــدر الجملـــة ، ولا ينظر إلى ما تقدمها من الحـــروف أو كـــان مفعـــولا مقدمـــا ؛ إذ

---

[١] الأعـــراف ٣٠

[٢] المغنـــى ٢/٤٠

[٣] البقـــرة ٨٧

إنه علي نيـــة التـــأخير نحـــو قولـــه تعـــالى : [١] " ففريقـــا كذبـــتم وفريقـــا تقتلـــون أو حـــالا كذلـــك نحـــو : خشـــعا أبصـــــارهم [٢] يرخجون . فالمقدم فيها علي نيـــة التـــأخير ، فتدخـــل فـــى الجملـــة الفعليـــة ، ولا داعـــى لا تســـاع التغريعـــات فـــــالأولى الضبـــط للأقســـام مع الإيجاز حتى لا تتشعب فتنعـــب طـــالب العربيـــة .

وأرى : أن الجملة الأحسن فيـــــها أن تكـــون مقســـمة إلـــى قســـمين فقـــط ، لأن هـــذه الأقســـام التـــى ذكرهـــا ابـــن هشـــــام والزمخشرى متداخلة فى بعضها ، وأنـــــه يكتفـــى بتقســـيم الجملـــة إلى : أ- اسمية ب- فعليـــة

أما الطرفية : فهى فى الحقيقة مـــن قبيـــل الجملـــة الفعليـــة إذ الطرف غير عامل ، والطرف للمتعلـــق وهـــو الفعـــل " اســـتقر " ثم حذف بعد أن عمل فى الظرف ، واســـــتتر الضمـــير .

قال العلامـــة[٣] الصبـــان فـــى بـــاب الفـــاعل علـــي شـــرح الأشمونى فى ذكره لروافع الفاعل " والظرف نحـــــو : أعنـــدك زيـــد ، وشبهه وهو الجار والمجـــرور نحـــو " أنـــى الله شـــك " وهـــذان بحسب الظـــاهر والأفقـــى الحقيقـــة العـــامل فـــى الفـــاعل متعلـــق الظرف وشبهه " وقال [٤] الرضى فى بـــاب الفـــاعل " فيدخـــل فيـــه

---

[١] القمـــو ٧

[٢] شرح المفصـــل ٨٨/١

[٣] حاشية الصبـــان ٤٣/٢

[٤] الكافيـــة ٧١/١

(أى دافعه) الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو : تريد قدامك أو فى الدار أو الظاهر نحو : زيد أمامك غلامه ؛ لكون الرافع فى الحقيقة عنده وهو الفعل أو اسم الفاعل المقدر " فكلامه يدل علي أن جملة الظرف والجار والمجرور تكون مرة اسمية إذا قدر العامل اسم فاعل ، وأخرى فعلية إذا قدر فعلا .

- وبعض النحاة يقسم الكلام إلى قسمين :

أ - جملة وتشمل الاسمية والفعلية .

ب- وشبه جملة : وهى الظرف والجار والمجرور . وابن هشام يشترط لعمل جملة الظرف أن يتقدم عليها نفى أو استفهام ، فلا لعمل الظرف بدون ذلك ؛ لأن الاستفهام يدل فى الأصل علي ما يتجدد ، والمناسب لذلك أصالة هو الفعل ، فإذا دخل الاستفهام عليهما قربها من الفعل ، فنالا من العمل ما ناله الفعل .

أما الكوفيون والأخفشى : فيجزون عملهما بدون أن يتقدم عليها نفى أو استفهام قال الرضى [1] : " والأخفشى والكوفيون يجيزون فى نحو : فى الدار زيد " أن يعمل الظرف بلا اعتماد " فالعمل للظرف والمجرور مباشرة بدون نظر إلى المتعلق ، وكذلك بلا تقدم نفى أو استفهام عليها .

[1] ٨٧/١ الكافية

وقد تأتى جمل فى العربية تحتمل الاسـمية والفعليـة تبعـا للتقدير أو اختلاف نظرة النحاة لها فـى الإعـراب نحـو : أعنـدك الطالب ، وأفى المدرسة علي فيجوز لـك أن تجعـل شـبه الجملـة فيها مقدما علي تقدير المتعلق أو بلا نظـر إليـه – كمـا سـنفصله عند علماء البلدين ، فهما فـى محـل رفـع أو نصـب والمرفـوع بعدها مبتدأ مؤخر ، أو تجعـل المرفـوع فـاعلا لمبتـدأ محـذوف تقديره : كائن أو مستقر فالجملة اسـمية ، ذات حـيز فـى الأولـى ، وذات فعل معنى عن الخبر فـى الثانيـة وإن قدرنـا أن المرفـوع فاعل باسـتقر علـي رأى البصريين أو بـالظرف فـهى ظرفيـة وهكذا ونحو . ما رأيته مذيومان . فـإن الأخفـش والزجـاج يقـدر المحذوف : بينى وبين لقائه يومان وعنـد أبـى بكـر والفارسـى : أمـد انتفـاء الرؤيـة يومـان مغلبـهما الجملـة اسـمية ، وقـال الكسائى وجماعة من كاف يومان . فالجملـة فعليـة وهكـذا [1] .

انقسام الجملة إلى صغرى وكـبرى

تنقسم الجملة الاسمية كما ذكر ابن هشام إلـى صغـرى ، وكـبرى

فالكبرى : هـى الجملـة الاسـمية التـى خبرهـا جملـة : محمد حضر أبـوه ، وعلـى أبـوه قـائم . فالجملـة مـن المبتـدأ وخبره من الجملة الفعلية والاسمية : جملـة كـبرى .

---

[1] المغنـى ٢/٤٠

والصغرى : هى المنبه علي المبتدأ كالجملة الخبر بها فى الثالين قال ابن هشام : وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو قوله تعالى : " لكنا هو الله ربى ، ولا أشرك بربى أحدا [١] " إذ الأصل : لكن أنا هو الله ربى " ففيها ثلاث

مبتدآن ، ثم حذفت همزة " أنا " حذفا اعتباطيا ، وقيل : حذفا قياسا ؛ بأن نقلت حركتها ثم حذفت ، ثم أدغمت نون لكن فى نون " أنا " . وقد تكون مصدرة بالمبتدأ كما ذكرنا ، ومصدرة بالفعل نحو : ظننت محمدا يقوم أبوه [٢] .

قال العلامة الأمير [٣] : وقد ترد الجملة لا صغرى ولا كبرى نحو : هذا زيد قائم ، وقام زيد فالتقسيم غير حاصر ، وقد أورد هذه الملاحظة قبلة صاحب المقتضب [٤] من الكلام

- أقسام الجمل الكبرى :

تنقسم الجمل الكبرى إلى قسمين . وهما :

١-ذات وجه : وهى اسمية الصدر ، واسمية العجز نحو : محمد أبوه قائم أو كان فى الأصل اسمية نحو : ظننت محمدا يقوم أبوه .

---

(١) الكهف ٣٨

(٢) مغنى اللبيب ٤١/٢٠

(٣) مغنى اللبيب ٤١/٢٠

(٤) صـ ٢/١١٩

٢-ذات الوجهين : وهى اسـمية الصـدر فعليـة العجـز نحـو : علي يسافر أبوه ، وأدخـل فيـها ابـن هشـام نحـو : ظننـت بكرا أخوه فاهم ، فإذا كان المفعول الثـانى للفعـل ظـن جملـة فعلية كانت من الجملة ذات الوجه ، وإن كـان جملـة اسـمية كان من الجملة الكبرى ذات الوجـهين . وهكـذا .

والآن سنعود إلـى الحديـث عـن كـل قسـم مـن أقسـام الجملة الخبرية بادئين بالجملـة الاسـمية .

أولا : الجملة الاسـمية :

من المعلوم أن الجملة الاسمية تتكـون مـن مبتـدأ وخـبر ، والمبتدأ نوعان مبتدأ له فاعل سد عسـد الخـبر ، والخـبر فيـها يتنوع إلى ثلاثة أنـواع : أ- مفـرد

ب- جملة بنوعيها

ج- شبه جملة وهـى الظـرف والمجـرور ، وسـنتحدث تفصيـلا عن كل نوع منها ، ونعـرف رأى البصريين والكوفيين فـى كل قضية يتناولها البحث - فنقول - وبـالله التوفيـق .

١- المبتدأ الذى له خـبر :

معناه : هو الاسـم العـارى عـن العوامـل اللفظيـة غـير الزائدة مخبرا [١] عنه نحو : الإيمـان أشـرف مـا فـى الوجـود ، والحياة به تزهر وتشرق ،، وليأس الحـق ذلـك أفضـل ، والعمـل

---

[١] شرح الأشمونى حـ١ ص ٨٨

فى الإتقان ، والسعادة فـــى الرضـــا والله معـــك بـــالعون والنصـــر والتـــأييد .

وهنا نجد أن المبتدأ وهـــو " الإيمـــان ، والحيـــاة ، ولبـــأس التقوى ، ذلك ، والعمل ، والســـعادة ، والله . وكلـــها قـــد تجـــردت من العوامل اللفظية فلـــم يتقـــدم عليـــها كـــان ، وإن ، ولا ظننـــت ونحوها من أخوتها الناسخات ونحوهـــا وكلـــها أســـماء صريحـــة ، وقد يكون المبتدأ مـــؤولا نحـــو قـــول الله تعـــالى : وأن تصومـــوا خير لكم إن كنتم [1] تعلمون " وقـــول العـــرب : تســـمع بـــالمعيدى خير من أن تراه والتقدير فيـــهما . صيـــامكم خـــيرلكم ، وســـماعك للمعيدى خير من رؤيته ، فـــالفعل : " تســـمع " علـــي تقديـــر " أن " المصدرية أو أن الفعل لما أريد به مجرد الحـــدث صـــار المقصـــود به المصدر ، فصح أن يسند إليـــه ويضـــاف إليـــه ويكـــون اســـما حكما [2] ، كما هنا فى هذيـــن المثـــالين ، وفـــى قولـــه تعـــالى : " سواء عليهم أأنذرتهم أم لـــم تنذرهـــم [3] لا يؤمنـــون " أى إنـــذارك وعدم إنذارك سواء ، فسواء خبر مقـــدم ، والمصـــدر المـــؤول بـــلا سابك فى محل رفع مبتـــدأ فـــإن دخلـــت عليـــه العوامـــل الأصليـــة كالفعل التام أو الأدوات الناسخة كما قلنـــا أخرجتـــه عـــن الابتـــداء إلى غيره ، فإن كـــانت العوامـــل زائـــدة مثـــل " بحســـبك درهـــم "

---

(١) البقـرة ٦
(٢) الصبـــان ١/١٨٩
(٣) البقـرة ١٨٤

وقوله تعالى : " هل من خـــالق[١] غــير الله يرزقكــم مــن الســماء والأرض " فإن الباء زائدة ، وحســبك " مبتــدأ ، والخــبر لا بــد أو يكون نكرة كما هنا وهو " درهم " فإن جـــاء بعدهـــا معرفــة نحــو يحسبك المدرسى كانت المعرفة هـــى المبتــدأ ، وحســبك الخــبر ، وإنما لزم ذلك ؛ لأنه لا غير بمعرفة عــن نكــرة ، وكذلــك " مــن " فى الآية زائدة ، و" خالق " مبتدأ مرفــوع بالضمــة المقــدرة علــي آخره ، منع من ظـــهورها اشــتغال المحــل بحركــة حــرف الجــر الزائد ، " وغير الله " الخبر أو صفـــة لخـــالق ، والخــبر محــذوف تقديره لكــم .

قال الصبـــان [٢] : ويمتنــع أن يكــون " غــير الله " فــاعلا للوصف ، لأنه بمنزلة الفعـــل ، والفعــل لا تدخــل عليــه (مــن) الزائدة ، فكذلك ما هو بمنزلتـــه ، أو يكــون الخــبر " يرزقكــم " ؛ لأن هل لا تدخل علي مبتدأ خبر فعل إلا شــذوذا عنــد ســيبويه .

ولا يدخل فــى المبتــدأ الأســماء قبــل الــتركيب ؛ لأنـــه لا إسناد فيها ، وكذلك علي الــرأى الأصــح أســماء الأفعـــال ؛ لأنـــها ترفع ما بعدها خلافـــا للفــراء الــذى أعربــها مبتــدأ ؛ لأن فيــها معنى الفعلية ؛ فهى عاملة لمـــا بعدهـــا ، فــهى أســماء حقيقــة ، وثابت عن الفعل فى العمل ، ولم تتـــأثر بـــالعوامل الداخلــة عليــها ويرى الكوفيون أنها أفعال حقيقـــة ، وذهــب المـــازنى ومــن فقــة

---

[١] فــاطر ٣

[٢] حاشية الصبـــان ١٨٩/١

إلى أنها فى موضع يصب بمضمـــر ، ونقـل عـن سـيبويه وعـن الفارسى القولان [١] (هل يوجد مبتدأ لا خـبر لـه) .

أورد الرضى [٢] : أن هناك مبتدأت لا تحتـاج إلـى الخـير مثل قول العرب : أقل رجل يقـول ذلـك إلا زيـد عنـد أبـى علـي الفارسى ، وقولهم : خطيئة يـوم لا أصيـد فيـه . أى قـل رجـل يقول ذلك ، ويخطئ يـوم لا أصيـد فيـه أى فعـل وينـدر ، ورب رجل يقول ذلك عند أبى عمرو فهذه كلـها مبتـدأت لا أضبـار لـها ؛ لما فيها من معنى الفعل ، ولا يدخـل نواسـح الابتـداء عليـها ؛ لما فيها من معنى النفى ، فيلزم الصدر ، وفـى " رب " لمـا فيـها من معنى التقليل الذى هو قريب مـن النفـى وزاد الصبـان علـي ذلك قولهم : غير قائم الزيدان " فإن (غـير) مبتـدأ وليـس مخـبرا عنه ، ولا وصفا رافعـا [٣] .

ولقد علـل الرضـى -ورحمـة الله- سـر عـدم الإخبـار فيما سبق بأن فيها معنى النعل ، أى وليـس فـى المعنـى مبتـدأ ، وبذلك فلا تحتاج إلى خبر ، ويزيـد الصبـان السـر [٤] فـى ذلـك بأمور ثلاثة وهـى :

---

[١] المصدر السـابق ١٩٦/٣

[٢] الكافيـة ٨٧/١

[٣] ١٨٩/١

[٤] نفس الصفحة والمصدر السـابق

أولا : أن هذه الأمثلة سماعيه عـــن العـــرب ، فنقـــف عنـــد حـــدود المسموع ولا تتجاوزها إلى غيرها ، أمـــا التعريـــف الســـابق ، ينطبق علي المبتدأ الأطرادى فقـــط .

ثانيا : أو أن صفة النكرة بعده أغنت عن الخـــبر فـــى الإفـــادة فلـــم تجتح إلى خبر ليخبر به عن المبتـــدأ .

ثالثا : يرى نقض النحاة جواز جعـــل الجملـــة خـــبرا عـــن " أقـــل " أما المثال الأخير فالمبتدأ فيه مضـــاف إلـــى الوصـــف وهمـــا كالشئ الواحد ، والوصف فى قوة المرفـــوع بـــالابتداء .

- أنواع المبتدأ الذى له خـــبر :

إذا نظرنا فى الكلام العربـــى وجدنـــا أن هـــذا المبتـــدأ لـــه أنـــواع مختلفة وهـــى :-

أولا : المفـــرد :

والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعـــا نحـــو : العلـــم نـــور ، والإيمان سراج ، ومحمد كتابه خير الكتـــب ، وهـــو يدعـــو إلـــى الخير ، والعـــلا فـــى دينـــه ، والـــهادى إلـــى الحـــق صلـــوات الله وسلامة عليـــه فـــالمفرد هنـــا فـــى هـــذه الأمثلـــة مفـــرد مرفـــوع بالضمة الظاهرة ، وقد يرفع بالضمـــة المقـــدرة إذا كـــان مقصـــورا نحو : العلا ، أو منقوصا نحو : الـــهادى أو مضافـــا ليـــاء المتكلـــم نحو : أخى مجد فى عملـــه . وتـــرى هنـــا التطـــابق بينـــه وبيـــن الخبر تذكيرا مكنا وتأنيثا نحو : الفتـــاة ناجحـــة .

ثانياً : المثنـــى :

وهو مـــا دل علـــي اثنيـــن أو اثنتيـــن نحـــو : المحمـــدان مخلصان ، والفائدان ناجحان والفتانان مجتـــهدتان فالتطـــابق لابـــد منه بينها فى التنبيه وفى العدد وقد يكـــون خـــبره جملـــة أو شـــبه جملة فيكون فى محل رفع خبر للمبتـــدأ ، نحـــو المرأتـــان تكافحـــان كفاح الأبطال ، والبنتان كتابهما جميـــل والفاطمتـــان فـــوق المـــنزل ، والهندان فى الكلية ، والمبتدأ فى كـــل الأمثلـــة الســـابقة معـــرب إعراب المثنـــى رفعـــاً بـــالألف ، وخـــبره المفـــرد كذلـــك مرفـــوع بالألف نيابة عن الضمـــة .

ثالثاً : الجمـــع :

وهو ما دل علي أكثر مـــن اثنيـــن أو اثنتيـــن وهـــو ثلاثـــة أنواع ، فإن ضـــم بـــالواو والنـــون كـــان جمـــع مذكـــر ســـالماً ، وأعرب إعرابه بالواو رفعـــاً نحـــو : المؤمنـــون جماعـــة خـــبره ، والمخلصـــون محبوبـــون ، والتـــائبون يرحمـــهم الله ، والمصلـــون صلاتـــهم مقبولـــة إذا أخلصـــوا لله ، والقـــانتون فـــى رعايـــة الله تعالى .

وإن ختم بالألف والتاء كان جمـــع مؤنـــث ســـالماً ، ويرفـــع بالضمـــة الظـــاهرة نحـــو المؤمنـــات طـــاهرات ، والســـاجدات محبوبات ، والراكعـــات يغـــزن برضـــا الله ن والعـــابدات عبادتـــهم مقبولة عند الله ، والفاهمـــات فـــى راحـــة وهنـــاء وإن لـــم يكـــن مختوماً بواحد مـــن العلامتيـــن الســـابقين ســـواء دل علـــي ذكـــور

نحو : الرجال أو الإناث نحو : الهنود فهو جمع التكسير نحو : الرجال مخلصون ، والقضاة عدول ، والهنود مخلصات ويرفع بالضمة الظاهرة ، ويجب التطابق بين المبتدأ الجمع بأنواعه السابقة مع الخبر ، حتى يكون الحكم مطابقا لموضوعه عددا ، ونوعا ويعرب كل منها علي حسب حقيقة السابقة ، والعبرة باتفاقهما فى العدد والنوع .

٢- المبتدأ الذى له فاعل أغنى عن الخبر

وهو الوصف الرافع لاسم ظاهر أو ضمير منفصل نحو : أفهم علي الواجب أو معروف حديثك ، وهل طيب اختيارك فهذه الأوصاف وقعت مبتدأ والمرفوع فاعل وقد أغنى عن الخبر ، وهكذا كل وصف ولكن الخلاف فى اعتماده علي النفى والاستفهام ، فالبصريون يوجبون ذلك ، ويرون أن الوصف يحتاج إلى ما يقوى صلته بالفعل ليعمل ، فاشترطوا أن يتقدم عليه نفى بكل أدواته حرفا أو اسما واستفهام كذلك ، ولقد أيدهم السماع ، وهو الوارد عن العرب . ومنه قوله :

أقاطن قوم سلمى أم نوروا ظعنا   إن يظعنوا فعجب عيش من تظنا[1]

وقول الشاعر الآخر ، وقد تقدم عليه استفهام أيضا

أمتجز أنتم وعدا وثقت به   أم اقتنيتم جميعا نهج عرقوب [2]

وقول الشاعر بعد نفى وهو حرف :

---

[1] هذا البيت من البسيط ، ولا يعرف قائله ، اللغة : قاطن : مقيم : ظعنا أوارتحالا والشاهد فيه رفع قوم بالوصف معتمدا علي الاستفهام أنظر الأشمونى ١/١٩٠ والشذور ١٨١ والتصريح ١/١٥٧ والعينى ١/٥١٢

[2] هذا البيت من البسيط ، مجهول القائل : وعرقوب : رجل ضرب به المثل فى خلف الوعد : والشاهد فيه : أمنجزانتم كالبيت السابق أنظر الأشمونى ١/١٩٠ ، ٢ : ٣٩٣ وشواهد العربية ١/٦٣

خليلى ما وان بعهدى انتما إذا لم تكونا لى علي من أقاطع[١]

أو اسم دل علي نفى كقول الشـــاعر :

غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تفترر بعارض سلم[٢]

فقد رأيت أن الوصف وهو فى هـذه الأبيـات اسـم فـاعل " قاطن " و دمنجز " واف ، و " لاه " قد رفـع مـا بعـده وهـو اسـم ظاهر " قوم " عداك " أو ضمير منفصـل وهـو " أنتـم " و " أنتمـا " علي أنه فـاعل لـه ، وتقـدم عليـه اسـتفهام بـالحرف وهـو الهمزة ، ويجوز أن تكون أداة أخرى مثل هـل أو كيـف أو مـن ، أو ما ، أو نحو ذلـك ، وكذلـك النفـى الصـالح لمباشـرة الاسـم حرفا كان وهـو " مـا " و " لا " و " إن " أو اسـما وهـو " غـير " أو فعلا وهو " ليس " والوصـف بعدهـا يرتفـع بـها علـي أنـه اسمها ، لأنه من أخوات كـان ، والمرفـوع بعدهـا فـاعل يغنـى عن الخبر ، وكذلك " ما " الحجازية التـى ترفـع المبتـدأ وتنصـب الخبر نحو : ما فاهم محمدا والفـاعل بعدهـا يغـى عـن خبرهـا ، أما " غير " فيجر الوصف بعدهـا علـي الإضافـة وهـى المبتـدأ ، وفاعل الوصف يغنـى عـن الخـبر ، وبذلـك فعلـم أن البصرييـن

---

[١] البيت من الطويل لم يعثر علي قائلـه والشـاهد فيـه : مـا واف أنتمـا : حيث عمل الوصف معتمدا علي النفـى أنظـر فـى هـذا التصريـح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ والـدرر ٧١/١ والأشـمونى ١٥٧/١ الشـذوذ ١٨٠ والمغنـى ٥٥٧ (٣٠٣)

[٢] البيت من الخفيف ولا يعرف قائله وهـو فـى المغنـى ٦٧٦ والأشـمونى ١٩١/١ والشاهدين : غيرلاه عـداك : حيـث رفـع الوصـف المرفـوع مـع تقدم (غير) روجة بما فى الشـرح .

يشترطون أن يتقدم علي الوصف نفي ولو معنى نحو : إنما قائم المحمدان لأنه في قوة قولك : ما قائم ألا المحمدان أو استفهام بالحرف نحو : أقاهم محمد ، وكيف جالس الزيدان ؟ وما راكب البكران ، ومن ضارب المحمدان ؟ وكيف في محل نصب علي الحال ، وما ، من " فى محل نصب علي المفعولية ، ومثل ذلك أين ، ومتى نحو : أين قائم الطالب ؟ ومتى فاهم علي وهكذا وهل تقدم النفى والاستفهام شرط في العمل أوفي الاكتفاء بالمرفوع من الخبر بكل من القولين قال النحاة ، والأرجح هو القول الثانى كما فى المغني [1] والصبان .

رأى الكوفين فى اعتماد الوصف عليهما

يرى الكوفين جواز الابتداء بالوصف من غير اعتماد علي نفى أو استفهام ، بلا قبح نحو : فائز أولو الرشد ، وقائم محمد ، ومسافر علي ، مستدلين .

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا مقالة لهبى إذا الطير مرت [2]

فعندهم " بنولهب " فاعل الوصف " خبير " سد مسد الخبر ، بدون أن يتقدم عليه نفي أو استفهام فهو جائر بلا قبح استدلالا بهذا البيت ، وعليه أباحوا عمل الوصف بدون أن

---

[1] الصبان ١٩٣/١ والمغنى باب المبتدأ والخبر

[2] البيت من الطويل لرجل من طيئ ، وبنو لهب : قبيله والشاهدين : خبير بنولهب : حيث رفع الوصف فاعله بدون أن يتقدم عليه نفى أو استفهام . وأنظر فى ذلك العينى ٥١٨/١ والتصريح ١٥٧ والهمع ٩٤/١ والدرر ٧٢/١ والأشمونى ١٩٢/١

يتقدم عليه نفى أو استفهام ، والذى الابتـداء بـه مـع أنـه نكـرة عمله فى المرفوع بعـده ؛ لاعتمـاده علـي المسـند إليـه وهـو المرفـوع .

" موقف البصريين من هذا البيـت "

قالوا لاحجة للكوفييـن [١] فـى هـذا البيـت ، إذ لا يتعيـن إعرابهم بل يجوز أن يكون الوصف خـبرا مقدمـا وهـو " خبـير " علي المبتدأ وهو " بنولـهب " والدليـل إذا تطـرق إليـه الاحتمـال بطل به الاستدلال ، وإنما صح الإخبـار بخبـير مـع كونـه مفـردا فى الجمع وهو " بتولهب " لأن خبـيرا علـي وزن فعيـل ، ويـأتى المصدر علي هذا الـوزن نحـو : الصـهيل والذميـل والصريـح ، والمصدر يخبر به عن الجمع نحـو : المحمـدون عـدل وإذا كـان " خبير " علي وزن المصدر ، فيجـوز أن يخـبر بـه عـن الواحـد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، فيعطى ما هـو علـي زنـة المصـدر حكم المصدر ، علي حد الآيـة الكريمـة .. والملائكـة بعـد ذلـك ظهير[٢] " أى مظـاهرون ، وقولـه تعـالى : إن رحمـة الله قريـب من المحسنين [٣] قـال العلامـة الصبـان : " وفيـه أنـه يقتضـى استواء المذكر والمؤنث فى فعيـل سـواء كـان بمعنـى فـاعل أو بمعنى مفعول فينافى ما حـاكوه مـن أن محـل اسـتوائها فيـه إذا كان بمعنى مفعول ، ويمكـن التوفيـق بـأن هـذا شـرط لقياسـية

---

[١] أنظر شرح الأشـمونى ١/ص ٩٠

[٢] التحريـم ٦٦

[٣] الأعـراف ٧

الاستواء ، فلا ينافى سماعه فى فعيل بمعنى فاعل ؛ لكونه علي وزن المصدر ، فتكون موازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد[(١)] .

وقد جاء الإخبار بفعيل عن الجمع أيضا فى قول الرجز

هن صديق الذى لم يشب [(٢)]

وبذلك أثبت البصريون أن دليل الكوفيين ضعيف ، ومردود عليهم .

رأى ابن مالك

يرى ابن مالك أن الأحسن فى الوصف الرافع للفاعل المغنى عن الخبر أن يكون بعد اعتماد علي النفى والاستفهام ، ويجوز بقبح علي ندرة أن يأتى الوصف غير معتمد علي ما سبق ، ودليل قوله فى التسهيل [(٣)] " ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفى خلافا للأخفش ، وأجرى فى ذلك (غير قائم) ونحو مجرى "ما قائم"

وقوله أيضا فى الألفية .·. وقد .·. يجوز نحو فائز أولو الرشد[(٤)]

والتقليل هنا فى الجواز كناية عن قبحه ، فهو قليل جدا

[(١)] ١٩٢/١

[(٢)] هذا تصف بيت من الرجز ، ولم يعرف قائله ، ولا تكملة وهو فى الأشمونى ٩٠/١ والشاهد : (هن صديق) : حيث أخبر بصيفة فمقبل عن الجمع .

[(٣)] التسهيل ص ٤٤

[(٤)] الألفية ص ٩

وقول ابن مالك فى " غير قـائم مجـرى " مـا قـائم " مـع أن المبتدأ ليس وصفا وقد رد علـي هـذا السـؤال الشـيخ محـى الدين عبد الحميد فى شـرحه المطـول للأشـمونى قـال : للعلمـاء فى ذلك تحريجات ثلاثـة[١] .

أحدهـا : وهـو أحسـنها أن كلمـة " غـير " تـدل علـي مخالفة ما بعدها لما قبلها ، وجرت من أجـل ذلـك مجـرى حـرف النفى ، وهى مضافة إلـى الوصـف الـذى مـن شـأنه أن يكتفـى بمرفوعه ، والمضاف والمضـاف إليـه كالشـئ الواحـد ، فجعـل غيرلاه عداك بمنزلـة " مـالاه عـداك " وهـذا قـول ذهـب إليـه الرضى ، تبعا لابن الشجرى وأبـى نـزار .

الثانى :

أن كلمة (غير) ليست مبتـدأة ، وإنمـا هـى خـبر مقـدم والوصف مضاف إليه ، والمرفوع بعدهـا مبتـدأ مؤخـر والتقديـر : " وعداك غيرلاه " ولكـن هـذا الـرأى الـذى ذكـره ابـن حنـى وتبعه عليه ابن الحاصب فاسد ؛ لأن المبتـدأ علـي ذلـك جمـع ، فكيف بخبر عنه بـالمفرد ؟

الثالث :

ذهـب ابـن الخشـاب أن غـير " خـبر لمبتـدأ محـذوف وتقدير الكلام عنده : أنت غـيرلاه عـداك " ، ولكـن فيـه خروجـا

---

[١] شرح الأشـمونى المطـول ص ٢٧٨/١

عن الأصل بالحذف ، وكل تخريج لا يؤدى إلى الحذف أولى مما يؤدى إلى الحذف .

وأرى : أن التوجيه الأول هو الأقوى ، لأنه يسير علي حسب القواعد المطردة لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فيعطى المضاف حكم المضاف إليه ، بدليل اكتساب المضاف إليه التذكير أو التأنيث والبناء .

أما الآراء التى عرضناها للبصريين فى وجوب اعتماد الوصف علي النفى أو الاستفهام وللكوفيين القائلين بعدم الوجوب ، وابن مالك القائل بالجواز مع القبح . فأرى أن كثرة الوارد من أساليب العرب الرفيعة تدل علي أن الأجمل والأحسن الاعتماد علي النفى والاستفهام ، وباعتبار قوة دليل الكوفيين من سماع صحيح والرد عن العرب ، وإن كان قليلا ، والسماع حجة فأقول إن الكثير الاعتماد للوصف ، والقليل بلا قبح أن يرد الوصف فى أسلوبنا بدون أن يعتمد علي نفى أو استفهام ، ولا مانع من القياس علي الذهب الكوفى هنا .

أنواع الوصف مع مرفوعه

يأتى الوصف علي أنواع مختلفة وهى : أسم الفاعل نحو : أمسافر الطالب واسم المفعول نحو : أمفهوم كلامك ؟ والصفة المشبهة نحو : أحسن حديثك ؟ والمنسوب نحو : ما مصرى علي . وما كان بمعنى المشتق يأخذ حكمه فى الاكتفاء بموفوعه نحو : أذ ومال التاجران ؟ وأصبخير الحبلان ؛ فكل

وصف بهذه الصورة يكتفى بمرفوعه ، وهى الأوصاف المشتقة بمعناها الخاص ، أما المشتق بالمعنى العام كاسمى الزمان والمكان واسم الآلة فلا يدخل معنا فى هذا الباب ، وما أضيف إلى هذا الوصف ، يبقى الوصف علي حالة بدون نقص فى عمله السابق ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد وذلك مثل قول أبى نواس :

غير مأسوف على زمن ∴ ينقضى بالهم والحزن[1]

وهذا البيت فن إعرابه تخريجات ثلاثة ، حيث أعربوا (علي زمن) فى محل رفع نائب فاعل لغير مأسوف " وهى اسم مفعول " فترفع نائب فاعل ، لأنه صيغ من الفعل المبنى للمجهول ، وابن جنى خرجه علي أن غير " خبر للمجرور بعن وهو زمن والتقدير : زمن ينتقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه " وزعم ابن الخشاب أن " غير " خبر مبتدأ محذوف والتقدير : أنا غير مأسوف ألخ ومأسوف مصدر أريد به اسم الفاعل أى أنا غير آسف ، وهذا تكلف ، وإدعاء بغير المشهور .

" أحوال الوصف مع مرفوعه "

---

[1] البيت من المديد لأبى نواس ، وذكر للتمثيل به ، لا للاستشهاد ، لأنه لا يحتج بشعره ، خلافا لبعض العلماء الذى أجاز الاجتحاج به والشاهد فيه : غير مأسوف علي زمن) حيث رفع بالوصف المرفوع بما هو موجه فى الشرح . أنظر فى ذلك : الأشمونى ٨٩/١ وهمع الهوامع ٦٤/١ مكافية الرضى ٨٧/١

للوصف مع مرفوعه من حيث الإعراب ثـلاث حـالات وهـي [١] :

الأولى : يجب أن يعرب مبتدأ ، ومرفوعـة فـاعل سدسـد الخـبر ، وذلك إذا لم يطابق الوصف ما بعده بأن كـان مفـردا ، ومرفوعـة مثنى أو مجموعا مثل : أحـافر المحمـدان ، أمفـهوم الـدروس ، ما حاضرة السيدات ؟ فيجب أعـراب الوصـف مبتـدأ ، والمرفـوع بعده فاعل أغنـي عـن الخـبر ، ولا يجـوز أن نجعـل المرفـوع مبتدأ ، والوصف قبله خـبر ، لئـلا يلـزم الإخبـار بـالفرد عـن الجمع ، ومن المعلوم أنه يجب التطابق بين المبتـدأ والخـبر كمـا يجب أن يعرب مبتـدأ إذا اختلفـا فـي التذكـير والتـأنيث نحـو : أفاهم الدرس فاطمة ؛ لأن إعـراب المرفـوع مبتـدأ يـؤدى إلـى إخلال التطابق في النـوع ، إذ لا يصـح أفاطمـة فـاهم للـدرس . هذه الأمثلة الصحيحة الاسـتعمال الـواردة عـن العـرب ، وهنـاك أيضا ما يجب إعرابه مبتدأ لمـانع نحـو قولـه تعـالى : " أراغـب أنت عن آلهتي يا إبراهيم " لأنه لـو أعـرب الوصـف هـذا خـبرا مقدما لفصل بين المعمول وهو الجـار والمجـرور " عـن آلـهتي " وبين العامل بأجبني وهو المبتدأ ، ولو أعـرب فـاعلا مـا تحقـق هذا الفصل ، لأنه غـير أجنبـي فـي العـامل ، فـامتنع الخـبر ، وتعين ابتدائية الوصـف ؟

وهناك صور أخرى اختلف فيـها الوصـف عـن المرفـوع ، وهي فاسدة ولا تستعمل وهـي :

---

[١] أنظر في ذلك الأشموني ١/٩٠ وحاشـية الصبـان ١/١٩٣ والنحـو الوافـي ص١/٣٢٩

أولا : أن يكون الوصف مثنى وما بعده مفردا نحو : أحاضران المخلص؟

ثانيا : أن يكون الوصف جمعا وما بعده مفردا نحو : أمخلصون محمد؟

ثالثا : أن يكون الوصف مثنى وما بعده مجموعا نحو : أفاطمان المحمدون ؟

رابعا : أن يكون الوصف جمعا وما بعده مثنى نحو : أفاهمون المحمدان ؟

وهى أمثلة لا مجال للاستعمال اللغوى فيها .

الثانية : ما يجب أن يعرب الموصوف خبرا مقدما ، والمرفوع مبتدأ مؤخرا إن طابق الموصوف ما بعده فى خبر الإفراد نحو : أفاهمان الطالبان ، أقائمون المدرسون إذ لو أعرب الوصف مبتدأ ، ومرفوعة فاعلا مسدمسد الخبر ؛ للزم علي ذلك إلحاق علامة التثنية والجمع فيما ناب عن الفعل وهو الوصف ، ومن المعروف أن اللغة المشهورة تجريد الفعل وما ناب عنه من علامة التثنية والجمع ، ولا يجوز إلحاق هذه العلامة إلا علي اللغة القليلة النادرة مثل : ثم عموا وصموا كثير منهم "

الثالث :

ما جاز فى الوصف إعرابه مبتدأ أو خبرا مقدمأ وذلك[١] إن طابق ما بعده فى الأفراد فى غير ما سبق نحو : أناجح محمد ؟ أفاهمة سعاد ؟ فيجوز أن نعرب الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدمسد الخبر ، أو خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، وإنما كان الأمران جائزين جوازا مستوى الطرفين ، لأنه لما كان الأصل فى المقدم الابتداء ، فإن الأصل فى الوصف الخبرية فلما تعارضا تساقطا هذا مع الاسم الطاهر . فإن كان التطابق مع ضمير منفصل نحو : أقائم أنت ، وأفاهمة هم أنت ؟ فالبصريون يحيرون فيه الإعرابيين السابقين ، والكوفيون [٢] يوحيون فيه ابتدائية الضمير ، والوصف خبر ، محتجين بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال : قام أنا .

وقدر البصريون قول الكوفيين ، بأن انفصال الضمير مع الوصف ؛ لئلا يجهل معناه ، لأنه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فيكون معه بارزا ، كقمت وبعت ، وأيضا : طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل بعد الفصل ؛ ولأن مرفوع الوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل [٣] .

---

[١] شرح الأشمونى ١/٩٠

[٢] حاشية الضبان حـ١ ص ١٩٣

[٣] حاشية الصبان حـ١ ص ١٩٣

" شروط الوصف العامل "

يشترط فى الوصف السابق [١] مــا يلــى :

أولا : أن يكون سابقا فليس منه أبواك خارج منها ، لعدم سبقه .

ثانيا : وأن يكون مرفوعة منفصـــلا ســواء كــان ظــاهرا نحــو : أفاهم محمد منفصلا نحـــو : أقــائم أنتمــا ، قــال الســيوطى [٢] ، ومنـــع الكوفيــون الضمــير فــلا يجــيزون إلا " أقائمــان أنتمــا " بالمطابقة بجعل الضمــير مبتــدأ مؤخــرا " والواقــع أن الكوفييــن خالفوا السماع فى البيــت الســابق " خليلــى مــا واف [٣] بعــهدى أنتما .

ثالثا : نقدم النفى والاستفهام عليــه وقــد ســبق الحديــث تفصيــلا فى ذلــك .

رابعا : وأن يكون كافيـــا أى مغنيــا عــن الخــبر ليخــرج نحــو : أقائم أبواه محمد ؟ فــإن الفــاعل فيــه غــير معــن ، إذ لا يحــس السكون عليه ، فمحمد فيه مبتدأ ، " وقائم " خــبره مقــدم عليــه .

خامسا : أن يكون اسم فاعل أو اســم مفعــول ، أو صفــة مشــبهة ، أو تفصيل أو منسوب أو جامد بمعنـــى الوصــف .

" عامل الرفع فى المبتدأ والخبر "

ليس فى هذا الموضوع كبــير فــائدة النحــو ، ويكفــى أن نعرف أن المبتدأ والخبر مرفوعــان لــورد الســماع بــها كذلــك ، وهو أقوى حجة ، ولكن النحويين كعادتــهم توســعوا فــى ذلــك ،

---

(١) ، (٣) همع الــهوامع ٩٤/١

(٢) سبق الحديث عنـــه ص

بما لا جدوى منه ، ولا أثر للأسلوب فـــى عـــرض كـــل هـــذه الآراء ولذلك سأقتصر علـــي بيـــان رأى كـــلا البلديـــن ، لنعـــرف وجهـــة البحث ، ونظرتهما فى هذا البـــاب فـــأقول : إن البصرييـــن يـــرون أن العامل فى المبتدأ هو عـــامل معنـــوى وهـــو الابتـــداء ، وهـــو : الاهتمام بالاسم [١] وجعله مقدما ليســـند إليـــه .

أما العامل فى الخـــبر الرفـــع فـــهو عـــامل لفظـــى : وهـــو الخبر وفى ذلك يقول سيبويه [٢] : " فأما الـــذى بنـــى عليـــه شـــئ هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به ، كما ارتفع هـــو بـــالابتداء أمـــا الكوفيون [٣] فذهبوا إلى أن كلا منـــهما رفـــع الآخـــر ، لطلـــب كـــل منها صاحبة قياسا علـــي عمـــل كـــل مـــن اسـم الشـــرط والفعـــل المجزوم بـــه فـــى صاحبـــه نحـــو : أيامـــا تدعـــوا فلـــه الأســـماء الحسنى [٤] " ولكن رأى الكوفيين ضعـــف بـــأمرين . وهمـــا :

أولا : إن القياس فى عمل اسم الشرط غير دقيق ؛ لأن العمل متحـــد فى المقيس مختلف فى المقيس عليه .

ثانيا : أن كلا منها يصبح عاملا ومعمولا فى وقـــت واحـــد ، ففيـــه اجتماع عاملين قد صارا إلى معمولين ، وهنا قول بما لا نظـــير له .

---

[١] شرح الأشـــمونى ٩٠/١

[٢] الكتاب حـ٢ ص ١٢٧ - الكتـــاب ٨٧/٢ هـــارون

[٣] الصبـــان ١٩٤/١

[٤] الأعـــراف ٧٦

وعلى ذلك يتضح لنا حسن رأى البصريين ، وجميل نظرتهم ، أما قول من قال بأن الابتداء والمبتدأ رافعان للخبر ففيه اجتماع عاملين على معمول واحد ، أو أن الابتداء فقط هو الرافع لهما ففيه عامل معنوى قد عمل رفعين ، وهذا لا يتأتى مع الفعل بدون اتباع ، فكيف يعمل هنا ؟

ثانيا : الخبر :

هو الجزء الذى تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف نحو : الشتاء فصل النشاط ، والعلم فيه يزدهر ، والطيور تنام فى أوكارها ، والجو عابس فيه والحياة فى الكفاح . فأنت ترى أن هذه الأخبار جاءت لتكمل الفائدة وتحكم على المبتدأ حكما يفيد السامع ، ويستريح عنده .

ويخرج بهذا التعريف ، فاعل الفعل ونائبه نحو فهم محمد ، وقضى الأمر ، وفاعل الوصف ونائبه نحو : أمذاكر الطالب ، و " أمعروف كتابك ؛ لأن الفائدة فى كل قد تمت ، ولكن ليس مع المبتدأ .

وتمام الخبر للفائدة ، ولو بواسطة شئ يتعلق به ، كالصفة والحال ونحوها نحو أنتم جماعة تذاكرون ، وهم القوم يجتهدون ، فيدخل فى نطاق الخبر ، لحصول الفائدة بالنضلة الزائدة ، والعبرة بتمام الفائدة بحسب الأصل فيدخل الخبر إذا

كان جملة اسمية لأن النسبة فيه تغيد به نحو محمد أبوه قائم أى قائم الأب ، إذ الجملة غير مقصودا إسنادها للذات [١] .

" أقسام الخبر "

وأقسام الخبر ثلاثة :

أ- مفرد ب- جملة ج- شبه جملة

ودونك الحديث عن كل قسم تفصيلا فنقول :

١-الخبر المفرد : والمراد به فى هذا الباب ، ما ليس جملة ولا شبه جملة وهو كلمة واحدة فيدخل فيه الخبر الذى دل علي واحد نحو : الأرض مزدهرة أو اثنين أو اثنتين نحو : الكتابان رائعان ، والحديقتان مزهرتان أو أكثر نحو المؤمنون فائزون بالخير ، والمؤمنات طاهرات ، والرجال حضر عندنا ، فالخبر فى كل ذلك مفرد ؛ لأنه ليس بجملة ولا شبهها .

أنواعه : والخبر المفرد نوعان : أ- جامد ب- مشتق

١- جامد :

نحو : الشمس كرة ، والمكتب خشب ، ودجلة نهر ، والثياب قماش فالخبر فى الجميع جامد ، ولا يؤول بمشتق ، ولذلك حكم البصريون بخلوه من الضمير أما الكوفيون : فيرون أنه متحمل للضمير ، قال الصبان [٢] : والمناطقة

[١] الصبان ١٩٤/١

[٢] جـ١ ص ١٩٧

يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو : هذا زيد ؛ لأن الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا عندهم أصلا ، فلا بد من تأويله بمعنى كلى ، وأن كان في الواقع منحصرا في شخص فيؤول زيد في نحو : هذا زيد مصاحب هذا الاسم " .. وبعضهم لا يوجب ذلك ؛ لتجويزه حمل الجزئى الحقيقى " .

وأرى : أن الكويش تأثروا بأهل المنطق القائلين بالضمير الرابط بين المحمول والموضوع عنده ، وهذا حل معنى لا حل إعراب ، فالصحيح مذهب البصريين .

٢- مشتق :

والمراد به : ما صيغ من المصدر ليدل علي متصف به [١] ، وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ، وما أول بمشتق نمو : عمرو تميمى أى منتسب إلى تميم ، وبكر ذو مال أى صاحب مال ، وعلى أسد أى شجاع ، والمشتق الصريح مثل محمد فاهم أى هو ، والخبر معروف أى هو ، وإبراهيم أكرم من علي أى هو فهو يرفع ضميرا مستترا ، وقد يرفع اسما ظاهرا نحو : الحديقة ناضرة أشجارها ، (فأشجارها) فاعل بـ ناضرة ، أو ضميرا منفصلا نحو : "علي ليلى مكرمها هو" و " إبراهيم زيد ضاربه هو . فالضمير البارز المنفصل هنا يعرب فاعلا

---

[١] أنظر شرح الأشمونى ص ١/٩٢

للوصف ، وباقى المشتقات من الجوامد كأسماء الزمان والمكان والآلة .

"حكم إبراز الضمير عند البصريين والكوفيين"

سبق أن ذكر أن الخبر إذا كان جامدا فإنه لا يحمل ضميرا عند البصريين نحو : الحديد معدن ، خلافا للكوفيين الذين قالوا : إن الجامد متحمل ضميرا يعود علي المبتدأ قال الرضى [١] : وقال الكوفيون : المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العايد من الخبر إليه ؛ لإشتراطهم الضمير فى الخبر الجامد "

فإن كان الخبر مشتقا تحمل ضميرا بإجماع أهل البلدين نحو : الله خالق كل شئ ويجيب استتار هذا الضمير فى الوصف ، بكل أنواعه السابقة ، فالضمير المتصل مستتر وجوبا أى فى صور يجب إبرازه كالقصر نحو : الزمن ما مخلص إلا هو ، والتقى ما صالح إلا هو ، أو جريان الوصف علي غير من حوله مع عدم أمن اللبس عند البصريين ، ومطلقا عند الكوفيين فمثال خوف اللبس محمد علي شاكره هو : فشاكره : خبر عن محمد ومعناه أن الشاكر به له ، وبظهوره الضمير وإبراز عاد عليه ، وعلم ذلك ولكنك لو لم تظهر الضمير لأذن التركيب [٢] بعكس المعنى إذ من المعلوم أن " محمد " مبتدأ أول ، و "علي" مبتدأ ثان ، و" شاكره " خبر

---

(١) الكافية ٨٧/١

(٢) شرح الأشمونى ٩٣/١ والنحو الوافى ٣٣٥/١

لعلى ، ومعناه أن فعل الشكر لـــه ، وفـــى الحقيقـــة فـــاعل الشـــكر هو محمد ، فإذا أبرزنـــا الضمـــير عـــاد علـــي محمـــد ، واتضـــح المعنى المراد ، ومثـــل ذلـــك : الحصـــان الفـــارس متعبـــه هـــو : ونحو : الصاروخ المدفع مزعجـــه هـــو ، ومثـــل الدبابـــة الطـــائرة مزعبته هى ، و " القلم الكتاب مدهشه هـــو " فـــالخبر فـــى جميـــع الأمثلة جرى علي غير من هو له وهـــو " الأول " لأنـــه خـــبر عـــن الثانى ، فإذا ظهر الضمير تعيـــن المـــراد ، وارتفـــع اللبـــس عـــن هذه الأمثلة ، ونظائرها . وهـــذا موضـــع اتفـــق عليـــه البصريـــون والكوفيون فإن كان اللبس مأمونا ، والمراد واضحـــا نحـــو : بكـــر سعاد ضاربها هو ، هند علـــي ضاربتـــه هـــى ، التلميـــذة الطـــالب مكرمته هى ، وإعراب هذه الأمثلـــة أن تقـــول : الاســـم الأول فيـــها مبتدأ أول ، والخبر له علي سبيل الحقيقـــة ، والثـــانى فيـــها مبتـــدأ ثان ، والوصف بعده خـــبر للثـــانى باعتبـــار الصناعـــة النحويـــة ، وهو ليس له ، وإنما للأول ، فلما جـــرى الخـــبر علـــي غـــير مـــن هو له ، وحيث إبراز الضمير عنـــد البصرييـــن ، وقـــال الكوفيـــون لا يجب إبرازه حينئذ ؛ لأن المراد ظـــاهر ولا لبـــس فـــى الكـــلام ، ووافقهم ابن مالك فى غـــير الألفيـــة ، لـــو ردوا الســـماع المؤيـــد لقولهم ، واستدلوا بقول الشـــاعر .

قومى ذرا المجـــد بانوهـــا وقـــد علمـــت .·. بكنـــه ذلـــك عدنـــان وقحطـــان.[١]

ووجه استدلالهم بالبيت : أنـــهم قـــالوا : (قومـــى) مبتـــدأ أول ، وذرا المجد مبتدأ ثـــان ، وبانوهـــا خـــبر الثـــانى ، والجملـــة فى كل رفـــع خـــبر المبتـــدأ الأول ، والـــهاء : عـــائدة علـــي " زرا المجد " والعائد علي المبتـــدأ الأول مســـتتر فـــى " بانوهـــا " فقـــد جرى الخبر علي غير من هو له ، ,لـــم يـــبرز الشـــاعر الضمـــير ، لكون اللبس مأمونا ، للعلـــم بـــأن الـــذرى مبينـــه لا بانيـــه ، ولـــو أبرز الضمير لقيل . بابنها هـــم ، بتجريـــد الوصـــف مـــن علامـــة الجمع والتنبيه علي اللغـــة الفصحـــى ، وعلـــى غيرصـــا : بـــانون هم [٢] .

وقال البصريون : مفندين حجه الكوفيين فـــى البيـــت الســـابق :

يحتمـــل أن يكـــون (ذرى المجـــد) معمـــــولا لوصـــــف محذوف مفسره المذكور والأصـــل : بـــانون ذرى المجـــد بانوهـــا ، والوصف مراد به الدوام والاستمرار فيكـــون بمنزلـــة الحـــال فـــى صحة العمل ، فيفسر عـــاملا .وبذلـــك أخرجـــوا البيـــت عـــن هـــذا الموضوع بهذا الاحتمال العجيب الـــذى أوردوه علـــي البيـــت .

---

(١) البيت من البسيط، وصاحبة مجهول ، والشـــاهد فيـــه : قومـــى ذرا المجـــد بانوها : علي مـــا قـــرر فـــى الشـــرح أنظـــر فـــى ذلـــك العينـــى ١٥٧/١ ، والتصريـــح ١٦٢/١ والـــهمع ٩٦/١ والـــــدرر ٧٢/١ والأشـــــمونى ٩٣/١ ويعه شواهد العربيـــة ٣٩٣/١

(٢) أنظر شرح الأشمونى وحاشية الصبـــان حـــ١ ص ١٩٩ ط صبيـــح .

وأرى :

أن دليل الكوفيين قوى ، والسماع بجانبهم ، وأن صرف الدليل عن ظاهرة تعسف فى الحكم ، لتحكم قاعدة جعلوها أساسا للحكم علي الأساليب الصحيحة الواردة عن العرب الفضجاء ، والأولى أن تجعل الوارد قاضيا وحكما عندما يشجر الخلاف ، وهنا نجد الوارد مع الكوفيين وأن الضمير إذا جرى الخبر علي غير من هو له ، وليس فى الكلام لبس للمعنى المراد فلا يجب الإبراز لهذا البيت .

" إعراب هذا الضمير "

يعرب البصريون الضمير البارز فى الأمثلة السابقة فاعلا للوصف المذكور ، واختار الرضى أن يكون تأكيدا للضمير المستتر فى الوصف فى صورة الأمن والخوف معا ، وجوز الكوفيون كونه فاعلا ، وكونه تأكيدا .

ويجوز أن يرفع الوصف ظاهرا ، وليس معناه للمبتدأ نحو : محمد قائم أبوه ، فإن جرى الخبر علي من هو له نحو : علي هند ضاريته ، هند مجد ضاربها فلا يجب إبراز الضمير بل يجب استتاره منعا لا يهام ضاربته الأول[1] .

---

[1] أنظر شرح الأشمونى وحاشية الصبان حـ١ ص ١٩٩ ط صبيح

٣- الخبر الجملـــة:

تكون الجملة خبرا للمبتـــدأ ، كمـــا يكـــون المفـــرد ، وهـــو الأصل ، والجملة نائبة عنه واقعة موقعـــة ، ولذلـــك نجـــد إعرابـــها علي الموضع بالرفع علي معنـــى أنـــه لـــو وقـــع المفـــرد مكانـــها لظهر عليه الرفع نحو : محمد يقوم أى قـــام علـــي أبـــوه مخلـــص أى مخلص الأب وهكـــذا .

قال ابن [1] يعيش : " والذى بـــدل علـــي أن المفـــرد أصـــل ، والجملة فـــرع عليـــه أمـــران : أحدهمـــا : أن المفـــرد بســـيط ، والجملة مركـــب ، والبســـيط أول والمركـــب ثـــان ، فـــإذا اســـتقل المعنى بالمفرد تم وقعت الجملـــة موقعـــه ، فالاســـم المفـــرد هـــو الأصل والجملة فرع عليـــه .

الثانى : أن المبتدأ نظير الفـــاعل فـــى الأخبـــار عنـــهما ، والخـــبر منها هو الجزء المســـتفاد فكمـــا أن الفعـــل مفـــرد ، فكذلـــك خـــبر المبتدأ مفرد أ.هـــ

والخبر هو مـــا نتـــم بـــه الفـــائدة للســـامع ، فيســـتوى أن يكون ذلك مـــع كونـــه مفـــردا أو جملـــة ، لأن بكـــل مـــهما يقـــع التصديق والتكذيـــب .

والجملة التى يخبر بـــها عـــن المبتـــدأ لإفـــادة الحكـــم قـــد تكون جملة فعلية نحو : الهواء ينعـــش الأبـــدان أو جملـــة اســـمية

[1] شرح المفصـــل ٨٨/١

نحو : السماء أديمها صاف وقد علـــل [١] الرضـــى مجـئ الجملـــة خبرا بقولـــه " وإنمـــا جـــاز أن يكـــون جملـــة ؟ لتضمنـــها للحكـــم المطلوب من الخبر كتضمن الفـــرد لـــه ، وهـــو مـــا وضحـــه ابـــن يعيش باحتمالها للتصديق والتكذيب كما فـــى المفـــرد .

" نوع الجملة التى تكون خـــبرا "

والجملة التى يصح الإخبـــار بـــها هـــى الجملـــة الخبريـــة فعلية أو اسمية كما مثلنـــا والشـــرطية نحـــو : محمـــد إن يذاكـــر، إذاكر معه ، فهاتان الجملتـــان تعتـــبران جملـــة واحـــدة ، لربطـــها بحرف الشرط ، ولذلك جاز أن يعـــود منـــها علـــي المبتـــدأ ضمـــير واحد ، وذلك نحو قولك علي إن تكرمـــه يشـــكرك أحمـــد . فيكفـــى بالضمير الأول رابطا ، وإن عاد علـــي المبتـــدأ ضمـــيران كالمثـــال الأول [٢] فلا مانع وكذلك الجملـــة الطلبـــية نحـــو : زيـــد أكرمـــه ، والحديقة نسقها ، والأرض ازرعـــها ،و الجيـــش كرمـــه ، والفتـــاة علمها وهكذا والخبر فى الطلبية باعتبـــار تعلـــق معناهـــا بـــالمبتدأ ، فطلب الإكرام صفة [٣] قائمة بـــالمتكلم ، ثـــم تعلقـــت بـــالمبتدأ ، وبهذا التعلن صح أن تكون الجملـــة الطلبيـــة خـــبرا عـــن المبتـــدأ كأنه قال : زيد مطلـــوب إكرامـــه أو مســـتحق لأن نطلـــب إكرامـــه وبهذا التوجيه صح أن تكون الجملة الطلبية خـــبرا عـــن المبتـــدأ ،

---

[١] الكافيـــة ٩١/١

[٢] ابن يعيـــش ٨٩/١

[٣] الوســـيط ١٥/٢

واحتملت الصدق والكذب والسماع قد ورد بجواز الإخبار بالجملة الطلبية كقول الشاعر .

قلت من عيل صبره كيف يسلو صالبا نار لوعة وغرام [١]

فجملة " كيف لسلو " الطلبية ، وقعت خبر عن المبتدأ ، وهو الاسم الموصول " من عيل صبره " .

قال الرضى [٢] : وقال ابن الأنبارى وبعض الكوفيين : لا يصح أن تكون طلبية ؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ورد عليهم بقوله : " وهو وهم ، وإنما أتوا من قبل إبهام لفظ خبر المبتدأ ، وليس المراد بخير المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب ، لما أن الفاعل عندهم : ليس من فعل شيئا ففى قولك : أزيد عندك يسمون الظرف خبرا ، ومع أنه لا يحتمل الصدق والكذب ؛ الخبر عندهم .. هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ، ويدل علي جواز كونه طلبية قوله تعالى [٣] : بل أنتم لا مرحبا بكم " وأيضا اتفقوا علي جواز الرفع فى نحو قولهم : أما زيد فاضربه " وبذلك المعرض الجيد من العلامة الرخى ،

---

(١) البيت من الخفيف للطائى ، أنظر همع الهوامع ٩٦/١ ، والدرر ٧٣/١ ويس ٦٠/١ ومعجم الشواهد ١/٣٧٧ والشاهد فيه : من عيل .. كتب يسلو " حيث وقعت الجملة الطلبية خبر عن المبتدأ

(٢) الكافية ٩١/١

(٣) ص ٦٠

وتأييد السماع لمن أجاز كون الجملة الطلبية تأتى خبرا ، تبين لنا ضعف رأى بعض الكوفيين وأن [١] الأنبارى ومن أيدهما كابن السراج ، فتقول : الصديق لعل ناجح ، والمؤمن والله لينصرنه الله .

وكذلك الجملة القسمية نحو : محمد والله لأكرمنه . فهى خبر للمبتدأ ، ولا مانع من ذلك ، خلافا لثعلب [٢] ، فهو تقييد لمتسع وارد عن العرب ، والذى بدل علي جواز ذلك قول المولى عز وجل " والذين هاجروا فى سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا " فقد أخبر .جملة القسم (ليرزقنهم) عن المبتدأ والذين ..) .

وكذلك الجملة المصدرة بحروف الاستقبال كالسين وسوف نحو : محمد يسافر ، وعلى سوف ينجح بدليل قول النمرين تولب

فلما رأته آمنا هان وجدها وقالت أبونا هكذا سوف يفعل[٣]

---

[١] الوسيط فى النحو ١٦/٢ والكافية ٩١/١

[٢] الكافية ٩١/١

[٣] البيت من الطويل أنظر الحيوان ٥٠٣/٦ والبيان ١٥٤/١ ، وزهر الآداب ٢٢٣ ويس ١٦٠/١ وجمهرة القرشى ١١٠ ، والأغانى ١٥٩/١٩ والمصون ١٥٠ والشاهد فيه : سوف يفعل حيث وقعت جملة الخبر بعد الاستقبال

خلافا لابن الطراوة مدعيا أن ذلك لم يسمع ، وأن المضـــارع للحال فقط ، ولا يكون مستقبلا أبدا ، وســار علــي طريقــة تلميــذه السهيلى [١] ، ولكن البيت السابق يبطل دعواهما .

رابط المبتدأ بالجملة :

لابد فى الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ ، لأن الجملـــة فــى الأصل كلام مستقل ، وهى أجنبيه عن المبتدأ ، فــإذا جعلــها جــزءا للكلام فلابد منها من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك بــالضمير ؛ لأنه الموضوع لهذا الهدف ، وبدون هذا الرابط يصبح الكلام مفككـا ، منقطع الصلة بين أجزائه نحو : مجد يلعب علي ، وائل يذهب طــارق ، فالكلام فاسد التركيب ، والمعنى ضائع ؛ لعدم الرابط لذلك احتــاجت الجملة إلى رابط يربطها بالمبتدأ ؛ لبيان الحكم الجديد لها [٢] .

نوع الجملة :

وهذه الجملة ينظر إليها ، فــإن كــانت هــى المبتــدأ فــى المعنى نحـــو قولـــه تعــالى : وآخــر دعواهــم أن الحمــد لله رب العالمين [٣] " وقول النبى صلى [٤] الله عليـــه وســـلم : أفضــل مــا قلته أنا والنبيون مـــن قبلــى لا إلـــه إلا الله " وقولــك قولــى : الله حسبى فالجمة التى وقعت أخبارا هى نفــس المبتــدأ فــى فحــواه ، لأن المراد بالجملة هو مطلوب المبتــدأ ، فلــم تحتــج أحدهــا إلــى

---

(١) الوســيط ١٧/٢
(٢) الكافية ٩١/١ وابن يعيــش ٨٨/١ والنحــو الوافــى ٣٣٩/١
(٣) يونــس ١٠
(٤) البخارى الجزء الأول كتاب الإيمان ، وصحــيح مســلم أيضــا

رابط يربطها بالمبتدأ ؛ لأنـــه غـير أجنبـى عنــها ، وكذلــك مــع ضميرا لشأن نحو : هو محمــد نــاجح ، هــى ســعاد مجتــهدة [١] وإن كانت أجنبيه عن المبتدأ ، ولم تكــن إيــاه معنــى فلابــد فيــها من رابط من هذه الروابـــط ، حتــى تفيـد المعنــى الجديـد الــذى وضعت فيه : وهـــى :

أولا : الضمير : سواء كان ظاهرا أم مقـــدرا ، وقـد يقـام الظـاهر مقام الضمـــير نحـــو : الكتـاب فائدتـه مؤكـدة ، والكليـة نفتـح لطلابها أبوابها ونحو ذلــك فــالضمير ملتقـط بـــه ، وقـد يكـون مقدرا منويا نحو : السمن منوان بدرهــم أى منــه ونحــو : اللحـم الرطــل بثلاثــة جنيــهات . أى الرطـل منـــه ، والكتــاب الورقـــة بقرش أى منه وهكذا ، وقد ينوب (أل) عنـــه نحــو قولــه تعــالى : " وأما من خاف مقام ربــه ونـــهى النفـس عـن الــهوى ، فــإن الجنة هى المأوى [٢] " أى مأواه " فأل عـــوض عــن الضمــير ، و نحو قول العربية : زوجــى المــس مــس أرنــب ، والريــح ريـح زرنب " والأصل : مسدمس أرنـــب وريحــه ريــح زرنـــب ، هــذا قول الكوفييــن وبعــض البصرييــن ، فحصلــوا (أل) نائبــا عــن الضمير ، ولكن البصريين [٣] يرون عـــدم نيابــة (أل) عنـــه وإن الضمير محذوف أى المـــس لـــه أو منــه ، وهــى المــأوى لـــه .

---

[١] شرح الأشــمونى ٩١/١

[٢] النازعـــات ٤٠ ، ٤١

[٣] حاشية الصبـــان علـــي الأشــمونى ١٩٦/١ والحريانــة ١٨١/١ والـــهمع ١/ والــدرر ١/

قالوا لئلا يلزم علي جواز الحذف الإبهام بغير المراد في قولنا : زيد الأب قائم فلو قدر : له للزم أن : الأب نعت له ، وأن القائم زيد مع أن القائم أبوه . والواقع جواز مثل هذا الأسلوب ، طالما فهم المراد عند أهل البلدين ، فرأى الكوفيين قوى .

وأما وضع الطاهر مقام الضمير فقال العلامة [١] الرضى : إن كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى : " الحاقة ما الحاقة [٢] " أى ما هى . وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كقول الشاعر :

لعمرك ما معنى تبارك حقه .·. ولا منسئ معن ولا متيسر [٣]

يجر " منسئ " فإذا رفعته فهو خبر مقدم علي المبتدأ ، وقال الشاعر

لا أرى الموت يسبق الموت شئ .·. ننص الموت ذا الغنى والفقيرا [٤]

وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده ، وقال الأخفش [٥] يجوز وإن لم يكن لفظ الأول في الشعر كان أو في غيره قال الشاعر:

---

[١] الكافية ٩٢/١

[٢] الآية الأولى من سورة الحاقة

[٣] البيت من الطويل للفرزدق وهو في الكتاب ٣١/١ والخزانه ١٨١/١ والهمع ١٢٨/١ والدرر ١٠٢/١ والتالى ٧٣/٣ وفي ديوان ٣٨٤ والشهد تكرير معنى فأغنى عن الرابط

[٤] البيت من الخفيف لعدى بن زيد وهو في الكتاب ٣٠/١ والتصريح ٥٣/٣ وابن الشجرى ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ والخزانة ٥٥٢/٤/٥٣٤/٢/١٨٣/١ والفتى ٥٠٠ (٢٩٦) ويس ١٦٥/١ والشاهدين : كسابقة

[٥] الكافية ٩٢/١

إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت   حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا[1]

ويجوز : زيد قام أبو طاهر إذا كان زيد يكنى بأبى طاهر قال الله تعالى : "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا " [2] ومنع بعضهم فى غير التفخيم مطلقا قال الرضى ولا وجه له مع وروده .

والحق : أن الأخفش أتى بدليلة الشعرى فى غير خبر المبتدأ كما ذكر الرضى ، مما يضعف قوله ، فتكريره المرء إلى " بالغنى " بعيد عن موضع المشكلة .

حذف العائد .

إن الضمير العائد من جملة الخبر علي المبتدأ ، لا بد منه كما فصلنا سابقا – حتى يتم الربط بين المبتدأ والخبر ، وهذا الضمير قد يكون مرفوعا نحو : علي هو البطل ، والمجتهدون يقومون بواجبهم ، وعلى قتل طلما ، ويوسف كان معنا بالأمس أو منصوبا نحو : محمد أنا الضاربة ، وإبراهيم إنه إنسان نبيل ، وعلى أكرمه أحمد أو مجرورا نحو : الأستاذ أخذت عنه العلم ، وإبراهيم أخوه كريم ونظرا لأهمية

---

[1] البيت من الطويل للكلحبة العرنى وهو فى النوادر ١٥٣ والتصريح ٥٣/٣ والعمدة ٥٦/٢ والخزانة ١٨٦/١ والعينى ١٣٢/٢ والهمع ١٣٠/١ والدرر ١٠٥/١ والمفصليات ٣٢ الشاهد فيه : اختلاف اللفظ المكرر : المعرء بالفتى

[2] الكهف ١٠٧

هذا العائد منع سيبويه [١] حذفه من جملــــة الخـــبر مطلقـــا ســـواء كان مرفوعا أم منصوبا أو مجـــرورا بـــالحرف أم بالإضافـــة .

ولكن العلماء أجازوا حذف العـــائد مطلقـــا ، معتمديـــن فـــى ذلك علي القياس والسماع قال الرضـــى [٢] : فالقيـــاس فـــى موقـــع وهـــو أن يكـــون مجـــرورا بمـــن ، والجملـــة الخبريـــة ابتدائيـــة ، والمبتدأ فيها جـــزء مـــن المبتـــدأ الأول نحـــو : البرالكربســـتين أى الكرمنه ، لأنه جزئيته تشعر بـــالضمير فيحـــذف الجـــار والمجـــرور معا ، فإن كان المبتدأ الثانى فكـــرة فالجـــار والمجـــرور صفـــة لـــه نحو : السمن منوان بدرهم ، ... وقـــال الفـــراء : ويحـــذف أيضـــا : قياسا إذا كان الضمير منصوبـــا مفعـــولا بـــه ، والمبتـــدأ " كـــل " وذلك كقول الشاعـــــر :

قد أصبحت أم الخيار تدعى ∴ علي ذنبا كله لم أصنع[٣]

فى رواية من رفع (كله) وتقديره : كله لم أصنعه " فكلـــه " مبتدأ وجملة " لم أصنع " خبره ، وقد حذف منها الرابط كمـــا رأيـــت تقديره . ومثل قول الشاعر :

---

[١] الكافية ٩٢/١

[٢] الكافية ٩١/١

[٣] البيت من الرجز لأبى النجم وهو فى الكتاب ٤٤/١ ، ٦٤ ، ٦٩ والمقتضب ٢٥٢/٤ والتصريح ٣/٢٩٢/١ /٦١ والهمع ٩٧/١ والدرر ٧٣/١ والمغنى ٢٠١ ، ٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ (١٨٥) ودلائل الإعجاز ١٨٢

ثلاثة كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعه تعود[١]

فكلهن مبتدأ وجملة " قتلت عمدا " خبره ، والرابط محـــذوف وتقديره كلهن قتلته عمدا "

والسماع أيضا فى الحذف وارد فمتى حذفه مع المجرور قولـه تعالى : " ولمن صبر وغفر إن ذلك من عزم الأمور[٢] " أى : إن ذلـك منه ، وفى المنصوب أيضا بشرط أن يكون العامل فيــه فعــلا لفظـا كقول الشاعر .

فأقبلت زحفا علي الركبتين .·. فثوب لبست وثوب أجر[٣]

أو بصفة محلا نحو : أنا علي ضارب فى النثر وفـــى الشـــعر عند البصريين وأما الكوفيون فيرون أنه لا حذف إلا فى الشعر

وأما المرفوع فلا تحذف لكونه عمدة ، بخـــلاف حـــذف فـــى الصلة ، قال الرضى [٤] " فالحذف فى الجملة إذا كانت خبرا للمبتـــدأ علي ما قال سيبويه يجوز فى الشعر بلا وصف ضعف ، وهـــو فـــى غيره ضعيف "

---

[١] البيت من الوافر ولم يعرف قائله وهو فى الكتاب ٤٤/١ وابن الشجرى ٣٢٦/١ والخزانة ١٧٧/١

[٢] الشورى ٤٣

[٣] البيت من المتقارب لامرئ القيس وهو فى الكتاب ٤٤/١ والمحتسب ١٤٢/٢ وابن الشجرى ٩٣/١ ، ٣٢٦ والخزانة ١٨٠/١ والمغنى ٤٧٢ ، ٦٣٣ (٢٩٣) والعينى ٥٤٥/١ وفى ديوانه ١٥٩

[٤] الكافية ٩٢/١

وقد ينوب عن الضمير اسم الإشارة نحو قوله تعالى : " ولباس[1] التقوى ذلك خير " فجمله " ذلك خير " الرابط لها اسم الإشارة " ذلك " .

ومن الروابط : العموم الذى يشمل المبتدأ نحو : محمد نعم الرجل ، فالرجل عام يشمل المبتدأ وهو محمد ، وقول الشاعر .

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب [2]

والأخفش يرى أن " أل " للعهد لا للجنى ، وأن الرابط فيه أنه نفس المبتدأ فى المعنى ، وأنه لا يحتاج إلى رابط

وكون الخبر بعده جملة مشتملة علي ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالفاء نحو : الدرس كتب فشرحه المدرس وقول الشاعر:

وإنسان عينى يجسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق[3]

أو الواو نحو : محمد ماتت أخته ورثها ، وإما شرطا مدلولا علي جوابه بالخبر نحو : الطالب يقوم المدرس إن قام . فالخبر في الجميع ليس فيه ضمير يربط الجملة بالمبتدأ ، ولكن عطف عليه ما

---

[1] الأعراف ٢٦

[2] البيت للحاث بن خالد المخرومى وهو من الطويل ، وأنظر الأشمونى ٩١/١ والمرادى ٢٧٥/١ والشاطبى والمغنى ٥٢/١ والهمع ٦٧/١ وابن يعيش ١٣٤/٧ وهو الشاهد ٧٦ فى الخزانة والمواكب جماعة الإنسان .

[3] البيت من الطويل لذى الرمة ويحسر : يكشف ، يجم : يكثر وأنظر فى ذلك شرح المرادى ٢٧٦/١ والأشمونى ٩٢/١ والهمع ٩٨/١

فيه ضمير يعود عليه وهذا يكفى فى تحقيق رابط الجملة التى وقعت خبرا بالمبتدأ .

٣- الخبر شبه الجملة

والمراد بشبه الجملة : الظرف نحو : محمد عندك ، والله معك والجار والمجرور نحو : الطالب فى الكلية ، والنجاح فى الجد والسهر .

فالخبر هو شبه الجملة ، وهل هو علي سبيل الحقيقة ، لأن الكلام تم به ، وحصلت الفائدة من ذكرة أو أن الخبر فيها هو متعلقة علي خلاف فى كنه هذا المتعلق ، وقد حدث خلاف طويل بين البصريين والكوفيين فى حقيقة الخبر منها ، وسيبدأ بعرض آراء البصريين ووجهة نظرهم ، وما اعتمدوا عليه .

رأى البصريين :

يرى البصريون أن الخبر فى الظرف بنوعه ، والجار والمجرور ليساهما علي سبيل الحقيقة وإنما متعلقها ، لأنه هو الخبر حقيقة ، وحذفه وجوبا ، وانتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور [١] ، وبقى منها مستمرا بدون حذف ، خلافا للسيرافى فى ذلك بدليل قول الشاعر .

---

[١] اشرح الأشمونى ٩٣/١

فان يك جثمانى بأرض سواكم   فان فؤادى عندك الدهر اجمع [١]

فقد اكد هذا القيد بالتوكيد المعنوى "أجمع" وذهب الى ذلك الفارسى ومن تابعه بما سبق[٢] ، وبان يعطف عليه كقول الشاعر :

ألا يانخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام[٣]

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى " ففى الحنة خالدين فيها[1] " فكل هذه الادلة تؤيد أن الصبر موجود فى الظرف والجار والمجرور ، ولم يحزف منها خلافا السيرافى[٤] الذى قال بالحذف ، وانه لا ضمير فيها .

وفهم من ذلك ان الظرف والمجرور ليساهما الخبرين على سبيل الحقيقة وانما متعلقهما المحزوف وهو الاستقرار الذى صار بعد حذفه اصلا مرفوضا مستغنى عنه بالظرف

---

(١) البيت لجميل او كثير وهو من الطويل وهو فى ديوان جميل ص ١١٨ وكثير ٣٣/١ انظر الخزانه ١٩٠/١ وان الشجرى ٣٣٠،٥/١ والدرر ٧٥/١ والاشمونى ٩٢/١ والهمع ٩٩/١ والمفتى ٤٤٣ (٢٨٦) ؟؟؟؟ : الدهر اجمع حيث أكد الضمير فى الظرف .

(٢) الكاف ٩٤/١

(٣) البيت من الرافد للاحوص والشاهد فيه : ورحمة الله : حيث عطف على الضمير فى الظرف . وهو فى حواشى ديوان ١٨٥ وان الشجرى ١٨٠/١ والخزانه ١٩٢/١ ، ٣١٢ والكانه ٩٤/١ والمفتى ٦٥٩،٤٥٧ (٢٦٣) والهمع ١٧٣/١ ، ١٣٠/٢/٢٢٥ ، ١٤٠ والتصريح ٣٤٤/١ ، ٣٧٦ والخصائص ٣٨٦/٢ والجمل ١٥٩ .

1 هود ١٠٨

(٤) الكافيه ٩٢/١٠

والمجرور ، فلا يجوز التصريح بـــه مطلقـــا خلافـــا لابـــن جنـــى ، الذى اجاذ التصريح بـــه ، وهـــذا رأى ضعيـــف لا يؤيـــده الـــوارد عن العـــوب .

وجهة المصرييـــن :

يرى المصريون أن الظرف والمجـــرور[1] لابـــد فيـــها مـــن محزوف يتعلقان بها لفظى والاصل ان يتعلـــق بـــالفعل او مـــا فـــى معناه نحو كان او مستقر ، ليكون الظـــرف دالا عليـــه عنـــد حذفـــه ، وتقدير الاستقرار العام يساعد فـــى هـــذا الحـــذف الا فـــى تقويـــة الدليل عليه ، فان كان خاصا كآكل وشـــارب ، وضـــارب لـــم يجـــذ حذفه ، لعدم الدليـــل عليـــه ، قـــال المحقـــق[2] الرضـــى : " وقـــد يحذف خاص ، لقيام الدليل نحـــو : مـــن لـــك بالمـــهذب . اى مـــن يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هـــذا العـــامل اصـــلا ، لقيـــام القرينة على تعيين وسد الظرف مـــره كمـــا يجـــئ فـــى لـــولا زيـــد لكان كذا ، فلا يقال : زيد كائن فى الدار وكـــذا حـــال الظـــرف فـــى ثلاثة مواضع اخـــر : الصفـــة ، والصلـــة والحـــال ، وفيمـــا عـــدا المواضـــع الاربعـــة لا يتعلـــق الظـــرف والجـــار والمجـــرور الا بملفوظ موجـــود "

---

[1] شرح الاشمونى ٩٣/١ والنحـــو الوافـــى ٣٣٩/١

[2] الكافيـــة ٩٣/١

وعلى ذلك راى البصريـــون ان الظــرف بنوعيــه الزمـــانى والمكانى ، حقيقتـــهما انـــها وعـــاءان لوضـــع الحـــوادث منـــها ، وانها ليسا خبرين على سبيل الحقيقة وانمـــا متعلقـــها وقـــد حـــذف ، لكون استقرارا عاما مدلـــولا عليـــه بـــالظرف والمجـــرور ، وقـــد حذف حذفا تاما وانتقل الضمير اليها ، بدليل مـــا ســـبق .

قـــال ابـــن يعيـــش :[1]واعلـــم ان الخـــبر اذا وقـــع ظرفـــا أومجرورا نحو : زيد فى الدار ، وعمـــرو عنـــدك . ليـــس الظـــرف بالخبر على الحقيقة ، لأن الدار ليست من زيـــد فـــى شـــئ ، وانمـــا الظرف معمول للخـــبر ، ونـتـــائب عنـــه والتقديـــر : زيـــد اســـتقر عندك أوجدت أو وقـــع ونحـــو ذلـــك . فـــهذه هـــى الأخبـــار فـــى الحقيقة بـــلا خـــلاف بيـــن البصرييـــن ، وانمـــا حذفتـــها وأقمـــت الظرف مقامها إيجازا لما فـــى الظـــرف مـــن الدلالـــة عليـــها ، إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا اســـتقرار خـــاص .

حقيقة المتعلق عند البصرييـــن :

اختلف البصريون فى هـــذا المتعلـــق المحـــذوف هـــل هـــو اسم او فعل فيكـــون مـــن قبيـــل المفـــرد مثـــل : كـــائن ، ثـــابت ، مستقر او الجملة ، وهو ما فى معنـــى : اســـتقر ويثبـــت ، فذهـــب اكثر البصريين ، ونسب هذا الرأى لسيبويه الـــى أنـــه فعـــل وأنـــه

---

[1] شرح المفصـــل ٩٠/١

من قبيل الجمل قال ابن يعيش [١]: ويدل على ذلك أمران : احدهما : جواز وقوعه صلة نحو قولك الذى فى الدار زيد ، والصلة لا تكون إلا جملة . الثانى : أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق والأصل أن متعلق بالفعل ، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان فى معنى الفعل ومن لفظه ، ولا شك أن تقدير الأصل الذى هو الفعل أولى .

وقال قوم منهم ابن السراج [٢] أن المتعلق المحذوف اسم فاعل وهو أولى لوجهين أحدهما :

أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر ، لأنه واف بما يحتاج أإليه المحل من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم فاعل ، اذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل .

الثانى :

أن كل موضع كاف فيه الظرف خبرا ، وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد " أما " و " إذا " الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو : أما عندك فزيد " و " خرجت فإذا فى الباب زيد " ، لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر

---

(١) المصدر السابق ٩١/١ .

(٢) الكافية ٩٣/١ .

ولا تقدير ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سغن واحد " . ثم نسب الاشمونى [١] بعد عرض هذا الرأى الى سيبويه أيضا ناقلا هذا الكلام عن ابن مالك فى شرحه للكافية ، ثم فند هذين الدليلين ، ومال الى الرأى السابق .

رأى الكوفيين :

يرى الكوفيون أن الظرف هو الخبر على سبيل الحقيقة بدون أضمار فعل أو تقدير ، لأن الفائدة قد تمت به ، فلا يصح الاحالة على غيره ، وكذلك الجار والمجرور فقد حصلت بهما الفائدة ، فيكون كل منها هو الخبر مباشرة ، وعلى ذلك نسبة الجملة عندهما هو الخبر ، ونصب الخبر عندهم بعامل معنوى وهو الخلاف فإذا قلت : السيارة عندك ، والقلم أمامك فالنصب فى الظرف هنا ليس بمتعلق محذوف ، والنصب فيها بالخلاف أى مخالفة الخبر للمبتدأ فى حركة الأعراب هى التى نصبت الخبر ، فالخبر فى شبه الجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، فإن اتفقا فى الحركة الظاهرة نحو : محمد اخوك . فمحمد هو الأخ فكل واحد منها رفع الآخر ، لأن الخبر هو عين المبتدأ فى الما صدق لا فى المفهوم .

---

(١) شرح الأشمونى جـ ١ ص ٩٤ ، ٩٥ .

ويوضح مذهبهم هذا العلامة [1] الرضى : " وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ، يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو زيد قائم او كأنه هو فى نحو " وأزواجه [2] أمهاتهم " ارتفع ارتفاعه ، ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يقال فى نحو : زيد عندك إن زيدا " عنده خالفه فى الأعراب ، فيكون العامل عندهم معنويا ، وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر " .

رأى ابن يعيش فى مذهب الكوفيين :

قال ابن يعيش [3] بعد ان قرر مذهبهم : " وهذا قول فاسد ، لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثانى ، لأن الثانى إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثانى أيضا ، لأن الخلاف عدم المماثلة فكل واحد قد فعل بصاحبه فعل ما فعل صاحبه به ، وأيضا : فإن من مذهبهم ان المبتدأ مرتفع بعائد يعود اليه من الظرف إذا قلت : زيد عندك : وذلك العائد مرفوع : واذا كان مرفوعا فلا بدله من رافع ، واذا كان له رافع فى الظرف كان ذلك الرافع هو الناصب فأعرفه .

---

(1) الكافية ١/٩٢ .

(2) الأحزاب ٦ .

(3) شرح المفصل ١/٩١ .

وأرى :

أن ابن يعيش تعسف فـي رد مذهـب الكوفييـن ، معتمـدا على قاعدة البصريين السابقة ، فإذا كان حدثـهم عـن رفـع الخـبر ، فكيف نقله الى رفع المبتدأ ؟ وأيضـا : يعتسـف التضيـة حينمـا يقول : إن الضمير الموجـود فـي الظـرف مرفـوع ورافعـه هـو الظرف ، فالظرف على هـذا هـو النـاصب ، علـى أن ذلـك هـو المتعلق فيه والكوفيون بـلا شـك أهـل اجتـهاد ، وسـماع ممـا يقوى مذهبهم ، فقد أشار الفراء فى كتابـة معـانى القـرآن[١] فـى قوله تعالى : " ومن المؤمنيـن رجـال " [٢] الـى أن رفـع رجـال على أنها خبر لمن المؤمنين ، ولو اطلنا النظـر الـى امثـال هـذه الآية كقوله تعالى : " ومنهم الذيـن يـؤذون النبـى " [٣] وقولـه تعالى : ومن الناس من يعجبك قولـه فـى الحيـاة الدنيـا ويشـهد الله علـى مـا فـى قلبـه " [٤] وقولـه تعـالى أيضـا : " منـهم المؤمنون وأكثرهم الفاسـقون " [٥] وفـى الظـرف كقولـه تعـالى أيضا " وأنا منا القاسطون ومنـادون ذلـك كنـا طرائـق قـدوا [٦] ونحو " وما منا الا له مقام معلـوم " [٧] لوجدنـا أن محـط الفـائدة

---

(١) ٢/٣٤٠.

(٢) الأحـزاب ٢٣ ..

(٣) التوبـه ٦١ .

(٤) البقـرة ٢٠٤ .

(٥) آل عمـران ١٠ .

(٦) الجـن ١١ .

(٧) الصافـات ١٦٤ .

بعد الجار والمجرور والظرف ، وأنهما فـــى مقـــام المحكـــوم عليـــه ، وهو المبتدأ ، وما بعدهما هو الخـــبر بدليـــل المقابلـــة بـــالكثرة ، وقد وقعت مبتدأ فالمقابل هو البعض المدلول عليـــه بـــ " ومنـــهم " وكذلك باقى الآيات تفيد ذلـــك أى بعـــض منـــا دون ذلـــك ، وكـــل له مقام معلوم ، فـــالظرف والجـــار والمجـــرور وقـــع فـــى مكـــان المبتـــدأ .

ومما يؤيد ذلـــك وأن الظـــرف والمجـــرور يقعـــان مبتـــدأ ، وأن رأى الكوفييـــن ســـليم ، ولا عيـــب فيـــه أن الإمـــام الشـــافعى رحمه الله – فى رسالته وهو اللغوى القديـــر – قـــد ذكرهمـــا فـــى موضع اسم كان ، وجعل الخـــبر بعدهمـــا منصوبـــا ، وليـــس ذلـــك مرة واحدة ، بل احصـــى العلامـــة الشـــيخ احمـــد بـــن شـــاكر لـــه خمس مرات منها حديث عن الرسول صلى الله عليـــه وســـلم ممـــا يقوى حجة الكوفيين ودونك هـــذه الأســـاليب :

أولا – فكان مما القـــى فـــى روعـــة ســـننه [1] : فوقـــع الجار والمجرور اسما لكاف ومثلـــة .

ثانيا – حديث شريف : رواه عبـــادة بـــن الصـــامت عـــن النبى أنه قال : خمـــس صلـــوات كتبـــهن الله علـــى خلقـــة ، فمـــن

---

[1] ص ١٠٣ فقـــرة ٣٠٧ .

جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهدا أن يدخله الجنه " (١) فالظرف وقع أسما لكان .

ثالثا - وقال الشافعى : " وقد كانت لرسول الله فى هذا سننا ليست نعتا فى القرآن ."(٢) .

رابعا - قال الشافعى : ثم كانت لرسول الله فى بيوع سوى هذا سننا (٣) .

خامسا - ويمتنع ان يسمى (القياس) إلا ما كان يحتمل أن يشبه بما احتمل أن يكون وفيه شبها من معنيين مختلفين " (٤) أليست كل هذه دلائل على قوة المذهب الكوفى ، وعدم التسرع بالحكم عليه بالفساد ، لان كلام البصريين اجتهاد ، فلا يجوز أن نهدم اجتهادا كافح فيه اصحابه كالكوفيين ، وانما نورده بجواز المذهب البصرى .

أحوال الظرف والمجرور وأوضاعه :

إننا نجد أن هذا التركيب يأتى على صور مختلفة منها

أولا : يتقدم الاسم ويتأخر الظرف والجار والمجرور نحو على فى المنزل وإبراهيم عندك وهنا يجوز لنا ان تعرب

---

(١) ص ١١٧ ق ٣٤٥ وانظر الموطأ ص ١٤٤ ، ٤٥ .

(٢) ص ١٥٨ فقرة ٤٤٠ .

(٣) ص ١٧٤ ق ٤٨٥ .

(٤) ص ٥١٦ فقرة ١٤٩٤ .

الظرف والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف تقديره : استقر او مستقر

أما اللوفيون فيعربونها خبرين لما تقدم فى محل نصب ، ولا تقدير ولا تعلق ، وانهما قد حلا محل المفرد .

ثانيا : اذا تقدم الظرف والمجرور على الاسم نحو : فى الدار محمد ، وعندك عمرو ولم يعد الظرف والمجرور على موصول أو موصوف أو ذى حال أو حرف استفهام أو حرف نفى ، فان البصرين يعربون شبه الجملة المقدمه خبرا تقدم على المبتدأ وعند الكوفيين والاخفش فى احد قوليه كما يقول الرضى[1] : هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا فى نحو : قائم زيد " لأن الكوفين يرون ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جملة ، لذلك اعربوا الاسم المرفوع بعد شبه الجملة على انه فاعل ، حتى لا يتقدم الضمير على مفسره لو اعرب الظرف والمجرور خبر مقدما . والاخفش يجوز ذلك أو اعرابه خبرا مقدما ، وما بعده مبتدأ مؤخرا كالبصرين الذين جعلوا شبه الجملة خبرا مقدما ، ومنعوا عمل الجار والمجرور والظرف بدون اعتماد ، لأن الظرف أضعف فى عمل الفصل من الصفه ، وثبوت الاجماع على جواز فى داره زيد ويصحح تقديم الخبر ، ويمنع كون "زيد فاعلا ، والا

---

[1] الكافيه ٩٤/١

لزم الاضمار قبل الذكر ، والعـــزاء [1] يجيزاعرابـــه شـــبه الجملـــة مبتدأ الخبر بعـــده .

ثالثا : واذا اعتمد على مـــا ســـبق نحـــو : أفـــى المدرســـة تلاميذ ، وما فى البيت رجـــال ونحـــو الـــذى فـــى الـــدار محمـــد — ورجل كريم فى المنزل أخـــوه ونحـــو ذلـــك فـــالبصريون يجـــيزون اعراب ما بعد شبه الجملـــة فـــاعلا بـــالظرف والمجـــرور لتقويـــة شبهه بالفعل ، فعمل عملـــه .

أوصاف الظرف والمجـــرور:

اتفق النحاة على اطلاق صفـــات واســـماء للظـــرف والجـــار والمجـــرور تبعـــا لمواقعـــه فـــى الاســـلوب ، ومعاينـــة ، بحيـــث أصبحـــت اصطلاحـــات يجـــب علـــى طـــالب النحـــو ان يعرفـــها ، ليستطيع فهم الاسلوب العربى وهـــى :

١- الظرف اللغو ، والظـــرف المســـتقر :

أ- الظرف اللغو : ما ذكـــر عاملـــه ولا يكـــون الاخاصيـــا ، وقيل : هو ما عامله خاص ، ولا ينتقـــل الضمـــير مـــن المحـــذوف فيه ، وسمى بذلك ، لخلوه من الضمير فـــى المتعلـــق وهـــو قليـــل الفائدة لوجود عامله ، لأن لا يســـتقر فيـــه معنـــى ذلـــك العـــامل ، ولا يتحمل ضميره ، وهذا العـــامل هـــو الخـــبر ، ويجـــب ذكـــره ، ولا يجوز حذفه الا تعرينه نحو . محمـــد علـــى الســـطح أى واقـــف

---

[1] معانى القرآن للعـــزاء ٢/٣٤٠

. ومع هذا الحـــذف يجــب ان يكــون هــو الخــبر دون الظــرف ، وابراهيم على الفرس اى راكــب ومثالـــه مذكــورا : علـــى جـــالس عندك أو نائم فى الدار . فيجب ذكره ، لعـــدم الدلالـــة عليـــهما لـــو حذفا ، لأن الكون الخاص يجب ذكره لعدم وجـــود مـــا يـــدل عليـــه ، فان وجدت قرينـــه تعينـــه صـــح حذفـــه مثـــل : الفـــارس فـــوق الحصان أى راكب من لى بغـــلان أى : يتكفـــل .

ب – الظرف المستقر : ما حـــذف عاملـــه عامـــا كـــان ولا يكون الا واجب الحـــذف أو خاصـــا واجـــب الحـــذف نحـــو : يـــوم الجمعـــة صمـــت فيـــه او جـــائزة نحـــو القلـــم علـــى المكتـــب اى موضوع ، وقبل هو : ما متعلقه عام يفـــهم بـــدون ذكـــره وســـمى بذلك : لاستقرار معنى عامله فيـــه أى: فهمـــه فيـــه ، ولاســـتقرار الضمير منه بعد حذف عامله ، ولذلـــك يجـــب حذفـــه حكمـــا . لأن الكون العام ، لا فـــائده مـــن ذكـــره ، لوجـــود مـــا يـــدل عليـــه ، ولانتقال الضمير منه الى شـــبه الجملـــه .[١]

٢– شبه الجملـــة :

المراديه فى هذا البـــاب هـــو الظـــرف والجـــار والمجـــرور وسمى بذلك ، لأنه قد يـــدل علـــى جملـــة ومعناهـــا ، باعتبـــار ان الخبر فى الحقيقة عند البصريين هـــو متعلقـــها المحـــذوف ، وقـــد يكون فعلا (استقر وشبهه) أو اســـما مشـــتقا نحـــو : كـــائن مـــن

---

[١] حاشية الصبان ٢٠٠/١ والنحـــو الوافـــى ٣٥٠/١

كان التامه او موجود ونحـــو ذلـــك ، والظـــرف والمجـــرور يتعلـــق بهما ، فكأنهما بمنزلة الثابت عنها والقـــائم مقامـــها والفعـــل مـــع فاعله جمله ، فما ناب عنه ، يكون شـــبه جملـــة ، ويجـــب حـــذف المتعلق ان كان كونا عاما اذا وقـــع [١] خـــبرا أو صفـــة ، او حـــالا ، أوصله ، ويجب التقدير فى الصلة ان يكـــون جملـــة فعليـــه امـــا الباقى فيجوز فيها التقديـــران الســـابقان ، والكـــون العـــام : هـــو الذى يدل على الوجـــود العـــام المطلـــق الـــذى تشـــترك فيـــه كـــل موجود ، ولا شئ آخر مـــع هـــذا الوجـــود أمـــا الكـــون الخـــاص : فهو الوجود العام مضافا اليه شيئا آخر كـــالاكل والشـــرح والذكـــر

الظرف الذى يقع خـــبرا :

يشترط فى الظرف وكذلك الجـــار والمجـــرور الـــذى يخـــبر بهما ان يكونا تامين اى يحصل الفـــائدة المطلوبـــة بذكرهمـــا مـــن غير خفاء ولا ليـــس نحـــو الطـــالب فـــى الكليـــة ، الكتـــاب فـــوق المكتبة ، فان كانا غـــير تـــامين لا يصـــح ان يقعـــا خـــبرا نحـــو : محمد بك ، على اليوم / اذ لا فائدة تحصل مـــن ذكرهـــا .

وهذا الشرط عـــام فـــى الظـــرف بنوعيـــه الزمـــان نحـــو : السفر صباحا ، والراحة ليلا ، والمكـــان نحـــو : الشـــجرة خلفـــك ، وعلى امـــامك .

---

[١] حاشية الصبان ٢٠٠/١ والنحـــو الوافـــى

وكذلك لا يصح ان يكون الخبر ظرف زمان ، والمبتدأ ذات نحو [١]: على اليوم ، إبراهيم الساعة ، لعدم الفائدة من هذا الكلام ، فان حصلت فائدة فى ذكره بأن تخصص ظرف الزمان يوصف نحو : أنت فى يوم كريم أونحو نحن فى شهر رمضان او علمية نحو : نحن فى شوال .

أو كان المبتدأ مما يتجدد فى وقت دون آخر نحو : الهلال الليلة ، والرطب شهرى ربيع أو أفاد بواسطة تقدير مضاف معنوى نحو: اليوم خمر ، وغدا أمر ، والبيت اليوم ، البحر غدا والتقدير : شرب خمر ، وحدوث أمر وملازمة البيت ونزهة هذا البحر وهكذا يصح أن يقع ظرف الزمان خبرا عن المبتدأ الذات ، وتتحقق به الفائدة المطلوبة من الخبر .

أما ماعدا ذلك بأن يكون الخبر ظرف مكان والمبتدأ اسم ذات نحو السيارة خلفك او اسم معنى نحو : الكلام امامك ، والحديث خلفك أو كان ظرف زمان والمبتدأ اسم معنى نحو الامتحان اليوم فان كان اسم ذات اشترط ان يفيد معنى كما سق وعليه قول الشاعر :

أكل عام نعم تحوونه   يلقحه قوم وتنتجونه [٢]

---

[١] النحو الوافى ٣٥٢ ، ١/٣٥٣

[٢] البيت من شواهد سيبويه ١/٦٥ والرضى ١/٨٤ والخزانه ١/١٥٦ والانصاف ١/٦٢ والاشمونى ١٤٥ وابن يعيش

ضبط الخـبر :

اذا وقع ظرف الزمـان خـبرا عـن معنـى خـاص نحـو : الصوم شهر ، والاكل مساعه ، جـاز لـك رفعـه ونصبـه وجـره تقول : الصوم شهر أو شهرا ، أو فى شهر كـذا ، فـان كـان مـا سبق خبر عن مبتدأ المضاف فيـه معنـى والمضـاف اليـه زمـان نحو : شهر الصوم رمضان وأول السـنة المحـرم تعيـن رفعـه أو وقع خبرا عن الذات نعين فيه الرفع كما سـبق فـان كـان ظـرف الزمان غير منصوب مثل : غلوة ، ضحـوه تعيـن تصبـن ،[1]امـا ظرف المكان المتصـرف الواقـع خـبرا سـواء أكـان للـذات ام للمعنى نحـو : الاطفـال جـانب والرجـال امـامك فيجـوز رفعـه ونصبه ، فان كان غير متصرف مثـل : فـوق تعيـن نصبـه فـاذا كـان الظـرف زمانيـا او مكانيـا متصرفـا ، محـدود المقـدار ، والمبتدأ اسم ذات نحو يـوم ، اسـبوع ، قبـل ، فرسـخ ، ووقـع هذا الظرف خبرا جاز فيه الرفـع والنصـب نحـو المدرسـة منـى يوم او يوما[2] وهكذا ، فالكوفيون يوصيـون فيمـا سـبق الرفـع ، فان كـان الظـرف معرفـة نحـو محمـد خلفـك ، دارى امـامك فالنصب هـو الارجـح والرفـع مرجـوح ، ولا يختـص بالشـعر خلافا للجرس والكوفيـون ،

---

[1] الكافية ١/١٠٤ والنحـو الدافـى ١/٣٥٢

[2] الكافيـة ١/٩٥،٩٦

وخلف ، وقدام ونحوها ممـــا يـدل علــى الجــهات الســت ظروف عند البصرييـــــن اضيفــت او لــم تضــف ، والغــالب فـــى استعمالها ان تكـــون مضافــة ، امــا الكوفيــون فــهى عندهــم لا تكون ظرفا الا عند الاضافة اما عنــد الافــراد فــهى بمعنــى اســم الفاعل نحو : جلست خلفـــا اى متــأخرا بــالنصب علــى الحــال ، فاذا وقعت خبر فعنــد الكوفيــن يجــب الرفــع ، ولكــن البصرييــن يجوز عندهم نصبها بقله بدليل قـــول الشـــاعر :

فساغ فى الشــراب وكنــت قبــلا ... أكــاد اغــص بالمــاء الحميم

الأخبار باليوم عن ايام الاســـبوع :

ذكر العلامه[1] الرضـــى ان لفــظ اليــوم خــبرا عــن ايــام الاسبوع وتخلفت الحركة عليه من يوم لآخر ، فـــان وقعــت لفظــة "اليوم" خبرا عن الجمعـــة او الســبت وهمــا بمعنـــى الاجتمـــاع او السكوت فالاحسن رفع اليوم فـــى هــذه الحالــة ، ويجــوز نصبــها بقلة فيــهما .

فان وقع خبرا عن الاحد والاثنين تعيــــن الرفــع ولا يجــوز نصبه لانها بمعنى اليومين ، واليوم لا يكون فـــى اليــوم .

---

(١) الكافيـــة ١٠٤/١

خلافا للعـــزاء وهشـــام فقـــد اجـــاز النصـــب ايضـــا علـــى التأويل لليوم بـــالآن فمعنـــى اليـــوم الاحـــد اى الان الاحـــد ، والان اعم من الاحد ، فيصح ان يكون ظرفـــه هـــذا .

وعلى ذلك يجوز لنا اذا جعلنـــا لفـــظ (اليـــوم) خـــبرا عـــن ايام الاسبوع ان نرفعه بالضمـــة أو نصبـــه وان اختلفـــا كمـــا قلنـــا قلة وكـــثرة .

حذف احد ركنى الجملة الاســـميه :

لا خلاف بين البصريين والكوفيين فـــى انـــه يجـــوز حـــذف احد ركنى الجملة الاسميه اذا علم المـــراد مـــن المحـــذوف بوجـــود دليل عليه ، سواء كـــان المحـــذوف الخـــبر نحـــو : مـــن عنـــدك ؟ فنقول : ابى والاصل : ابـــى عنـــدك او المبتـــدأ نحـــو كيـــف حـــال اخيك ؟ فتقول : جيد والاصـــل ، حـــال اخـــى جيـــد ، وقـــد يحـــذف الجزءان معا اذا حلا محل[1] مفـــرد كقولـــه تعـــالى : واللائـــى لـــم يحضـــن أى : فعدتـــهم ثلاثـــة اشـــهر ، ، فحذفـــت هـــذه الجملـــة لوقوعها موقع مفرد ، وهو "كذلك " لدلالـــة الجملـــة التـــى قبلـــها . وهـــى " فعدتـــهن ثلاثـــة أشـــهر " – عليـــها . وهكـــذا نجـــد أن الاسلوب العربى يجيز حـــذف أحـــد جزئـــى الجملـــة الاســـمية ، اذا علم المحذوف مع القرينـــة ، .

---

(1) شرح الاشمونى ١٠٢ /١ والاية من ســورة الطــلاق رقــم ٤

وقد نجد حذف المبتدأ والخـــبر جـــائزا وقـــد نجـــده واجبـــا فلم يذكر فى التراكيب العربيـــة ، وإنمـــا درج العـــرب علـــى حذفـــه دائما . واليك بيان كل من الحـــــالتين

أولا : حذف المبتـــدأ :

يحذف الميتدأ جوازا اذا علـــم بالقرينـــه التـــى تـــدل علـــى تعينه وكل شئ حذف بالقرينة فكأنه مذكور ، نحـــو قـــول المبصـــر للهلال ، وقد رآه مسروراً ببذوغـــه الـــهلال والله أى هـــو الـــهلال ، فجاز ذكره ، وجاز حذفه وقد يجب حذفه فـــى هـــذه المواضـــع[1]

أولا : ما أخبر عنه بنعـــت مقطـــوع مرفـــوع فـــى معـــرض مدح او ذم أو ترحم نحو : الحمـــــد لله أهـــل الحمـــد أى هـــو اهـــل الحمد ، وانما وجب حذفه كما قال الرضـــــى[2]: " ليعلـــم انـــه كـــان فى الاصل صفة تقطعه لقصـــد المـــدح او الـــذم أو الـــترحم ، فلـــو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلـــك ".

ثانيا : مع مخصوص"نعـــم" و"بئـــس" المؤخـــر نحـــو نعـــم الرجل محمد ، وبئس التلميذ علـــى " اذا قـــدر المخصـــوص فيـــها خبرا لمبتدأ محذوف تقديره فيـــها "هـــو" فـــان تقـــدم المخصـــوص تعين ان يكون مبتدأ لا غير نحو : محمد نعـــم الرجـــل .

---

(1) شرح الاشـــمونى ١٠٥/١

(2) الكافيـــه ١٠٣/١

ثالثا : ما حكاه الفارسى عن العرب "فى ذمتى " لافعلن . التقدير . فى ذكتى عهدا أو ميثاق ، لأن ذلك هو الذى يستقر فى الذمة ، فلما علم صار ذكره مع العلم عبث لذلك دأب العرب على حذفه .

رابعا : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع بدلا من اللفظ بفعله نحو : سمع وطاعه أى أمرى سمع وطاعه ، اختيار وتوفيق أى حالك اختيار وتوفيق وتقول : تكلم وروعة أى موقفك تكلم وروعه – قال الشاعر

وقالت حنان ما اتى بك هاهنا   أذو نسب ام انت بالحى عارف [1]

أى : امرى حنان : أى رحمة

خامسا : المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد " لاسيما " نحو : احب الحديث ولاسيما الخبر الجيد أى : هو الجيد .

سادسا : المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل او مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو : سقيا لك ، ورعيا لك . "فلك" خبر مبتدأ محذوف وجوبا أى هذا الدعاء لك . ولا يجوز ان يتعلق بالمصدر السابق ، حتى لا تجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدل لشخص ، والخطاب بغيره لشخص

---

[1] البيت من الطويل ، ولم يعرف قاءله وهو فى الكتاب ١/١٦١ ، ١٧٠ والمقتضب ٣/٢٢٥ وابن يعيش ١/١١٨ والخزانه ١/٢٧٧ والعين ١/٣٩٥ والتصريح ١/١٧٧ والهمع ١/١٨٩ والاسمونى ١/٢٢١ والشاهد فيه . حنان) حيث حذف المبتدأ بعد المصدر المرفوع .

فى جمله واحدة كما يقول الصبان[١] ، فـــان ولـــى المصـــدر غـــير ذلك الخطاب نحو سقيا لعلى ، كـــانت الـــلام للتقويـــة ، ومدخولـــها معمول المصدر ، والجملة علـــى التقديـــر الثـــانى جملـــة واحـــدة ، والتقدير الاول جملتـــان .

حذف الخـــبر :

اما حذف الخبر فقد يكون جـــوازاً بالقرينـــة والدليـــل نحـــو من معك ؟ فتقول : أخـــى اى أخـــى معـــى ونحـــو قـــول العـــرب : فرجت فإذا الســـبع

أى موجود بحذف الخـــبر ، واذا " للمفاجـــأة حـــرف يقـــول ابن برى[٢] : بلا خلاف ولكننا نجد الرضى ينقل فيـــها خلافـــا بيـــن العلماء ، فيقول : المبرد يرى انـــها ظـــرف مكـــان ، فـــهى الخـــبر ولا حذف اى فبالمكـــان الســـبع ، والزجـــاج : يـــرى انـــها ظـــرف زمان ، وهى خبر بتقدير مضـــاف حصـــول الســـبع ، اذا لا يجـــوز الاخبار بالزمان عن الجثه والفاءه قبل : فـــاء الســـبب وقعـــت فـــى جواب شرط مقـــدر أى مفاجـــأة الســـبع لازمـــة للخـــروج ، وقبـــل زائده[٣] أو عاطفه ، جملا علـــى المعنـــى .

---

(١) الكافيـــة ١٠٤/١
(٢) الكافيـــة ١٠٤/١
(٣) المصدر الصفحة الســـابقه

ويحذف الخبر وجوبا فـــى هــذه المواضـــع ، التـــى يكـــون فيه الخبر مع القرينه الدالـــــة علـــى تعليـــن الخـــبر المقـــدر مـــع وجود لفظ ساد مسد ذلك الخبر ، وذلك فـــى اربعـــة مواضـــع .

اولا : المبتدأ الذى بعد "لـــولا" الامتناعيـــه ، علـــى مذهـــب البصرين والامتناع بها معلق على وجـــود المبتـــدأ وجـــودا مطلقـــا نحو قوله تعـــالى :

" ولولا دفع الله الناس [١] بعضهم ببعض لفسدت الأرض " والتقديـــو : ولولا رفع الله الناس موجود ، فحذف الخبر وجوبا وهو "موجـــــود" ، للعلم به وسد جوابها مسدَّه .

وهذا رأى جمهور [٢] النحاة الذى يرى أن وجود المبتـــدأ بعـــد لـــولا مبنى على الوجود المطلق ، فإن ورد معلقا على الوجود المعتـــد أول بالمطلق وصرف عن ظاهرة ولكن الوارد من الأساليب العربية يخالف ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأى فقد ورد الخبر مذكوراً فى الشـــواهد التى يحتج بها ، ومنها قول أقلح بن يسار :

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألقت إليك معد بالمقاليد [٣]

وقول الزبير بن العوام :

لولا بنوها حولها لخبطتها كخبَطة عصفور ولم أتلعثم [٤]

وقول امرأة

---

[١] البقرة ٢٥١ .

[٢] الكافية ٩/١٠٤ .

[٣] البيت لا يعرف قائله وهو من البسيط أنظر حاشية الصيبان ٢١٥/١ والعينى ٥٦٠/١ والشاهد فيه : لولا عمر ألقق حيث صرح بالخبر بعد لولا .

[٤] البيت من الطويل للزبير العوام رضى الله عنه وهو فى المغنى ٤٣١ (٢٨٥) والعينى ٤٧١/١ والأشمونى المطوال ٣٣٣/١ ومعجم شواهد العربية ٣٦٠/١ والشاهد فيه : لولا بنوها حولها كالبيت السابق .

فو الله لولا الله تخشى عواقبه   لزلزل من هذا السرير جوانبه [١]

وقول الشاعر :

لولا زهير جفانى كنت معتذرا   ولم أكن جانحا للسلم إذ جنحوا [٢]

وحمل ابن الشجرى على ذلك قول الله تعالى (ولولا فضل الله عليكم ورحمته) [٣].

فالجار والمجرور عنده مغلق بمحذوف هو الخبر . وحمل عليه قول أبى العلاء

يذيب الرعب منه كل عضب   فلولا الغمد يمسكه اسالا [٤]

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، لعائشة : لولا قومك حديث عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم " [٥]

وهذه الأولة تؤيد قول من قال بإجازة ذكر الخبر بعد لولا ، ولكن المانعين يقولون يجب حذف الخبر بعد (لولا) لوجود ما يسرمسد ذلك المحذوف [٦]

---

(١) هذا البيت من الطويل لامرأة فى عهد عمر وهو فى شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٩ والمغنى ٢٧٣ (٢٢٩) ومعجم شواهد العربية ٥١/١ والشاهد فيه : لولا اله تخشى . حيث صرح بالخبر بعد لولا .

(٢) البيت من البسيط ، ولا يعرف قائله وقبل : أبو ذؤيب الهذلى وهو فى الأشمونى ٥٠/٤ ومعجم شواهد العربية ٨٥/١ والشاهد فيه : لولا زهير جفانى حيث ذكر الخبر بعد لولا .

(٣) النساء ٨٣ .

(٤) البيت من الدافى أنظر المقرب ١٣ والشذور ٣٦ والمغنى ٢٧٣ ، ٥٤٢ والتصريح ١٧٩/١ والعينى ٤٥٠/١٠ والهمع ١٠٤/١ والدرر ٧٧/١ والأشمونى ٢١٥/١ وشرح سقط الزند ١٠٤ والشاهد فيه : ولولا الغمد يمسكه حيث صرح بالخبر بعد لولا .

(٥) الحديث البخارى باب العلم ٣٦/١ يلتقط { يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم بكفر لتقضت الكعبة فجعلت لها بابين}

(٦) شرح الأشمونى ١/٣٢٦.

وهو جوب "لولا" فهو عوض عنه ولا يجمع بن العوض والمعوض ، وأولوا ما سبق بجعل الخبر المذكور مصدرا مضاف للمبتدأ وقدروا الخبر فى الآية محذوفا ، ليس الجار والمجرور ، وقالوا الحديث [١] مروى بالمعنى ، وأن الرواة حرفته ، ولا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ، لدخول الأعاجم والمولدين فى روايته .

وبذلك أضربوا عن هذا المروى فى تعسف ، لتحكم القاعدة فى رءوسهم .

أما المحققون من النحاة فلم يمنعوا ذلك ، يدعوى أن خبر المبتدأ بعد لولا " يتعين أن يكون كونا عاما ، حقيقة أو تأويلا [٢] ولم يبيحوا ذكر الخبر بعدها على الإطلاق وإنما فصلوا فى ذلك فقالوا : إذا كان الخبر كونا عاما ، وهذا هو غالب أحوالها فيجب حذف الخبر ، وعليه يحمل ما روى فى ذلك ، وإن كان خبر المبتدأ كونا خاصا بحيث لا يدل عليه دليل إذا حذف ، فيجب فى هذه الحالة ذكر الخبر ، نحو لولا محمد سالمنا ما سلم ، لأنك حذفته نفسه ما دل على وجوده دليل ، ومنه الحديث السابق فإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه نحو لولا أنصار على حموه ما سلم وجعل منه بيت المعرى السابق . وهذا هو الرأى الجدر بالتأييد ، لأن المسموع يؤيده ، وهو بعيد عن التعسف فى الحكم . هذه آراء البصرين أما آراء الكوفيين فى هذا الأسلوب فتتنوع على ما يأتى :-

(١) ١٠٣/١ .
(٢) الأشمونى ٣٣٢/١ .

أولاً : يقول الفراء إن [١] "لولا" هى الرافعـــة للاســم الــذى بعدهــا لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل ، كما يرتفع بالفعل الفاعل ، فما بعدها ليس مبتدأ ، قال السيوطى : ويرد على الفراء بأنها لو كـــانت عامله لكان الخبر أولى بها من الرفع ، لاختصاصها بالاسم .

أما الكسائى [٢] فيرى أن الاسم بعدها مرفوع بفعل بعدهـــا تقديــره : لولا وجد أو نحوه ؟ لظهوره فى قول الشاعر

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها   نقلت بلى لولا ينازعنى شغلى [٣]

وذهب جماعة من المتقدمين الى أنه مرفوع بلولا ، لنيابتها مناب فعل تقديره : لو لم يوجد أو لم يحضر .

ثانيا : وأرى : أن ما ذهب إليه الكوفيون خرج بالمركب الخبرى مــن كونه جملة أسمية الى جملة فعلية ، وحول الحرف "لولا" الى فعـــل ، وكيف تحمل الحدث والزمن وما عمل لولا " إذا دخلت علـــى فعـــل ، وهذا يجعل رأيهم متها لكاضعيفا .

وإن كان العلامة [٤] الرضى قد ذكر بأن رأى الكسائى قريب من وجــه بقوله : وذلك أن الظاهر منها أنها "لو" التى تفيد امتناع الأول لامتناع الثانى ، دخلت على لا " وكانت لازمة للفعل ، لكونها حرف شـــرط ، فتبغى مع دخولها على "لا" على ذلك الأقتضاء ، ومعناها مع "لا" أيضا باق على ما كان ، كما تبقى مع غير لا " من حروف النفى فمعنـــى :

---

(١) الكافية ١/١٠٤ .

(٢) الهمع ١/١٠٥ .

(٣) البيت من الطويل لأبى ذوئيب وهو ابن يعيش ٨/١٤٦ والخزانه ٤/٤٩٨ والمغنى ٢٧٦ (٢٦٠ والهمع ١/١٠٥ والدرر ١/٧٧ وشعر الهندليس ١/٣٤ والشاهد فيه : التصريح بالفعل بعد لولا على رأى الكسائى .

(٤) الكاتبة ١/١٠٤ .

لولا على لهلك عمر "انتفاء الانتقاء ثبوت فمن ثم كان "لولا" صغـــيرة ثبوت الأول وانتقاء الثانى كإفادة لو " .

ثم ذكر بعد ذلك أن البصرين قالوا عنها بأن لولا كلمة مستقلة بنفسها ، وليست مركبة ، لأنه ليس بعدها مفسر ، ولفظ "لا" لا يدخــل علـــى الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم إلا مكررا فـــى الأغلــب ، ولا تكرير بعد لولا " وقد صرح بأن جواب "لولا " لا يصح أن يكون خـــبرا عن الميتدأ ، لخلوه من الضمير الرابط للجملة .

ثانياً : من المواضع التى يجب فيها حذف الخبر واو المصاحبه نصبا نحو : كل رجل وصنيعته ، وكل صـــــانع ومـــا صيـــغ ونحـــو ذلـــك والبصريون فى ضدا الأسلوب يقدرون الخير محذوفـــا وجوابـــا ، [١] للعلم به وسدا لعطف مسده ، والتقدير : متلازمان أو مفترقان . فـــإن كانت الواو غير نص فى المعبه نحو : محمد وعلى حـــاضران حـــاز ذكر الخبر ، وعليه قول الشاعر .

تمنعوا لى الموت الذى يشعب الفتى وكل إمرئ والموت يلتقيان [٢]

أما الكوفيون [٣] فيرون أن الواو وبمعنى مع وهى مع المعطوف خـبر المبتدأ ، لأن المعنى كل رجل مع صنعته ، فإذا صرحت مع لم تحتـــج الى تقدير الخبر فكذا مع الدار التى بمعناه ، وعلى ذلك فليـــس فـــى المثال حذف للخير

---

[١] شرح الأشمونى ١٠٣/١.

[٢] البيت من الخفيف لعمر بن ربيعه وهو فى المقتضب ٣٢٩/٢ وابن يعيش ٩١/٩ والخزانة ٢٣٨/١ وهو فى ملحقات ديوان ٢٨١ والشاهد فيه : يلتقيان حيث صرح بالخبر بعد واو ٥٠٤ الكافية ١٠٧/١ .

[٣] الكافية ١٠٧/١ .

قال المحقق [١] الرضى : "وفيه نظر : لأن الواو وإن كانت بمعنى مع تكون فى اللفظ للعطف فى غير المفعول بعد فإذا كان "وضيعه " عطفا على المبتدأ لم يكن خبراً " ٠١ هـ . تقدير الكوفيين ضعيف ، واختاره ابن خروف[٢]

رأى الرضى فى حذف الخبر

يقول الرضى : [٣] والظاهر أن حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب وفى نهج البلاغة . "وأنتم والساعة فى قرن واحد " وعند حذفه يقال إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره هذا .

حكم وقوع الفعل بعد المعطوف :

إذا ولى المعطوف على المبتدأ فعل واقع على الآخر وكان لأحدهما نحو :

على والريح يباريها ونحو إبراهيم ويوسف بضربه ومثله قول على رضى اله عنه " فهم والحنة كمن قد رآها " وهنا نجد خلافا فى إعراب هذا الفعل بن البصريين والكوفيين ، ولكل منها وجهة هو موليها

فيقول الكوفييون : الفعل خبر عنها مطلقا ، وجاز ذلك كتضمن الخبر ضميرها .

أما البصريون : فيمنعون ذلك ، لأن الفعل فى هذه الحالة كالصفة ، والصفة لا بد من تطابقها مع الموصوف عدداً ونوعا ، ولذلك لا

[١] الكافية ١٠٧ .
[٢] الهمع ١٠٥/١ .
[٣] ص ١/١٠٨ الكافية .

يعربونها خبرا ، وإنما يعربون الفعل حالا ، والخـــبر محـــذوف ، لأن الواو لامية [١]

ثالثا : يجب حذف الخبر مع كل مبتدأ فى الجملـــة القســمية متعيــن للقسم :

نحو : لعمرك لأذاكرت ، ونحو : أيمن الله لأجتهدت والتقدير : لعمـوك قسمى ، وأيمن الله يمينى ، وهنا حذف الخبر وجوبا للعلم به ، وسـو جواب القسم مسده ، قال الرضى [٢]: فإن تعيينه للقسم علــى تعييــن الخبر المحذوف أى لعمرك ما أقسم به ، وجواب القسم ســـار مســد الخبر المحذوف "

فإن كان المبتدأ غير نص فى اليمين جاز إثبات الخير بذكره ، وجــاز لك حذفه نحو : عهد الله لأفصلن ، و " عهد الله على لأفصلن " .

وقال الرضى [٣] أيضا : وقد يستعمل "لعمرك " فى قسم السؤال أيضــا نحو : لعمرك لتغفلن "

رابعا : إذا كان المبتدأ مصدرا صريحا نحو ضربى أو بمعنى المصــدر وهو أفعل التفضيل مضافا الى المصدر نحو : أكثر شــربى الســويق ولايصح أن يكون خبرا نحو قراءتى الشعر مكتوبا . ونحــو شــربى الدواء سائلا ، وأكلى الطعام ناضجا ، فالمبتدأ مصدر مضـــاف الــى فاعله شربى ، والدواء مفعول به للمصـــدر ، و "ســائلا" حــال ، ولا تصلح أن تكون خبرا ، لأنه لا يصح أن تقول شربى ســائل" والخــبر

---

(١) الكافية ١٠٧/١ .

(٢) المصدر السابق ١٠٨/١ .

(٣) شرح الأشمونى ١٠٤/١ .

عند البصريين محذوف ، للعلم [١] وســـد الحـــال مســـده ، والحـــال صاحبها ضمير مستتر فى جملة الخبر والتقدير : إذ كان " عنـــد إرادة المضى أو إذا كان عند إرادة الاستقبال ، وكان) هنا تامة لا ناقصة ، لأن العرب لم تستعمل هنا إلا أسماء منكره مشتقة ، كما ورد وقـــوع الجملة الإسمية مقرونة بالواو مكانة كقول النبى صلى الله عليه وسلم [٢] : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو مساجد ، وقول الشاعر:

خير افتراضى من المولى حليف رضا وشر بعدى عنه وهو عضبان [٢]

وذهب الكوفيون : الى أن الحال فى المثال من معمول المصدر لفظـــا ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ ، وخبر المبتـــدأ مقـــدر بعد الحال وجوبا أى ضربى زيدا قائما حاصل "أما الأخفش فهو يســـير على نهج الكوفيين ويرى أن الخبر الذى سدت الحال مســـده مصـــدر مضاف الى صاحب الحال أى ضربى زيدا ضربة قائما . أى ما ضربى إياه إلا هذا الضرب المقيد ، وكذا : أكثر شربى السويق شربة ملتونا كما ذهب الكسائى الى أن الحال قائمة مقام خبر المبتـــدأ والتقديـــر : ضربى زيدا لأبوه قائم ، كما أجاز إتبـــاع هـــذا المصـــدر بـــالتوابع المختلفة نقول ضربى عليا الشديد قائما ، ومنعه غيره ، لغلبه معنـــى الفعل عليه [٤]

---

[١] شرح الأشمونى ١٠٤/١ .

[٢] البخارى باب الصلاة .

[٢] البيت من الهزج للفتد الزمانى وهو فى أمالى التالى ٢٦٠/١ والمغنى ٣١٩ عرضا والحاسة ٣٥ والأشمونى ١٠٣/١ ومعجم الشواهد ٣٩٤/١ والشاهد فيه : ونوع الجملة مقترنه بالواو وبعد المبتدأ المصدر .

[٤] انظر كافية الرضى ١٠٥/١ ، ١٠٦ .

ويرى ابن در سنوية وابن بانشاذ أنه لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل فمعنى ضربى بكرا قائما . أضربه قائما . [١]

موقف البصرين من هذه الآراء :

يرى البصريون أن مذهب الكوفيين باطل ، والدليل على بطلانه أنهم يتفقون على أن معنى ضربى زيدا قائما . ما أضرب زيدا إلا قائما . وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد من تقديرهم ، لأن الجنس عندهم مفيد بالحال المخصص له ، فيكون المعنى ضربى زيدا المختص بحال التام حاصل ، وهو غير مطابق للمضى المتفق عليه ، لأنه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود أيضا فى وقت آخر ، فليس فى تقديرهم إذن معنى الحصر المراد المتفق عليه ، وبهذا يبطل مذهب ابن درستوبة ، لأنه لا حصر فى قولك : أضرب زيدا قائما ، هذا ما ذكره الرضى [٢]، وزاد أيضا دليلا آخر على فساد المذهب الكوفى بخاصة من جهة اللفظ أنه ليس فى تقديرهم ما يسد بسد الخبر ، لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، والخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ " وقال العلامة الأشمونى [٣]يرد على الأخفش (لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت بين صلته ، فلا تسد مسد خبره ، فيفتقر الأمر الى تقدير خبر ، ليصح عمل المصدر فى الحال ، فيكون التقدير : ضربى زيدا مسيئا موجود .

---

(١) انظر كافية الرضى ١٠٥/١ ، ١٠٦ .

(٢) انظر كافية الرضى ١٠٥/١ ، ١٠٦ .

(٣) ١٠٥/١ .

ويقول الرضى [1] ويرد على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممتنع إذ هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف " .

وقد منع [2] الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وقد أجازه سيبويه ومنه قول الشاعر :

ورأى عينى الفتى أباكا   يعطى الجزيل فعليك ذاكا . [3]

الحكم إذا صلح الحال للخبرية :

فإذا صلح الحال لأن يكون خبرا ، لعدم مباينة له ، فإنه يتعين رفعه نحو : ضربى عليا شديد ، وإكرامى الضيف عظيم ، وشربى الشاى جميل ، ويرى الأخفش جوازه ، لوروده عن العرب فيما رواه "زيد قائما ، و "خرجت فإذا زيد جالسا " أى ثبت قائما وجالسا كما روى عن العرب فى رحل حكموه [4] بينهم "حكمك مسمطا " أى حكمك لك مثبتا .

وأرى : أن هذه المسألة طويلة مرهقه ، وعناؤها شديد ، واشتراط النحويين فيها هذه الشروط تجعلها صعبة التحقيق والتناول ، فإذا كان رجل كالسيوطى [5] فى الهمع وهو من هو – يقول : وهذه

---

[1] الكافية ١٠٦/١ .

[2] شرح الأشمونى ١٠٠/١ .

[3] البيت من الرجز لرؤية وهو الكتاب ٩٨/١ والهمع ١٠٧/١ والدرر ٧٧/١ ، ١٢٤/٢ والأشمونى ٢٢٠/١ وملحظات وبداية ١٨١ والشاهد فيه : يعطى كم فى الشرح .

[4] حاشية الصبان ٢٢٠/١ .

[5] الهمع ٢٠٥/١ .

المسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف ، وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل "

وكل ذلك حتى نأتى بمصدر أو فعل تفضيل مضاف لعاملها ، ثم نكد الفكر بإتيان حال ، لا يصح أنها تكون خبرا عن المبتدأ ، وقد رأينا أن العرب ورد عنهم مجئ الحال منصوبة ونائبة عن الخبر ، ويصح أن تكون خبرا عن المبتدأ مثل حكمك مسمطا ، وما رواه عن العرب الأخفش أليس ذلك دليلا كافيا على جواز هذه المسألة ، وبخاصة وأنها أصبحت مشهورة على ألسنة الكتاب والنقاء وأصحاب الأقلام مثل : العقاد كاتبا ، والمازنى ناقدا ، وشوقى شاعرا وهكذا .

تقديم الخبر عند علماء البلدين :

الخبر حكم جئ به ، ليحكم به على المبتدأ الموضوع لهذا الحكم ، لذا كان الأصل أن يتقدم المبتدأ ، ويتأخر الخبر ، ولا يجب التزام هذه الحالة إلا لأسباب عند البصريين ذكروها مثل : إستواء الجزءين تعرفنا وتنكيرا نحو : محمد أخوك ، وأفضل منى فيجب إلا أن وجدت قريفة تحدد المبتدأ من الخبر أبو يوسف أبو حنيفة " فيجوز [1] تقديم الخبر ، للعلم .

بخبرية المقدم ومنه قول الشاعر :

قبيلة الأم الأحياء أكرمها   وأعذر الناس بالجيران وافيها [2]

أى أكرمها الأم الأحياء . أو كان الخبر جملة طلبية نحو على أكرمه ، وإبراهيم لا تهنه أو جمله فعلية فاعلها ضمير مستتر نحو : على قام

---

(١) شرح الأشمونى ١/١٠١ .

(٢) البيت من البسيط ولا يعرف قائله وهو فى الهمع ١/١٠٢ والدرر ١/٧٦ ومعجم شواهد العربية ١/٤١٥ والشاهد فيه : تقديم الخبر على المبتدأ لتعين (الأم ١٠٠ كرمها .

، إذا لو قدم الفعل ، لكان المقدم فاعلا ، فيضيع غرض المتكلم من إيراد الجملة إلا سمعية أو كان الخبر محصوراً نحو وما محمد إلا رسول أو كان المبتدأ يستحق الصدارة كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، و "كم " الخبرية نحو : من لى منجداً ، و "من يقم أحسن إليه ، ما أحسن العلم وكم كتب قرأت ، وغلام من أكرمت ؟ أو كان الخبر مقروفا بالفاء نحو : الذى يأتينى فله درهم " .

قال فى الهمع : [1] ومنهم من أجاز التقديم مطلقا ، ولم يلتفت الى إبهام الانعكاس وقال الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدم الخبر أم أخر

وأرى :

أن صاحب هذا الرأى يضيع برأيه خواص الأسلوب العربى ، وحكمة التعبير بأجزاء الحملة ، لغرض فى نفسه ، وأنه يخبط ضبط عشواء

-والكوفيون يوجيبون [2] تقديم المبتدأ مطلقا الا مع الاشارة الظوف نحو ثم زيد ، وهنا عمر قياسا على سائر الإشارات فإنك قول هذا زيد ، ولا يقول زيد هذا .

وكذلك إذا كان الخبر رافعا ضمير المبتدأ نحو : قائم على ، وأجاز منهم هشام هذه الصورة أيضاً : زيداً أبوه ضارب وأيده الكسائى ، وعضده أبو على الفارسى ، كما أجاز الكسائى التقديم فى نحو : ضربته زيد .

أما البصريون : فيرون أن تقديم الخبر قد ورد عن العرب فى مثل تولهم : تميمى أنا ، ومشنوء من [3] يسثنئوك . ولا يجوز الابتداء

---

[1] ١٠٢/١ .

[2] الهمع ١٠٢/١ ، ١٠٣ .

[3] الهمع ١٠٢/١ ، ١٠٣ .

بالفكرة فنعين أن يكون المقدم فيها مبتدأ ، كما ورد التقديم فى أمثال العرب نحو فى كل وادبنو سعد ، أو كان اسم استفهام مضمن معنى الظرف ، فيجب له الصدارة فى الجملة نحو : أين من علمته نصيرا ، وصييحة أى يوم سفرك

أو كان الخبر محصورا نحو ما لنا إلا اتباع محمدٍ ، وإنما عندك زيدُ ، أو كان الخبر شبه جملة أو جملة ، والمبتدأ نكره لا يجوز الابتداء بها نحو : عندى درهم ولى أمل ، وقصدك غلامه رجل ، لأنه لو قدم لأوهم كون ما بعده نعتا فرفعنا لهذا الاحتمال وجب تقديم الخبر أو كان فى المبتدأ ضمير لو قدم لعاد على الخبر ، وللزم من ذلك عند البصريين [1] عدد الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، وهذا لا يجوز عندهم ، ومثل ذلك قول الشاعر :

أهابك إجلالاً وما بك قدرة علىَّ ولكن ملء عين حبيبها [2]

أو كان المبتدأ (أنّ) وصلتها نحو : عندك : أنك مخلص ، لأنه لو قدم المبتدأ لا لتبست أنَّ المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى "لعلَّ " ولهذا يجوز بعد "أمّا" كقول الشاعر :

عندى اصطبار ، وأمَّا أنتى جزع يوم النوى فلوجد كاد يبرينى [3]

لأن "إنّ" المكسورة و "لعلّ" لا يدخلان هنا " .

---

(1) شرح الأشمونى ١/٩٩ ، ١٠٠ .

(2) البيت لنصيب بن رباح وهو من الطويل ، وانظر الأشمونى على الصبان ٢١٣/١ والشاهد فيه : ملء عين حبيبها : حيث وهب تقديم الخبر على المبتدأ حتى لا يعود والضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(3) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله وهو فى الأشمونى ٣٢٤/١ والشاهد فيه : وأما أننى جزع .. فلوجد . حيث وقع المبتدأ مصدراً مؤولا ، وتقدم على الجار وجوبا كما فى الشرح .

ومثال تقدم الخبر مع "كم" الخبرية قول الشاعر :

كم عمة لك يا جرير وخالة   فدعاء قد حليت على عشارى [١]

وأرى :

أن ما أدلى به البصريون من هذه الشواهد ، وكلها تؤيد تقدم الخـــبر وجوبا يدفع رأى الكوفيين الذين يقولون بالمنع إلا فى مسائل نـــادرة ذكرناها ، مما يؤيد قصور رأيهم فى هذه القضية ، إذا المرء أمــــام هذا الكثير الوارد ، وهو الحجة والفصيــل ، لا يملــك إلا تــأبيد رأى البصريين

ما يغنى عن الخبر :

يرى الكسائى أن المصدر يغنى [٢] عن الخبر نحو زيد سيرا أى يسـير سيرا والمفعول ، نحو : إنما العامرى عمامتــه أى متعــهد عمامتــه والحال حكى الأخفش زيد قائما أى ثبت قائما وقرى "ونحن عصبــة " بالنصب أو وصف مجرور نحو ريد فـــى الفــهم علمــا وقــد منــع الجمهور:[٣] الأخبار بوحدة ، لأنه اسم جرى مجـــرى المصــدر فــلا خبرية وأجازه يونس وهشام فيقال : محمد وحده . إجراء له مجـــرى "عنده " وتقديره :

محمد موضع التغرد ، ولا يصح تقديم هذا الخبر ، لأن هذا هو الـوارد عن العرب ، فيجب الالتزام بما نطق به العرب .

---

[١] البيت من الكامل للفرزدق وهو فى الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ والمقتضب ٥٨/٣ وابن يعيش ١٣٢/٤ والمقرب ٦٨ والخزانة ١٢٦/٣ والخزانة ١٢٦/٣ والشاهد فيه : تقدم الخبر لصداراته (كم) .

[٢] الهمع ١٠٥/١ .

[٣] الهمع ١٠٠/١ .

صفة المبتدأ وتحديده :

الأصل فى المبتدأ أن يكون معلوماً ، لأنه موضوع للحكم الذى جاء له الخبر ، والحكم على المجهول لا يفيد ، لذا كـــان الأصـــل المبتـــدأ ، وتنكير الخبر ، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير فزجح تنكير الخبر فإن اجتمع معرفة ونكره ، فـالمبتدأ هو المعرفة ، والخبر هو النكرة إلا فى صورتين مـــن الكـلام عنـــد سيبويه ، بعد كم نحو كم مالك . فكم نكره وهى المبتدأ ولها الصـدارة ، لأنها اسم استفهام ، والمعرفة بعدها هى الخبر ، لأن أكثر ما يتبـــع بعد أسماء الاستفهام : النكرة ، والجمل ، والظروف ، وكذلك أيضـــاً مع أفضل التفضيل نحو : خبر منك على . وبعض النحاة يوجـــب أن تكون المعرفة هى المبتدأ ، والنكرة هى الخبر ، وابن هشـــام يجـــيز الوجهين ، فإن كانا معرفتين فأنت [1] بالخيار ما تريده منهما أجعلـــه مبتدأ ، وقبل المبتدأ هو الخصم والخبر هو الأعم نحو : على صديقـــى أو يرجع الى مقصود المخاطب أو المعلوم عنده يجعل مبتدأ ، وعنـــده هو الخبر أو أرقامها معرفة يكون المبتدأ وقيل : الوصـــف متعيـــن للخبر ، والاسم للمبتدأ .

فإن كان المبتدأ نكره اشترط فيها أن تفيد بأى لون من ألوان الإفـــادة بحيث يكون المبتدأ بها فيه بعض تعيين وتخصيـــص وتحديـــد ، وإلا كان مجئ الخبر بعده عبثـــا ، وقـــد اقتصـــر علـــى ذلـــك ســـيبويه والمتقدمون ، أما المتأخرون فإنهم أطالوا الحديث فـــى ألـــوان هـــذه

---

[1] انظر الهمع ١/١٠٠ ، ١٠١ .

الفائدة حتى أوصلوها الى عدد كبير ، ومحل ذلك مبسوط فـــى كتـــب النحو .

تعدد الخبر :

الخبر حكم على المبتدأ ، ويجوز أن يتعدد على الشئ الواحـــد أحكـــام مختلفة ، نحو قوله تعالى (وهو الغفور الودود [١] ذو العرش المجيـــد ، فعال لما يريد " وقول العرب : هذا أعسر يسر " أى : أضبـــط ، وأنت ترى أن الآية الكريمة تعدد فيها الأخبار لفظا ومعنى ، والثـــانى فى اللفظ دون المعنى ولم يفرق بين الأخبار حرف عطف ، وقد يـــأتى هذا التعدد ومع حرف العطف نحو قوله تعالى : أعملوا أنمـــا الحيـــاة الدنيا لعب ولهو وزينه وتفاخر بينكم وتكاثر فـــى الأمـــوال والأولاد ، وعليه فالجملة الاسمية [٢] واحدة ، بعضهم يقدر قبل كل خبر مبتـــدأ ، وعلى ذلك تتعد الجمل الاسمية :

اقتران خبر المبتدأ بالفاء :

قد نرى بعض المبتدأت فى تشبه أدوات الشرط فى العموم ، وشـــبيه الشئ يعطى حكمة فيقترن الخبر بالفاء نحو قوله تعالى : وأما ثمـــود فهديناهم فاستجيبوا العمى على الهدى ، ويجـــب أن يقـــترن الخـــبر بالفاء هنا ، لوجود حرف الشرط ، فإن كان المبتدأ دالا على العمـــوم بدون أداة شرط كان اقتران الفاء بالخبر جوازا لا وجوبـــا ، نحـــو : الذى يأتينى أو فى الدار فله درهـــم " و " رجـــل يســـألنى – أو فـــى

---

[١] البروج ١٤-١٦ .

[٢] شرح الأشمونى ١/١٠٦ .

المسجد – فله مكافأة ، وكل الذى تفعل فلك أو فعليك و " كـــل رجـــل يتعى الله فسعيد والسعى الذى تسعاه فسنلقاه . [١]

فلو عدم المبتدأ معنى العموم لم تدخل الفاء ، لأن نسبة الخـــبر مـــن المبتدأ نسبة الفعل مع الفاعل ، ونسبة الصفة مع الموصوف ، فالفاء تكون فاصلة بينهما مع العلم بأنه يجب اتصالهما ، فالخبر هو المبتـدأ فى الماصدق لا فى المفهوم .

وإذا دخل شئ من نواسخ الابتداء على المبتدأ الـــذى اقـــترن خـــبره بالفاء أزالها بخلاف " إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ " فإنه يجـــوز بقـــاء الفـــاء وعلى ذلك ورد قول الله تعالى : إنَّ الذين قالوا ربنا ثم اســـتقاموا [(٢)] فلا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون " ومثل ذلك :مع أنّ قوله تعـــالى : "وأعلموا أنما [٣] غنمتم من شئ فأن لله خمسة " ومثل ذلك مع "لكنَّ " قول الشاعر :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنَّ ما يقضى فسوف يكون [٤]

ويرى الأخفش منع دخول الفاء مع "إن" وهذا مخالف لمذهبـــه الـــذى يرى حواز دخول الفاء فى الخبر ، حتى ولو لم يدل على العموم نحـــو : محمد فقائم " وهذا تناقض من الأخفش .

تأثير الأدوات الناسخة على المبتدأ والخبر :

---

[١] شرح الأشمونى ١/١٠٨ .

[(٢)] الاحقاف ١٣ .

[٣] الأنفال ٤١ .

[٤] البيت من الطويل للأفوه الأودى انظر العينى ٢/٣١٥ والتصريـــح ٠ ١/٢٢٥ والهمع ١/١١٠ والدرر ١/٨٠ والأشمونى ١/٢٢٥ ، ٢٨٤ وليـــس فـــى ديـــوان والشاهد فيه : اقتران خبر لكن بالفاء وانظر الأشباه والنظائر حـــ ص

من المعلوم أن "كان" تدخل على الجملة الاسمية فقط ، وأخواتها أيضاً كذلك .

وهى تغير الحركة الإعرابية بعد دخولها ؟ وهذا التغيير يختلف فى تحديد علماء البلدين : فأهل البصرة : يرون أنها رفعت المبتدأ رفعاً جديداً ، ونصبت الخبر ، فالعمل فى كليهما وأهل الكوفة : يرون أن رفع الاسم السابق باق ، ولم تؤثر فيه هذه الأفعال الناسخة ، وعملها فقط هو نصب [1]الخبر ، اعتماداً على ظاهر الحركة الإعرابية الجديدة ، فالتغيير الذى حدث بعد دخولها إنما فى نصب الخبر بعد أن كان مرفوعاً ، أما إنّ وأخواتها فيرى البصريون أنها دخلت على الجملة الاسمية ، فنصبت المبتدأ ورفعت الخبر ، والكوفيون يرون أن الخبر باق على رفعه قبل دخول أى ** ، وعملها تنحصر فى نصب الاسم ، لأنه هو الذى تغير من الرفع الى النصب ، وهكذا تختلف نظرة البلدين فى تأثير النواسخ ، فبينما يقول البصريون بأن تأثيرها على طرفى الجملة والكوفيون يقصرون التأثير [2] على طرف واحد ، والباقى على حالة السابق

وجهة نظر البصرين .

قال السيوطى : [3] واستدل الأول باتصال الضمائر بها ، وهى لا تتصل إلا بالعامل ثم قال : وكان قياس هذه الأفعال أن لا تعمل شيئاً ، لأنها ليست بأفعال صحيحة ، إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر

---

[1] شرح الأشمونى ١٠٩/١ .

[2] الهمع ١١/١ .

[3] المصدر والصفحة السابقة .

بالزمان الذى يثبت فيه ، وإنما عملت تشبيها لها بمـــا يطلـــب مـــن الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فرفع اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ، ونصب الخبر تشبيها بالمفعول .

وذهب الغراء الى [1] أن الاسم ارتفع لشـــبه بالفـــاعل ، وأن الخـــبر انتصب لشبهة بالحال فكان زيد ضاحكا شبه عنده بجاء زيد ضاحكـا .

وذهب الكوفيون الى أنه انتصب على الحال بدليـــل وقوعـــه جملـــة وظرفا ولا يقع المفعول كذلك . هذه نظرة الكوفين الى عمـــل كـــان ، ولكن الواقع يخالف كلامهم فنجد المفعول . يقع جملة وذلك بعد القول نحو : قال محمد إبراهيم صادق ، وكذلك الظرف إذا توسع فيه نحـو : دخلت الشام ، وكنت الدار ، ولكن الذى يفسد رأى الكوفيين حقـــا أن الحال لا يأتى مضمرا ، وجامدا ، ومعرفة ، وأنه لا يستغنى عنه .

وخبر كان يأتى بهذه الأحوال .

والبصريون يرون أن السماع قد يأتى برفع الاسمين معا بعد كـــان ، وقد انظر ذلك الفراء ، وهو إنكار غير سليم بدليل وروده فـــى قـــول الشاعر :

إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر متن بالذى كنت أصنع [2]

ويرون أن كان هنا عامله ، واسمها ضمير لشأن والجملة فى موضـــع نصب خبرها .

---

[1] المصدر والصفحة السابقة .

[2] البيت من الطويل للعجبر السلولى وهو فى الكتاب ٣٦/١ والجمل ٣٧ وابن يعيش ٧٧/١ /٣ ، ٣، ١١٦ /٧/ ١٠٠ والأشمونى ١٢٩/١ والخزانة ٦٥٣/٢ والهمع ٦٧/١، ١١١ .

ويرى الكسائى [1] أن "كان" ملغاه لا عمل لها ، وما بعده مبتدأ وخبر ، ووافقه فى ذلك ابن الطراوة والمبرد يقول :[2] هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد ، وهو كلام سيبويه .[3]

فى الكتاب ، وسيبويه – رحمه الله فى سر تسميته ونواقص) ولا يجوز الاقتصار فيه على الفاعل كما لم يحزفى ."ظننت الاقتصار على المفعول الأول ، لأن حالك فى الاحتاج الى الآخر بعضها كحالك فى الاحتياج اليه ثمة" يريد أنه لا يكتفى بمرفوعه بل ينتقر الى المنصوب لأتمام فائدته ، وقيل :سميت بذلك ، لعدم دلأنها على الحدث ،

الأدولت التى ألحقت فى العمل بليس :

يلحق بليس فى العمل حروف أربعة عند البصرى [4] ، وهى : "لا " النافعية للوحدة ، وما النافية ، ولأت ، إن وكلها تدل على النفى ، والحروف إنما تعمل بالحمل على الفعل إذا اختصت مما تدخل عليه ، ولم تنزل منزلة الجزء منه ، فإن لم تختص بأن كانت مشتركة فى الدخول على الأسماء والأفعال أو كانت مختصة ، ولكنها نزلت منزلة الجزء من الكلمة لم تعمل ، لأن جزء الشئ لا يعمل فيه .

و "ما" لها نسبة بليس فى كونها للفقى ، وأنها تدخل على الجملة الاسمية ، وتخلص المحتمل للحال كما أن ليس كذلك ، ولذلك عملت

---

(1) الهمع ١١١/١ .

(2) المقتضب ٨٦/٤ .

(3) الكتاب ٤٥/١ .

(4) همع الهوامع ١٢٢/١ .

فى المبتدأ فى نعته ، وفى الخبر فنصبته وعلى ذلك قول الله تعالى : ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم " وقول الله أيضا : ما هى أمهاتهم ، هذا مذهب البصرين حيث ساروا على طريق الحجاز بين ، أما بنونميم فلحظوا أنها غير مختصة فتدخل على الأسماء ، والأفعال فأهملوها .

أما الكوفيون : فقالوا إن (ما) لا تعمل [1] شيئا والمرفوع بعدها باق على حاله كما كان قيل دخولها ، والمنصوب بعدها على اسقاط حوف الجر هو الباء لأن العرب لا تنطق بها ، إلا وتعرف الباء فى الخبر بعدها ، فإذا حذفوا الباء عوضوا عنه النصب ، فرقا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره .

ولكن هذا القول منهم يسلتزم أن كل حرف جار حذف أن ينصب ما بعده كما يقول البصريون ، ولكن الرد عام فهم يتحدثون عن الخبر بعد (ما) فقط ويدعى الكوفيون أن أهل الحجاز لا يعملونها ، ولكن الوارد يرد عليهم قولهم (ما لا يحتاج الى تقدير أولى مما يحتاج الى تقدير ، وقد اشترط البصريون لعملها شروطا حتى تؤدى وظيفتها مبسوطة فى كتب النحو .

أما (إن) النافية فهى الحروف التى لا تختص ، فالقياس إهمالها ، ولذلك منع إعمالها الفراء ، وأكثر البصريين والمغاربة ، ونسب ذلك الى سيبويه وأجاز إعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسى وابن جنى وابن مالك وأبو حيان [2]

---

[1] همع الهوامع ١٢٢/١ .

[2] الهمع ١٢٤/١ .

والذين أعمالها رأوا أنها تشارك (ما) فى النفى ، وكونها لنفى الحـال ، وللسماع الوارد عن العرب حيث أعملها أهل العاليـة [١] ، وروى : إن ذلك نافعك ولا ضارك ، وإن أحد خبرا من أحد إلا بالعافية ، وقـرأ سعيد[٢] بن جبير – رحمه الله – إن الذين يدعون من دون الله عبـلدا أمثالكم " وقول الشاعر

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا [٣]

وكل ذلك يؤيد قول من يقول بأعمالها .

أما "لا" فهى من الحروف غير المختصة ، والمشهور أنها تعمل عمـل ليس لورود السماع المؤيد لعملها فى الجملة الاسمية نكرة أو معرفـة وعلى الأول قول الشاعر :

تعز فلا شئ على الأرض باقيا ولا وزئر مما قضى الله راقيا [٤]

وعلى الثانى أيضا قوله :

وحلت سواد القلب لا أناباغيا سواها ولا عن حبها متراخيا [٥]

---

[١] شرح الأشمونى ١/١٢٥ .

[٢] الأمالى للبكرى ١/١٦٧ ولم فيها أحد حـ ص

[٣] البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وهو فى الخزانة ٢/١٤٤ عرضا والعينى ٢/١٤٥ والهمع ١/١٢٥ والدرر ١/٩٧ والأشمونى ١/٢٥٥ ويس ٢/١٣٦ والشاهد فيه : عمل إن عمل ليس .

[٤] البيت مجهول القائل، ويعرض الطويل انظر الخزانة ١/٥٣٠ والمغنى ٢٤٠ ، ٢٩٤ والمغنى ٢/١٠٢ والتصريح ١/١٩٩ والهمع ١/١٢٥ والدرر ١/٩٧ والأشمونى ١/٢٥٣ والشذور ١٩٦ والشاهد فيه : عمل لا عمل ليس فى كل شطر من البيت .

[٥] البيت من الطويل للنابغة الجعدى انظر أمالى ابن الشجرى ١/٢٨٢ والمغنى ٢٤٠ (٢٠٨) والعينى ٢/١٤١ والتصريح ١/١٩٩ والهمع ١/١٢٥ والدرر والأشمونى ٢/٢٥٣ والدمنهورى ٧٩ وفى ديوانه ١٧١ والشاهد فيه :عمل لا عمل ليس مع أن اسمها معرفة .

وعلى ذلك فأهل الحجاز يعملونها دون طيئ ، وبنوتميم يهلمونـــــها ، ويرتفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر وعليــــه أبـــو الحســـن ، [١] ، ويرى الزجاج أنها : أجريت مجرى ليس فى رفع الاسم بخاصــة ، ولا تعمل فى الخبر شيئا بدليل أنه لم يسمع النصب فى خبر ملفوظا بـــــه كقول الشاعر :

من صد عن نيرانها　　　　فأنا ابن قيس لا براح [٢]

ولعلمها شروط ذكرت فى كتب النحو

وكذلك " لات "

وهى "لا" زيدت عليها تاء التأنيث ، وتختص بالحين قيل ومرادفــه ولا يذكر جزآها ، وأنكر الأخفش عملها . ولكن الجمهور وسيبويه قالوا إنها تعمل عمل ليس فى لفظ الحين خاصة ، وقيل :وتعمل أيضا فــــى مرادفه كأوان وساعة ، وقيل لا تعمل ، والمرفوع بعدهـــا مبتـــدأ أو المنصوب المفعول ، بإضمار فعْل ، فعل تعمل عمل إنَّ ، والفراء يرى أنها حرف جر للزمان ، والأصـــح رأى الجمـــهور لـــورود الســـماع المؤيدلهم وأفعال المقاربة ، وهى كاد ، وكرب ، وأوشـــك والرجـــاء وهى : عسى ، وحرى ، واخلولق ، والشروع وهى كثيرة منها بـــدأ ، أخذ ، شرع ، قام ،

---

[١] الهمع ١/١٢٢ .

[٢] البيت من الكامل لسعد بن مالك ، وهو من شواهد سيبويه ١:٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ والمقتضب ٤/٣٦٠ ، ١ : ١٣٩ ،٢٧٢ ، ٣٢٣ / ٢:٢٢٤ والجمل ٤٢ والأنصاف ٣٦٧ وابن يعيش ١/١٠٨ والخزانة ١/٢٢٣ والأشمونى ١/٢٥٤ والهمع ١/٢٥ والدرر ١/٩٧ والشاهد فيه : لابراح حيث رفعت الاسم بخاصة ، ولم تنصب الخبر عند الزجاج .

وأفعال هذا الباب ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بلا خلاف بين البصرين والكوفيين ، وذلك إذا كان الخبر غير مقرون بـ أن المصدرية ، أن كان معروفا بـ أن فالمصدر المؤول فى محل نصب خبرها ، أما الكوفيون فيرون أنه بدل من الأول بدل المصدر ، فالمعنى فى عسى محمد أن ينجح قرب نجاح محمد ، فقدم الاسم وأخر المصدر .

أما المبرد : فيرى أنه مفعول ؟ لأنها فى معنى قارب زيد الفعل ، وإنما لجأ الى ذلك حذرا من الإخبار بالمصدر عن [1] الجثة ، ولكن الجمهور يرد عليه : بأن "أن" هنا لا تؤول بالمصدر ، وإنما جئ بها لتدل على أن فى الفعل تراضيا ، ورزعم آخرون أن موضعه نصب باسقاط حرف الجر ، قال السيوطى : رزعم ابن مالك :

أن موضعه رفع ، فإن الفعل يدل من المرفوع ساد مسد الجزئين كما فى : أحسب الناس [2] أن يتركوا " .

قال فى البسيط : وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لا تسوغ فى جميعها " وهى عبارة [3] جيدة تريحنا من هذا الركام الذى لا فائدة فيه .

أما : إن وأخواتها " فهى عند البصرين تنصب المبتدأ [4] وترفع الخبر ، للزومها المبتدأ والخبر والاسغناء بها ، لذلك عملت على عكس عمل كان فهى فى عملها كعمل الفعل الذى قدم مفعوله ، وأخر فاعله تنبيها على الفرعية ، ومعانيها فى أخبارها فكانت كالعمد ،

---

(١) الهمع ١/١٣٠ .

(٢) العنكبوت ٢ .

(٣) الهمع ١/١٣٠ .

(٤) شرح الأشمونى ١/١٣٥ .

والأسماء كالفضيلات فأعطيا إعرانيهما ، ولاخلاف بين البصرين والكوفين فى نصبها للاسم ، بدليل تغيره عند دخولها على المبتدأ والخبر ، أما الخبر فذهب البصريون الى انها الرافعة له ، وإن الرفع القديم قد ذهب ، والرفع الجديد مجتلب لمجئ إنَّ ، فتأثيرها قد نصب على الاسم نصبا وعلى الخبر رفعا ، وعللوا ذلك بالتعليلات السابقة ، وكان يكفى عنها السماع الواو وعن العرب فى أساليبهم حيث نصبوا بها الاسم ، ورفعوا الخبر ، ويظهر ذلك فى إيراد جملة دخلت عليها كان ثم ندخل عليها إن فالتأثير واضح بهذا ولا يحتاج الى دليل ، وهى لا تغير الجملة عن اسميتها ، وكذلك لا ، وما ، ولات ، وإن العاملة عمل ليس . أما الكوفيون : فيرون أن الخبر باق على رفعه قبل دخول (إن وأخواتها)

عليه ، فكيف عملت فيه ؟ وساند [١] السهيلى هذا الرأى : بحجة أنها أضعف من الأفعال ، فلم يجر أن تعمل عملهن .

وسمع من العرب نصب الجزئين [٢] بعدها ، والجملة الاسمية تبغى على اسميتها إذا دخلت عليها هذه الأدوات ، وكذلك "لا" النافية للجنس نحو لا مؤمن كاذب فهى تعمل عملها ، أما كان وأخواتها وكان وأخواتها وظن وأخواتها وأعلم وأخواتها الى الجملة الفعلية وما حمل على ليس لا يخرجها عن الاسمية .

---

(١) الهمع ١/١٣٤ .

(٢) شرح لأشمونى ١٣٥ / ١ والهمع ١/١٣٤ .

ثالثاً : الحديث عن : الجملة الفعلية

والمراد بها ما صدرت بفعل نحو شرح محمد الدرس ففهم الكلام ، وكان الحديث واضحا ، وعلمته مفيدا ، فالمدرس يقوم بالشرح ، ونحو : قم بهذا الواجب . والحديث هنا : خاص بالجملة الفعلية الخبرية فلا يدخل معنا الكلام على الجمل الطلبية المصدرة بفعل الأمر. وسنبدأ الحديث عن حكم مرفوع الفعل السابق ــ فنقول ــ وبالله التوفيق

١-الفاعل

هو الاسم الذى أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة[١] أو مؤول به وهو بهذا التحديد النحوى يأتى على أنواع كثيرة وهى :

أ-الفاعل الذى أسند إلى فعل تام نحو فلما قضى موسى[٢] الأجل ، وسار بأهله أنس من جانب الطور ناراً . فالفاعل فيها موسى والضمير المستتر فى سار ، وأنس وتقديره : هو .

[١]شرح الأشمونى ١٦٨/١
[٢]القصص ٢٩

ب-الفاعل المسند إليه صفة وهـــى اسـم الفـاعل نحـو : فأخرجنا ثمرات مختلفــا ألوانــها[١] ، فألوانــها فـاعل بمختلفـا ، وأمثلة المبالغة نحو : هذا فهامة كلامـــه والصفــة المشـبهة نحـو : محمد حسن حديثه. فكلامه وحديثـــه فـاعلان فهامــة ، وبحسـن ، واسم التفضيل نحو : هذا أفضل فى حديثـه الكـلام مـن غـيره ، واسم الفعـل نحـو : هيـهات الحديـث الشـائن . فـالكلام فـاعل بأفضل ، كما أن الحديث فاعل بهيـــهات والظـرف نحـو : أعنـدك محمد ، وشبهه من الجار والمجرور أفـى الحديـث شـك ، فمحمـد ، وشك فـاعلان بـالظرف (عنـدك) والجـار والمجـرور (فـى الحديث) والجـامد المـؤول بالمشـتق : محمـد أسـد هجومـه (فأسد) فى تأويل شجاع ، والمصدر وبجـر لفـظ الفـاعل بإضافتـه إليه نحـو :

ولولا دفع الله النـــاس[٢] بعضـهم ببعـض لفسـدت الأرض ، (والله) فاعل مضـــاف إلـى (دفـع) مجـرور لفظـا ، مرفـوع محلا بالمصدر ، وأدهشنى ضرب علـى الأمـير ، واسـم المصـدر أيضا نحو قوله صلى الله عليه وسلم (مـن قبلـة الرجـل امرأتـه الوضــوء) (فـالوضوء) فـاعل (بقبلـة) مرفـوع بالضمـة الظاهرة . فكل ذلك مضمن معنى الفعل ، لذلـك عمـل عمـل الفعـل فيرفع الفاعل السابق على جهة الوقوع منــه نحـو : فـهم محمـد الدرس ، أو القيـام بـه نحـو : مـات إبراهيـم ، وعلـم علـى ،

---

[١] فاطر ٢٧
[٢] البقرة ٢٥١

والفاعل قد يكون اسما صريحا كمـــا ذكــر أو مــؤولا نحــو قولــه تعالى (أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتــاب يتلــى عليــهم)[١] (فأنــا أنزلنا) مصدر مؤول فاعل بيكفهم والتقديــر : يكفــهم إنزالنــا .

هل يكون الفاعل جملـــة :

باعتبار أن الجملة بها إسناد مســـتقل فــلا يصــح الإســناد إليها ، وعلى ذلك يرى البصريــون أن الجملــة لا يصــح أن تكــون فاعلا ، وما ادعى من العلمــاء أن الجملــة تكــون فــاعلا مطلقــا مثل : يدهشنى يطير محمــد بالطــائرة ، وظــهر لــى أقــام علــى بدليل قوله تعــالى : (ثــم بــدا لــهم مــن بعــد مــا رأوا الآيــات ليسجننه حتى حين)[٢] وقوله تعالى : (وتبيــن لكــم كيــف فعلنــا بهم)[٣] فجملة (ليسجننه) (وكيف فعلنا) فــاعل لبــدا ، وتبيــن . مردود من المانعين والآية الأولى مؤولــة عندهــم : بــأن فــاعل " بدا " ضمير مســتتر فيــه يعــود علــى المصــدر المفــهوم منــه والتقدير : ثم بدا لهم بداء كما جاء مصر حابــة فــى قولــه :

" بدا مـــن تلــك القلــوص بــداء " وجملــة (ليســجننه) جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابــه مفســر لذلــك البــداء ، وفاعل " تبين " فى الحقيقة مضــاف محــذوف لا إلــى الجملــة ، إذ المعنى ظهر لى جواب (كيف فعلنا بــهم) وهــذا التقديــر كمــا يقول الدمامينى لابد منه دفعا للتنــاقض ، إذ ظــهور الشــئ منــاف

---

[١] العنكبوت ٥١
[٢] يوسف ٣٥
[٣] إبراهيم ٤٥

للاستفهام عنه ، وبعضهم أجاز ذلك مع الاستفهام كالمثال والآية السابقة ، ويرى جماعة أن مجئ الفاعل جملة لا يأتى إلا إن علق عنها فعل قلبى بمعلق من معلقات الفعل ، والواقع أن من أجاز ذلك نظر إلى الجملة باعتبار مضمونها[1] وأرى / قال الرضى[2] : لا تقوم الجملة مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون نحو : (أو لم يهد لهم كم أهلكنا) ان الفعل قد يتعلق باجملة ، ويقصد مضمونها على سبيل الحكاية نحو : ظهر لى كيف خرج على إلى الكلية ، وتبين لى : كيف نجح محمد ، وبدا لى لأذاكرن الدرس . والجملتان السابقتان ، وان المجيز بالاعتبار السابق أصاب فى قضيته .

رافع الفاعل

اختلف علماء البلدين فى رافع الفاعل : فيرى جمهور البصريين أن عامله لفظى وهو الفعل أو ما ضمن معناه ، لأنه طالب له ، محدث فيه الرفع على جهة المجاز ، لأن عامل الرفع فى الحقيقة إنما هو المتكلم ، والفعل أمارات ، وعلامة غير مؤثرة وهذا رأى جدير بالقبول والتقدير .

أما الكوفيون : فيرى بعضهم أن الرافع له هو احداثه الفعل ، ونقل عن خلف : أن العامل فيه معنى الفاعلية ،

---

[1] الهمع ١٥٩/١

[2] الكافية ٨٣/١ والآية فى سورة طه رقم ١٢٨

وذهب هشام[١] منهم إلى أن رافعه الإسناد أى النسبة فيكون العامل معنويا ورُدَّ : هذا الرأى : بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظى الصالح وهو هنا موجود ، وقيل : شبهه بالمبتدأ من حيث أنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، وهذا قول ضعيف : بأن الشبه معنوى ، والمعانى لم يستقر لها عمل فى الأسماء ، فكيف تقدم العامل المعنوى على وجود العامل اللفظى وهو الفعل وبذلك يظهر لنا قوة رأى البصريين ، وصدق دعواهم[٢] .

موضع الفاعل وجواز تغييره

يرى أهل البصرة أن الفاعل لابد أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز أن يتقدم عليه كما قال ابن يعيش[٣] : اعلم أن القياس فى الفعل من حيث هو حركة الفاعل فى الأصل أن يكون بعد الفاعل ، لأن وجوده قبل وجود فعله ، لكنه عرض للفعل أن كان عاملاً فى الفاعل والمفعول ، لتعلقهما به ، واقتضائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك ، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانيا فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه ، فلذلك قدم الفعل ، وكان الفاعل لازما له بتنزل الجزء

---

(١) الهمع ١٥٩/١

(٢) همع الهوامع جـ١ صـ١٥٩

(٣) شرح ابن يعيش جـ١ صـ٧٥

منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ، ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ، ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو : ضربت ، وضربنا ، وضربته . وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يكون بعده ولذلك لا يجوز أن يتقدم الفاعل عليه فلا نقول : محمد جاء ، ولا على حضر لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها بتقديم بعض حروفها على بعض ، فوجب تقديم الفعل وتأخر الفاعل .

والواقع :

أننا لو اقتصدنا فى تعليل وجوب أن يكون الفاعل بعد الفعل بالسماع الوارد عن العرب لكان حجة كافية ، وفيصلا فى هذه القضية التى اختلف فيها أهل البلدين ، إذ المتتبع للقرآن الكريم ، ولكلام الرسول صلى الله عليه وسلم وكلام العرب يجد أن الفاعل ما تقدم على فعله ، ولكن البصريين توسعوا فى تعليلاتهم التى كثيرا ما اعتمدوا منها على الحدس والتخمين ، أما كون الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فهما كالمركب كما قال الرضى[1] ، وإسكان آخره عند الإسناد نحو فهمت وفهمنا ، وجعله جزءاً من الفعل يجعل الإعراب بعده فى الأمثلة الخمسة دليل على قوة اتصال الفعل بالفاعل نحو : يشرحون فهو مرفوع بثبوت النون ، وقبله الواو وهو الفاعل

---

[1] جـ١ صـ١٦ الكافيه .

، والإعراب آخر الكلمة ، لذلك كان مـــن بدهيـــة القـــول أن يتقـــدم الفعل ويتأخر الفـــاعل .

ويرى الكوفيـــون :

جواز تقدم الفاعل على الفعل تقـــول : محمـــد قـــام . علـــى أن محمد فاعل تقدم على فعله قـــام وقـــد اســـتدلوا علـــى مذهبـــهم بقول الزبـــاء

ما للجمال مشيها وئيدا	أجندلا يحملن أم حديدا
أم صرفانا باردا شديدا	أم الرجال جثما قعودا[١]

وذلك علـــى أن " مشـــيها " فـــاعل للوصـــف الواقـــع حـــال وهو " وئيدا " ولا يجوز كونـــه مبتـــدأ ، لعـــدم وجـــود خـــبر لـــه ، والوئيد : صفة مشبهة من التـــؤدة والتـــأنى ولا يصـــح أن يكـــون "مشيها" فاعلا للجار والمجـــرور ، لاعتمـــاده علـــى الاســـتفهام لأن الجار والمجرور علـــى هـــذا التقديـــر مـــانع للاســـم الظـــاهر فـــلا ضمير فيه يرجع إلى " ما " فتخلو الجملـــة الخبريـــة مـــن رابـــط ، والتقدير تكلف كما يقول الصبـــان[٢] .

---

[١] البيت من الرجز للزباء ملكة الجزيرة فى قصة (قصير المشهورة) اللغة : وئيدا : ثقيلا ، جندلا : حجارة ، صرفانا: النحاس والرصاص ، جثما : جمع جاثم أى تلبد بالأرض . والشاهد فيه : مشيها وئيدا . بتقديم الفاعل على عامله كما هو موضح فى الشرح وانظر المغنى ٥٨٢ (٣٠٨) والتصريح ١٧١/١ والهمع ١٥٩/١ والأشمونى ٤٦/٢ والدرر ١٤١/١ .

[٢] ٤٦/٢

منع البصريون تقدم الفاعل على عامله ، لأنه سيؤدى إلى إلتباس الفاعل بالمبتدأ ، ولكن الكوفيين لا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل ، وعلى ذلك يجوز عندهم : المحمدان سافر ، والمخلصون نجح . بتقديم الفاعل المثنى والجمع على عامله ، والبصريون يمنعون مثل ذلك ، ويجعلون المقدم مبتدأ ، ويجب عندهم إبراز الضمير فى الفعل الموافق للمبتدأ حتى يحصل الربط من المبتدأ والجملة الخبرية ، فنقول : المحمدان قاما، والمخلصون والمخلصون نجحوا . وأما البيت السابق فأولوه على أن " مشيها " مبتدأ محذوف الخبر ، ووئيدا : حال تسد مسده والتقدير : يظهر وئيدا ، ولكن هذا التخريج قد اعتمد على شاذ ، فإن الحال تصح هنا أن تكون خبرا فهى مثل قول العرب : حكمك مسمطا، ولابد أن تكون الحال غير صالحة للخبرية ، لذلك كان إدعاء حذف الخبر هنا لقيام الحال مقامه غير سديد ، أو أن البيت ضرورة لا ينهض أن يكون حجة تقام عليه قاعدة مطردة بل هو بيت فرد ، لا عبرة بإصدار أحكام عنه كما ذهب الكوفيون وكذلك تظرق الإحتمال إلى دليل الكوفيين وذلك برواية (مشيها) مثلثه: فالرفع على ما سبق توجيهه عندهم ، والنصب على أن (مشيها) مصدر مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير : تمشى مشيها ، ورواية الجر على أنها بدل اشتمال من (ما للجمال) ولكن هذا الوجه أيضا ضعيف ، لأن بدل المضمن همزة

الإستفهام ينبغى أن تدخل عليه همزة الإســـتفهام ، نحــو : مــن ذا أسعيد أم على . وهنـــا لــم تدخــل عليـــه ، فيكــون جعلـــها بـــدل اشتمال ضعيفـــا ،

وبذلك لم يسلم دليل ساقه البصريون ضـــد البيــت ، وهنـــا رأى بعض المنصفيـــن[1] مــن البصرييــن أن البيــت مــن تقديــم الفاعل ، ولكنه غير مطرد الجـــواز حتـــى تبنـــى عليـــه القـــاعدة ، ويســـوغ بـــه القيـــاس ، ورأوا أن البيـــت ضـــرورة ، وهـــذا رأى وجيه .

ويرى الأعلم وابن عصفور : أن المنـــع للتقديـــم إنمـــا هـــو فى النثر أما فى الشعر فهو جائز ، وعليه قـــول الشـــاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما

وصال على طول الصدود يدوم[2]

على رفع " وصال " بـ " يدوم " وقـــدم للضـــرورة .

وأرى :

أن رأى البصريين قوى ، لأنـــه يراعـــى الفـــروق الدقيقـــة اللغوية للأساليب فإنه هناك فرقا واضحـــا مقصـــودا للمتكلـــم مـــن تقديم الفعل وتأخير الفاعل ، قصدا للتجـــدد والحـــدوث ، فـــإن أراد

(1) التصريح ٢٦٩/١، والصبان ٤٦/٢
(2) التسهيل صـ٧٦

المتكلم تقديم الاسم على الفعل فليس عبثا ، وإنما لهدف تحويل الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية بقصد الدلالة على الثبوت والدوام ، فكل تغيير في وضع الاسم يأتي لغرض . وإباحة تقدم الفاعل مع بقائه فاعلا شئ لا يتأتى ، لذلك كان رأى البصريين دقيقا .

الفاعل ركن أساسى فى الجملة

يرى البصريون أن الفاعل ركن أساسى وهو المسند إليه ، فهو عمدة فى التركيب ، لا يتم المعنى إلا به ، فهو والفعل كجزئى كلمة فلا تستغنى بأحدهما عن الآخر ، ويحذفان معاً بدليل نحو قولك : أحضر محمد فتقول نعم بحذف الجملة كلها ، لوجود الدليل عليها ، إذ التقدير حضر محمد ، قال ابن مالك[١] : ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه ، ويرفع توهم الحذف إن خفى الفاعل جعله مصدراً معنويا أو نحو ذلك ، ولا يحذف الفاعل عندهم إلا فى مواضع محدودة اقتضتها الصياغة اللغوية وهى :

أولا : عند بناء الفعل للمجهول نحو فهم الدرس ، وقضى الأمر والأصل فيهما : فهم محمد الدرس ، وقضى الله الأمر ، فناب عن الفاعل المفعول به ، وصار نائبا عنه .

---

(١) البيت من الطويل للمرار الفقعى ، وانظر الكتاب ١/١٢،٤٥٩ والمقتضب ٤٨/١ والمحتسب ٩٦/١ وابن الشجرى ١٣٩/٢،١٤٤ ومعجم شواهد العربية ٣٤٣/١ والشاهد فيه : تقديم الفاعل على الفعل وصال يدوم فى الظاهر

ثانيـا : الفعـل المؤكـد بـالنون ، والفـاعل فيـه واو الجماعـة أو يـاء المخاطبـة نحـو : والله لتفـهمن الواجـب ، ولتعرفن الحـق يـا سـعاد . فحـذف الفـاعل فيـهما وهـو واو الجماعـة فـى المثـال الأول ، ويـاء المخاطبـة فـى الثـانى . والضمة دليل على الواو ، والكسرة دليل علـى اليـاء .

ثالثا : الاسـتثناء المفـرغ نحـو : مـا قـام إلا محمـدٌ . إذ الأصل : ما قام أحد إلا محمـدٌ .

رابعا : المصدر نحو: (أو إطعـام فـى يـوم ذى مسـغبة) لأنه جامد فلا يساوى الفعل فـى اسـتتار الضمـير فيـه ، وذهـب السيوطى إلى أنـه يتحمـل ضمـيرا لأن الجـامد إذا أول بالمشـتق تحمل ، (وإطعام) فى معنـى أن يطعـم .

خامسا : التعجب نحو : أكرم بـه وأجمـل فحـذف الفـاعل أى : به ، كما قال تعـالى : (أسـمع بـهم وأبصـر) أى بـهم . فضمير القيبة فيهما فى محـل رفـع فـاعل ، والبـاء حـرف جـر زائد ، وحذف من الثانى لدلالـة الأول عليـه .

سادسا : إذا كان الإضمـار يفسـد المعنـى نحـو مـا قـام وقعـد إلا علـى ، لأن الإضمـار فـى أحدهمـا يفسـد المعنـى ، لاقتضائه نفى الفعل عنه ، وإنما هو منفى عـن غـيره مثبـت لـه ، فهو من الحذف لا من التنـازع .

وأرى :

أن هذه المواضع قد حذف فيها الفـــاعل فـــى اللفـــظ فقـــط ، ولكنه منوى فى المعنى مقصود فى الكـــلام ، فـــالحذف لســـبب كـــلا حذف ، كما أن الحذف بدليل كالمذكور ، ولكـــن الفـــاعل قـــد غـــاب فى صورة الأسلوب ، وغيابه اللفظى لا يعنـــى نســـيانه أو إهمالـــه ، علما بأن مدلول الفعـــل عـــرض قـــائم بمدلـــول الفـــاعل ، فلـــو حذف لزم خشية قيام العرض بنفســـه

وأجـــاز الكســـائى وهـــو رائـــد المدرســـة الكوفيـــة حـــذف الفاعل مطلقا تمسكا بقول الشـــاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى
إلى قطرىّ لا إخالك راضيا[1]

فقد حذف الشاعر اسم كان وهـــو فـــاعل مجـــازاً ، وفـــاعل يرضيك . مما يدل علـــى جـــواز حـــذف الفـــاعل كمـــا فـــى البيـــت ورجحه السهيلى[2] وابن مضـــاء

رأى البصريين فى دليل الكســـائى

---

[1] البيت من الطويل لسوار بن المضرب السعدى . وقطرى : هو الخارجى قطرى بن الفجاءة . والشاهد فيه : كان لا يرضيك : حيث ادعى الكسائى حذف الفاعل فى الفعلين .
وانظر فى ذلك : الخصائص ٢/٤٣٣ والأشمونى ٢/٤٥ والتصريح ١/٢٧٢ وابن يعيش ١/٨٠ والمحتسب ٢/١٩٢ وابن الشجرى ١/١٨٥ والعينى ٢/٤٥١
[2] الهمع ١/١٦٠

ويــرد البصريــون هــذا التوجيــه ، ويــرون أن الفـــاعل ضمير مستتر معلوم من المقام لا محـــذوف والتقديــر . فــإن كــان هو : أي ما نحن عليه مـــن الســلامة ، ويرضيــك فاعلـــه مســتتر تقديره : هو يعود على ما عاد عليه الضمـــير الســـابق .

والفاعل لابد من ذكـــره ، ولا يجــوز حذفـــه قياســا علـــى حذف خبر المبتدأ ، لأنه كالصلة في عـــدم تـــأثيره بعـــامل متلـــوه ، وكالمضاف إليه يعتمد البيـــان ، وكعجـــز المركـــب فـــى الإمـــتزاج بمتلوه ولزوم تأخيره والخبر مباين للثلاثـــة وهـــو معتمـــد الفـــائدة لا معتمد البيان ، وبأن من الفاعل ما يســـتتر فلـــو حـــذف لالتبـــس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر ، وهـــذا تحليـــل بـــارع ومقارنـــة ، جيدة توجب التفريق بين حذف الفـــاعل ، وحـــذف الخـــبر فـــالأول يمتنع حذفه[1] ، والثانى يجـــوز .

---

[1] الهمع ١٦٠/١

صورة الفعل عند إسناده لاثنين أو جمع ظرفين

يرى جمهور النحاة أن العامل سواء أكان فعلا أم وصفا يجب أن يجرد من علامة التثنية والجمع ونون النسوة إذا كان الفاعل الظاهر[١] مثنى أو مجموعا نحو قوله تعالى : (قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما)[٢] ، وقوله تعالى : (وقال نسوة فى المدينة إمرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه)[٣] ، وقوله أيضا : (وجاءه قومه يهرعون إليه)[٤] وقول الحق أيضا سبحانه : (لولا ينهاهم الربانيون والأحبار)[٥] ، وقوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن)[٦] ، وقوله تعالى : (وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا)[٧] ، وقوله تعالى : (يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات)[٨] .

فكل هذه النصوص الفاعل فيها مثنى " رجلان " وجمع " نسوة " ، قومه ، الربانيون، الأحبار ، اليهود ، المؤمنات

---

(١) شرح الأشمونى ١/١٧٠

(٢) المائدة ٢٣

(٣) يوسف ٣٠

(٤) هود ٧٨

(٥) هود ٧٩

(٦) البقرة ٢٣٣

(٧) المائدة ٦٤

(٨) الممتحنة ١٢

والفعل معها مجرد من علامة التثنية والجمع وحالــه معــها يجــب أن تكون كحاله مع المفرد أيضــا كقولــه تعــالى : (وقــال رجــل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانــه)[١] ، وقولــه أيضــا : (وجــاء رجل من أقصى المدينة يســعى)[٢] ،وقولــه تعــالى : (فــأتى الله بنيانهم من القواعد وفخــر عليــهم الســقف مــن فوقــهم)[٦] فبقى الفعل بصورته المجردة مع المثنــى والجمــع ونــون النســوة ، كما كان مع المفرد وهــذا مــا عليــه البصريــون ، لأن الفعــل لا حاجة له فى هــذه العلامــة لأن نوعيــة الفــاعل تــدل عليــه بــلا احتمال ولا إيــهام، ولا تلحــق الفعــل إلا تــاء التــأنيث فقــط لأن الفاعل قد يكون بلفظ المذكــر والمــراد منــه المؤنــث وبــالعكس ، وتاء التأنيث ليســت علــى صــورة الفــاعل حتــى يحــدث إيــهام فاعليتها بخلاف علامــة التثنيــة والجمــع يحــدث فيــها الإيــهام فيتعدد الفاعل صورة توهما ، فمن أجل رفــع هــذا لإيــهام احتيــج الفعل إلى علامة تأنيث دون بــاقى العلامــات[٣] .

وهناك لغة عــن بعــض العــرب لطيــئ أو لبعــض أهــل اليمن وهى أزدشنودة تــرى إســناد الفعــل إلــى المثنــى والجمــع ونون النسوة مع إلحاق الفعل أحرنــا دالــة علــى تثنيــة الفــاعل وجمعه كما دلت التاء فى قامت هند ، علــى تــأنيث الفــاعل وقــد

---

(١) غافر ٢٨

(٢) القصص ٢٠

(٦) النحل ٢٦

(٣) شرح الأشمونى ١/١٧١

ورد بهذه اللغة ظواهـر لغويـة مـن القـرآن الكريـم ، والحديـث الشريف ، والشعر تؤيدها ، وتحكم عليـها بالسـلامة والفصاحـة

فمن القرآن الكريم آيات بهذه اللغـة مثـل :

١-قولـه تعـالى : (لا يملكـون الشـفاعة إلا مـن اتخـذ عند الرحمن عهدا)[١] ، وقد جـوز الزمخشـرى فـى هـذه الآيـة كون (من) فاعلا ، والواو علامـة للجمـع .

٢-وقوله تعالى : (ثـم عمـوا وصمـوا كثـير منـهم)[٢] وجوز ابن هشام فى الآية أن تكون من باب التنـازع فـى الظـاهر ، وجعل الواو فيها علامة وتقدير ضمـير مسـتتر فـى المـهمل ، ثم قال : وهذا أعنى وجوب اسـتتار الضمـير فـى نقـل الغـائبين من غرائب العربيـة .

٣-وقوله تعالى : (وأسـروا النجـوى الذيـن ظلمـوا)[٣] ، فـ (الذين) فاعل ، و(الواو) علامـة الجمـع .

ومن الحديث الشـريف : قولـه صلـى الله عليـه وسـلم (أو مخرجى هم)[٤] فـــ (هـم) فـاعل الوصـف (مخرجـى) ، والـواو المنقلبـة يـاء تـدل علـى الجمعيـة والأصـل : (أو

---

(١) مريم ٨٧

(٢) المائدة ٧١

(٣) الأنبياء ٣

(٤) الحديث باب نزول الوحى فى البخارى

مخرجونهم) . و أيضا قوله صلـــى الله عليـــه وســـلم : (يتعـــاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكـــة بالنـــهار)[١] فـــ (ملائكـــة) فـــاعل يتعاقبون والواو فى الفعلٌ حرف يدل علـــى الفـــاعل الجمـــع .

وفى الشعر كثير منـــه :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم[٢]

وقول شاعر آخـــر :

نصروك قومى فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذولك كنت ذليلا[٣]

وقول الشـــاعر

وأين الغوانى الشيب لاح بعارضى

فأعرضن عنى بالخدود النواضر[٤]

---

[١] الموطأ للإمام مالك جامع الصلاة ٤١١ والبزار راءه مطولا مجردا فقال : إن لله ملائكة

[٢] البيت من الطويل لعبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعبا بن الزبير ، والمارقين : الخارجين على الجماعة . والشاهد فيه أسلماه مبعد وحميم . حيث الحق بالفعل علامة تثنية ، لأن الفاعل مثنى . انظر ديوانه ١٩٦ ، والهمع ١/١٦٠ والدرر ١/١٤١ والأشمونى ١/٤٧ والتصريح ١/٢٧٧ والعينى ٢/٤٦١ والمغنى ٣٦٧،٣٧١ (٢٦٦) والشذور ١٧٧.

[٣] البيت من الكامل ، ولا يعلم قائله وانظر إلى شرح الأشمونى ١/١٧٠ والشاهد منه نصروك قومى حيث أسند الفعل إلى ما يدل على جمع المذكر ، والحق بالفعل علامة الجمع .

[٤] البيت من الطويل لمحمد بن عبد الله العبثى . والغوانى : جمع غانية وهى المرأة التي غنيت بجمالها عن الحلى ، ولاح عرض . والشاهد فيه : وأين الغوانى حيث لحق الفعل نون النسوة ، لأن الفاعل جمع يدل على المؤنث . انظر إلى ع

وغير ذلك كثير ، ويكفى ما أوردناه من الأدلة التى تكفى لجوازها لغويا ، ولكن بعض النحاة حملوا ما ورد على أنه خبر مقدم ، وما بعده مبتدأ مؤخر أو أن الظاهر بدل من الضمير ، حتى تكون مطابقة الوارد المشهور تجنبا للإلباس ، والبعد عن فوضى التعبير ، بالتزام اللغة الفصحى السابقة القائمة على التجريد من هذه العلامات ، والتأويلان السابقان جائزان فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة .

قال العلامة الأشمونى[١] :

" ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب من تلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف فى فعل الاثنين ، والواو فى فعل جمع المذكر ، والنون فى فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ، وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع ، كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين ، واللازم باطل اتفاقا .

=معجم الشواهد صـ١/١٧٧ والشذور صـ١٧٩ والعينى ٢/٤٧٣ والأشمونى ٢/٤٧ والمزربانى ٤٢٠

[١] انظر شرح الأشمونى ١/١٧١

وهذه اللغة يسـميها النحـاة بلغـة : أكلونـى الـبراغيث ، وكان ابن مالك يسميها لغة (يتعاقبون فيكـم ملائكـة) .

والكوفيون باعتبارهم مؤيدين لكـل مـا ورد عـن العـرب ولو كان نادراً ، يعتبرون ذلك الـوارد أصـلا يعتـد بـه ، ويعتمـد عليه ، ويجوز عليه القيـاس .

فلا مانع عندهم من إلحاق هـذه العلامـات بـالفعل المسـند إلى الفاعل الظاهر إذا كان مثنى أو جمعـا أو نـون النسـوة .

وأرى :

أنه يجب أن نلـتزم فـى التعبـير اللغـوى مـا ورد عـن جمهرة العرب ، بتجريد الفعل من هـذه العلامـات ، واعتبـار مـا ورد لغة عربية فصيحة تحفظ ولا يقـاس عليـها .

"حكم التأنيث مع الفاعل إذا كان مذكرا أو جمع مؤنث سالماً "

يرى البصريون أن الفعـل تلحـق بـه علامـة التـأنيث إذا كان مؤنثا بأى لون من ألوان التأنيث ، ويختلـف الحكـم فـى ذلـك من حيث الجواز والوجوبة فيجب التـأنيث إذا كـان الفـاعل مؤنثـا حقيقيا ظاهرا متصلا بعامله فى غير صـورة الفضلـة نحـو قولـه

تعالى : (إذ قالت إمرأة عمران)[١] فإن ورد الحذف فهو شاذ كما حكى سيبويه[٢] : قال فلانه .

أو كان الفاعل ضميرا متصلا نحو قوله تعالى : (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إنى برئ مما تشركون)[٣] .وقوله تعالى : (فلما سمعت بمكرهن أرسلت إليهن)[٤] .

وقد يكون التأنيث عندهم جائزا وذلك بأن خالف الحالة الأولى نحو : شرح الدرس سعاد ، وما سافر إلا إمرأة ، أو كان الفاعل اسما ظاهرا مجازى التأنيث نحو : أشرقت الشمس ، أو كان الفاعل جمع تكسير مطلقا أو اسم جمع أو جمع تأنيث لمذكر نحو : قام أو قامت الرجال ، وحضرت الهنود وسافر الطلحات أو سافرت أو كان الفاعل اسم جنس جمعى معرب نحو : نعم الأم مربية الأجيال ونعمت الأم أو فاعل نعم وبئس نحو : بئس الفتاة المتبرجة أو نعمت الفتاة المتدينة . فكل ما سبق يجوز الأمران فيه ويكاد يكون ما سبق متفقا عليه بين أهل البلدين فى الأحكام أما ما اختلت فيه فهو فى مسألتين وهما :

---

(١) آل عمران ٣٥
(٢) شرح الأشمونى ١/١٧٤
(٣) الأنعام ٧٨
(٤) يوسف ٣١

أولا : جمع التصحيح لمذكـر نحـو : حضـر المجـاهدون ، وقوله تعالى : (قد أفلــح المؤمنــون) فــإن البصريـيــن يوجبــون فيه التذكير لسلامة نظم الواحد فيه ، أمـــا جمـــع المؤنـــث الســالم فللسبب الســـابق يوجبــون تأنيثــه نحــو : حضــرت المؤمنـــات ، ونحو : أقبلت الفتيات ، وســـافرت الفاطمـــات .

فلابد من إلحاق تاء التأنيث فى الفعــل مــع جمــع المؤنـــث ، وتذكير الفعل مع جمع المذكـــر.

ثانيا : يرى الكوفيــون جــواز الوجــهين منـــها واحتجـــوا على صحة دعواهم بما يلـــى :

١-بقولـــه تعـــالى : (آمنــت بـــه بنـــو إســـرائيل)[١] لأن الفعل اتصل به التاء مع أن الفاعل ملحـــق بجمــع المذكــر الســالم ، وبقوله تعالى أيضـــا : (يـــا أيـــها النبـــى إذا جـــاءك المؤمنـــات يبايعنك)[٢] فذكر الفعل مع أن الفـــاعل جمــع مؤنـــث ســـالم ممـــا يدل على جواز الأمريـــن .

٢- وبقول الشـــاعر

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى   والظاعنون إلى ثم تصدعوا[٣]

---

(١) يونس ٩٠
(٢) الممتحنة ١٢
(٣) البيت من الكامل من قصيدة لعبدة بن الطيب والشجو : الحزن ، الظاعنون : الأقربون ، تصدعوا : تفرقوا. والشاهد فيه : بكى بناتى : حيث ذكر الفعل مع الفاعل المؤنث . وانظر الأشمونى ٥٤/٢ والتصريح ٢٨٠/١ والعينى ٤٧٢/٤ والخصائص ٢٩٥/٣ والمفضليات ١٤٨ ومجالس العلماء ١٩٥

موقف البصريين من أدلة الكوفيين

وقد رد البصريون ما استدل بـــه الكوفيـــون ، بـــأن البنيـــن والبنات لم يسلم فيه لفظ الواحد ، فلمـــا لـــم يسـلم بنـــاء واحـــدة عومل معاملة جمع التكسير ، قال الشـــاطبى ومحـــل الخـــلاف فـــى تصحيح الجمعين إذا لم يحصل تغيـــير فيـــها أمـــا مـــا تغـــير منـــه كبنين وبنات فيجوز فيه الوجـــهان اتفاقـــا ا.هـــ ، وبـــأن التذكـــير فـــى (جـــاءك المؤمنـــات) للفصـــل بـــالمفعول بالكـــاف ، أو لأن الأصـــل (النســـاء المؤمنـــات) والنســـاء اسـم جمــع فحــــذف الموصـــوف ونـــابت عنـــه صفتـــه ، وعوملـــت معاملتـــه ، أو لأن (أل) فى المؤمنات[1] اسم موصول مقـــدرة بـــاللاتى ، وهـــى اســـم جمع الذى يجوز معه التذكـــير والتـــأنيث .

قال الشيخ خالد الأزهـــرى[2] وفـــى هـــذه الأجوبـــة الثلاثـــة الأخيرة نظـــر :

أمـــا الأول : فـــلأن الفصـــل بغـــير (إلا) الأرجـــح منـــــه التأنيث ، وتركه مرجوح وقد أجمعـــت الســـبعة هنـــا علـــى تركـــه فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجـــه مرجـــوح .

---

(١) شرح الأشمونى ١/١٧٥

(٢) التصريح ١/٢٨٣

وأما الثانى : فإنه يلزم منـــه حـــذف الفـــاعل ، والبصـــرى لا يقول به لا يخشى منه ارتكابه وفيـــه نظـــر ، لأن الصفـــة قـــامت مقام الموصـــوف .

وأما الثـــالث : فـــلأن (أل) فـــى نحـــو المؤمـــن والكـــافر معرفة ، لكون الوصـــف للثبـــوت والـــدوام لا للحـــدوث والتجـــدد . لذلك فقد أحسن الفارسى فى تجويزه الوجهين فـــى جمـــع المؤنـــث فقط بناء على الآية السابقة منفـــردا برأيـــه هـــذا ، ويتبعـــه ابـــن مالك فى ذلك ، وأوجب التذكـــير مـــع جمـــع المذكـــر مثـــل قولـــه تعالى : (قد أفلـــح المؤمنـــون) ، وأيـــد الرضـــى[1] هـــذا الـــرأى القائل بوجوب التذكير مع جمـــع المذكـــر ، وجـــواز التـــأنيث مـــع جمع المؤنث الذى اتصل بـــالفعل مباشـــرة ، مخالفـــا طريـــق ابـــن الحاجب الذى مشى على رأى الفارســـى الســـابق ، وعلـــل الرضـــى سر عدم وجوب التأنيث مع جمع المؤنـــث بقولـــه (وكـــان قيـــاس هذا أن يبقى التأنيث الحقيقى فى المجمـــوع بـــالألف والتـــاء أيضـــا نحو الهندات ، لبقاء لفظ الواحـــد فيـــه كذلـــك إلا أنـــه لمـــا كـــان يتغير فيه المفـــرد والثلاثـــة إمـــا بحذفـــها إن كـــانت تـــاء نحـــو : الغرفات أو بقلبها إن كانت ألفا كمـــا فـــى الجليـــات والصحـــراءات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر ، وكان تـــأنيث الواحـــد قـــد زال ، لزوال علامته ثم حمل عليه التاء فيه مقـــورة ، فـــلا يظـــهر فيـــه التغيير كهندات إلا أ ن المقدر فى حكـــم الموجـــود الظـــاهر .

---

[1] الكافية ٧٣/١

وبهذا الرأى يكون الرضـــى قـد آثـر طريـق الكوفييـن ، ولكنه عضده بالتعليل المذكـــور.

ويظهر : أن البصرييـــن يســاندهم الدليـل فـإن المـروى عن العرب وجوب التذكير مع المذكر الذى ســلم واحـده ، وكذلـك مع جمع المؤنـــث بـدون فـاصل والـوارد أقـوى حجـة وعليـه المعـول .

حكم الفاعل المحصـــور

يجب تأخير المحصور بألا أو بإنمـا ســواء كـان فـاعلا أم مفعولا ظاهرا كـان أو مضمـرا عـن غـير المحصـور. فالفـاعل المحصور نحو : ما ضرب بكــرا إلا علــى أو إلا أنــا و " إنمـا ضرب عليا محمد أو أنا " والمفعول المحصـــور نحـو : مـا أكـرم إبراهيم إلا عمرا و إنما ضربـت عليـا .

ولقد ذهب جمهور البصريين والفــراء ابـن الأنبـارى إلــى منع تقديـــم الفـاعل المحصــور، وأجـازوا تقديـم المفعـول بـه المحصور ، لأنه فــى نيـة التـأخير . وبعـض البصرييـن يمنـع تقديم المحصـــور مطلقـا بنوعيـه السـابقين واختـاره الجزولـى والشلوبين ، حملا لإلا على إنما ، لأنها هـــى الــواردة .

أمـا الكسـائى : فـيرى تقديـم المحصـور[1] بـإلا مطلقـا مستدلا بقول الشـاعر :

---

[1] شرح الأشمونى ١٧٢/١ والتصريح ٢٨٢/١ والهمع ١٥٩/١

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا   عشية آناء الديار وشامها [٢]

الآخر :

ما عاب إلا لئيم فعل ذى كرم

ولا جفا قط إلا جبأ بطـــلا[٣]

فالفاعل فى البيتين السابقين محصـــور بـــإلا ، وتقـــدم هنـــا على المفعول به ومثال تقدم المفعول بـــه المحصـــور بـــإلا وتـــأخر الفاعل قول الشـــاعر :

تزودت من ليلى بتكلم ســـاعة

فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها[٤]

وقول الآخــر :

ولما أبى إلا جماحا فـــؤاده

[٢] البيت من الطويل لذى الرمة وعشية : نصب على الظرفية ، وآناء فاعل بهيجت ، وآناء جمع نؤى ونآى بعد تقديم همزته على النون كبئر وآبار ، والشام : العلامة جمع شامة والشاهد فيه : إلا الله حيث قدم الفاعل المحصور بالا على المفعول . وانظر الأشمونى ١/١٧٧ .

[٣] البيت من المديد ، ولا يعلم قائله. والجبأ : الجبان والبطل الشجاع . والشاهد فيه: إلا لئيم فعل ذى كرم . حيث قدم الفاعل المحصور بالا . وانظر الأشمونى ١/١٧٧ والدرر ١/١٤٣ والتصريح ١/٢٨٤ والهمع ١/١٦١ والعينى ٢/٤٩٠

[٤] البيت من الطويل لقيس بن الملوح وقيل لغيره . وانظر إلى الأشمونى ١/١٧٧ والشاهد فيه : إلا ضعف ما بى كلامها . حيث قدم الفعول به المحصور على الفاعل .

ولم بل عن ليلى بمال ولا أهـــل[1]

فإن لم يظهر القصد ــ بأن كـــان الحصــر بإنمـــا ، أو بـــإلا ولم تتقدم مع المحصــــور ــ إمتنـــع تقديمـــه ، لانعكـــاس المعنـــى حينئذ .

وأرى : أن أقوى الآراء فى هذا الموضوع هو رأى الكسائى ، لأن السماع يؤيده وهو صاحب الحق والفيصل فيها عند الخلاف ، والغرض من الكلام وهو البيان موجود ، وذلك بتقديم المحصور بإلا مطلقا ، بلا تمييز من الفاعل أو المفعول

حكم اتصال ضمير الغيبة بالفاعل

اختلف علماء النحو من أهل البلدين اختلافـــا كبـــيرا ، بـــل وبين نحاة كل مدينة منهما فذهب جمهرة النحـــاة إلـــى منـــع مثـــل زان نوره الشجر ، رفع مجده عليا . لما فيـــه مـــن عـــود الضمـــير على متأخر لفظا ورتبة ، وهذا ممنـــوع عندهـــم .

ولكن البصريين يقولـــون بعـــدم جـــواز مـــا ســـبق إلا فـــى هذه المواضع وهـــى:[2]

---

[1] البيت من الطويل لدعبل الخزاعى وهو فى ديوانه ١٨٣ وانظر التصريح ٢٨٢/١ والهمع ١٦١/١ والأشمونى ١٧٧/١ والدرر ١٤٣/١ والعينى ٤٨٠/٢ والشاهد فيه : إلا جماحا فؤاده حيث قدم المفعول به المحصور كسابقه.

[2] شرح الأشمونى ١٧٩/١

أولا : الضمير المرفوع بنعـم وبئـس نحـو : نعـم رجـلا بكر ، وبئس عملا النفاق بناء علـى أن المخصـوص مبتـدأ لخـبر محـذوف .

ثانيا أن يكون مرفوعا بأول المتنـازعين المعمـل

ثانيهما كقول الشـاعر :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى ∴ لغير جميل من خليلى مهمل[١]

ثالثا : أن يكون مخبرا عنـه فيفسـره خـبره نحـو قولـه تعالى: (إن هى إلا حياتنا الدنيـا).

رابعا ضمير الشأن والقصـر نحـو : قـل هـو الله أحـد ، وقوله تعـالى :

(فإذا هى شاخصة أبصار الذيـن كفـروا)

خامسا أن يجر بـرب ، ولابـد أن يكـون مفسـره تميـزا مفردا كقول الشـاعر

ربه فتية دعوت إلى ما ∴ يوْرث المجد دائبا فأجابوا[٢]

---

[١] البيت من الطويل ولا يعرف قائله انظر المغنى ٤٨٩ (٢٩٦) والعيني ٣/١٤ والتصريح ١/٣٢١ والهمع ١/١٠٩، ٢/١٠٩ والدرر ١/٤٥/٢١٤٣ والأشمونى ٢/٦٠ ، ١٠٤ والشاهد فيه : جفوني ولم أجف حيث أعمل الثانى فأضمر فى الأول ضميره فعاد على المؤخر لفظا ورتبة .

[٢] البيت من الخفيف ولا يعرف قائله ، وانظر الأشمونى ٢/٦٠،٢٠٨ والدرر ٢/٢٠ والهمع ٢/٢٧ والتصريح ٢/٤ والعينى ٣/٢٥٩ والمغنى ٤٩١ (٢٩٦) وشذور الذهب ١٣٣ والشاهد فيه : ربه فتية : حيث عاد من رب على مؤخر لفظا ورتبة .

ويلزم التذكير فتقول ربه امــرأة لا ربــها .

سادســا : أن يكــون مبــدلا منـــه الظــاهر المفســر لـــه كأكرمته محمدا ، وأحببته عليـــا .

وما عدا ما سبق فقد منع هــؤلاء اتصــال ضمــير الغيبــة بالفاعل ، حتى لا يؤدى إلى المحظــور الســابق .

وأجاز الأخفش الأوســـط والطــوال مـــن الكوفييـــن وابـــن مـــــالك فـــــى التســــهيل وابــــن جنــــــى ، وعبد القادر الجرجـــانى[1] اتصــال الضمــير بالفـــاعل فـــى ســعة الكلام لأنه قد شاع فى كلام العرب تقديـــم المفعـــول علـــى الفـــاعل نحو قوله تعالى (فأوجس فى نفسه خيفـــة موســـى)[2] فلمـــا كـــثر تقديم المفعول على الفاعل صـــار كـــأن موضعـــه بجـــانب الفعـــل ، فإذا أخر عن ذلك فكأنه أخر عن موضعـــه الـــذى هـــو لـــه ، فـــإذا جاء الفاعل مقدما ، وهو مضاف إلى ضمـــير المفعـــول المتـــأخر ، فكأن هذا الضمير قد عـــاد علـــى متـــأخر فـــى اللفـــظ متقـــدم فـــى الرتبة وهذا جـــائز . علـــى أنـــه قـــد وردت جملـــة مـــن الأبيـــات الشعرية فيها قدم الفاعل الملتبس بضمـــير المفعـــول ، علـــى هـــذا المفعول ، وهى جملة صالحة لإثبـــات مـــا ذهبـــوا إليـــه ، واللغـــة مردها الســـماع .

---

[1] شرح الأشمونى ١٧٨/١

[2] طه ٦٧

قال الرضى(١) : وقـــد جـــوز الأخفـــش وتبعـــه ابـــن جنـــى نحو : ضرب غلامه زيدا أى اتصال ضمـــير المفعـــول بـــه بالفـــاعل مع تقدم الفاعل ، لشدة اقتضائـــه الفعـــل للمفعـــول بـــه كاقتضائـــه للفاعل ، واستشهد بأبيات .. ثم قال : والأولـــى تجويـــز مـــا ذهبنـــا إليه لكن على قلة ، وليس للبصرية منعـــه مـــع قولـــهم فـــى بـــاب التنازع ما قالوا . وكذا نقـــول : يحســـن أعطيـــت درهمـــه زيـــدا ، لأن مرتبة المفعول الأول قبـــل الثـــانى وإن تـــأخر عنـــه ، لكونـــه فاعلا معنى ، ويقل نحو : أعطيت صاحبه الدرهـــم . قلـــة ضـــرب غلامه زيـــدا .

ويقول الشيخ خالد الأزهـــرى(٢) مســـوغا الجـــواز بقولـــه : والذين أباحوه احتجاجا فـــى النـــثر بقولـــهم : ضربونـــى وضربـــت قومك باعمال الثـــانى حكـــاه ســـيبويه ، وأجـــازه البصريـــون فـــى ضربته زيدا ، بإبدال تريد من الهاء بإجماع حكـــاه ابـــن كيســـان ، وكلاهما فيه ما ضرب غلامـــه زيـــدا ، مـــن تقديـــم ضمـــير علـــى مفسر مؤخر فى الرتبة وفى الشـــعر بقولـــه :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل(٣)

---

(١) الكافية ٧٢/١

(٢) التصريح ٢٨٣/١

(٣) البيت من الطويل لأبى الأسود وقيل لغيره . والشاهد فيه جزى ربه عدى : حيث اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به (وجزاء الكلاب) هو الضرب والرمى بالحجارة وقيل : هو الدعاء عليه بالابنة وانظر التصريح ٢٨٣/١=

وقول الآخـــر :

لما عصى أصحابه مصعبا

أوى إليه الكيل صاع بصـــاع[١]

وقوله :

ألا ليت شعرى هل يلومــن قومــه

زهيرا على ما جر من كل جـــانب[٢]

وأورد الأشمونى[٣] ثلاثة أبيـــات أخـــرى غـــير مـــا ذكـــره الرضى ، وكل ذلك قد ورد فى الشـــعر ممـــا جعـــل بعـــض النحـــاة يقولون نتقيد بالوارد ، فلا يجيزه إلا فـــى الشـــعر فقـــط دون النـــثر ، وعلق على ذلـــك العلامـــة الأشـــمونى[٤] بقولـــه : وهـــو الحـــق والإنصـــاف .

وأنا أقول أن النحاة قد اختلفـــوا فـــى هـــذه القضيـــة علـــى آراء ثلاثة : أولا : الجمـــهور منـــع ذلـــك إلا فـــى الصـــور الســـتة المستثناة ســـابقا .

-والأشمونى ١٧٨/١ والخزانة ١٣٤/١ والعمدة ٩٤/١ وابن يعيش ٧٦/١ وابن الشجرى ١٠٢/١ والخصائص ٢٩٤/١ وهو فى ديوان النابغة ٧٩ وملحقات الأسود ١٢٤

(١) البيت من الطويل ، ولم أهتد إلى قائله ، وانظر كافية رضى الدين ٧٢/١ والشاهد فيه : عصى أصحابه مصعبا . وهو كسابقه .

(٢) البيت من الطويل لأبى جندب الهزلى فى ملحقات ديوانه ٢٨٩ والخزانة ١٤١/١ والكافية ٧٢/١ والهزليين ٨٧/٣ والشاهد فيه : يلومن قومه زهيرا . وهو كسابقه.

(٣) شرح الأشمونى ١٧٨/١

(٤) شرح الأشمونى ١٧٨/١

ثانيا : قلة من نحاة البلدين يجيزون ذلك في الشعر والنثر بالتوجيهات السابقة .

ثالثا : جماعة تجيزه في الشعر دون النثر ، لأن ذلك هو الوارد فيه .

ولكن النظر النحوى الدقيق لهذه المسألة يرجح رأى الأخفش والطوال وابن جنى ومن لف لفهم باعتبار وروده في الشعر كما ذكرنا – بكثرة يحمل عليها تقرير قاعدة ، كما أن مجيئه فى النثر فى ضمير الشأن والقصر والخبر الذى يفسر الضمير ، ومجرور رب ، ورفق بأول المتنازعين وقد ورد ذلك عن العرب كما حكاه سيبويه ألا يكون ذلك كافيا فى جواز هذه القضية وأن اتصال الفاعل بضمير الغيبة العائد على المفعول به لا ضمير فيه ، ولا غبار ، وابتداع قاعدة المنع بأن الضمير لا يجوز أن يصور على متأخر لفظا ورتبة كلام علماء لا كلام العرب ، الذين تؤخذ عنهم النصوص ، وبها تتعزز القواعد ، وهذا ما أطمئن إليه ، إذ الشعر يحمل علم قوم لم يكن عندهم علم أصح منه كما قال الفاروق[1] عمر رضى الله عنه.

ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه

الفاعل ركن أساسى فى تكوين الجملة الفعلية ، وقد ترد عليه أسباب تدعو إلى حذفه لغرض يعود على اللفظ

---

[1] العمدة ٣٠/١

كالإيجاز نحو قوله تعالى : (ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ، ثم بغى عليه لينصرنه الله)

وإصلاح السجع نحو : من طابت سريرته ، حمدت سيرته .)

وتصحيح النظم كقول الشاعر :

علقتها عرضا وعلقت رجلا

غيرى وعلق أخرى غيرها الرجل[١]

وكل ما سبق أغراض لفظية توجب حذف الفاعل من الكلام ، وقد يكون غرضا معنويا وهو كثير منها العلم به نحو قوله تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم)[٢] للعلم بأن فاعل ذلك هو الله تعالى ، أو الجهل به نحو أكل الطعام ، وسرق المتاع إذا كنت لا تعرف الفاعل أو الإبهام على السامع نحو تصدق اليوم على مسكين . لمن يخفى صدقته. أو الخوف منه أو عليه نحو : قتل فلان أو تحقيره نحو قتل عمر . أو تعظيمه نحو : خلق الخنزير . فتصون لسانك عن ذكره أو عن قرنه به ، أو قصد الفعل فقط ، وعدم تعلق الغرض بذكر الفاعل نحو : جبلت النفوس على حب من أحسن إليها . ونحو قوله تعالى : (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو

---

(١)البيت من البسيط وهو لزهير وهو فى ديوانه صـ١٠٧ ، والشاهد فيه : بناء الفعل للمجهول مرتان لتصحيح النظم .

(٢)البقرة ٢١٦

ردوها)[١] ، وقوله تعالى : (فـــإن أحصرتـــم فمـــا استيســـر مـــن الهدى)[٢] . ونحو ذلـــك مـــن الأغـــراض التـــى تســـتدعى حـــذف الفاعل ، وإقامة النائب عنه فيجرى مجـــراه فـــى كـــل حالـــة مـــن أحكام ، فينوب عنه ما يلـــى:

أولا : المفعـــول بـــه : فيســـتحق الرفـــع ، وعمديتـــه فـــى الجملة ووجوب تأخيره عن الفعـــل وامتنـــاع حذفـــه ، وتأنيثـــه إن استحق التأنيث ، وتنزيله مـــنزل الجـــزء .

ثانيا: الظرف المتصرف المختـــص ، وهـــو الـــذى يفـــارق النصب على الظرفية ، ولزوم الجـــر بمـــن نحـــو : ليـــل ، نـــهار ، زمان ، يميـــن ، شـــمال ، قـــدام ، خلـــف ، فخـــرج نحـــو : قـــط ، وعـــوض، إذا ، ســـحر للزومـــها الظرفيـــة ونحـــو عنـــد ، وثـــم . للزوم جرها بمن فلا تجوز نيابتها عـــن الفـــاعل ، ولكـــن الأخفـــش أجاز إقامة الظـــرف المنصـــوب غـــير المتصـــرف نحـــو : جلـــس عندك . فالظرف عنده فى محـــل رفـــع نـــائب فـــاعل ، كمـــا أجـــاز فاعلية الظرف فى قولـــيه تعـــالى : (لقـــد تقطـــع بينكـــم)[٣] مـــع النصب على الظرفية فى (بينكـــم) والابتـــداء فـــى قولـــه (وأنـــا منا الصالحون ومنا دون ذلك)[٤] فـــ (دون) ظـــرف مكـــان فـــى محل رفع مبتدأ ، و (منا) جار ومجـــرور فـــى محـــل رفـــع خـــبر

---

[١] النساء ٩٦
[٢] البقرة ١٩٦
[٣] الأنعام ٩٤
[٤] الجن ١١

المبتدأ ، ولا يجوز أن يكـــون مبـــها نحـــو صيـــم زمـــان ، وســـير سير ، وجلس مكان ، لعدم الفـــائدة منـــه .

ثالثا : المصدر المختص المتصـــرف : نحـــو قولـــه تعـــالى: (فإذا نفخ فى الصـــور نفخـــة واحـــدة)[1] فـــ (نفخـــة) نـــائب فاعل ، وجـــاز لأنـــه وصـــف بواحـــدة ، وكـــل مصـــدر متصـــرف موصوف يجوز أن ينوب عـــن الفـــاعل .

قال المـــرادى[2] : وأمـــا المصـــدر فـــلا يقبلـــها أيضـــا إلا بثلاثة شـــروط :

الأول : أن يكون متصرفـــا ، فـــلا يجـــوز نيابـــة ســـبحانه ونحـــوه .

والثانى : أن يكون لغـــير مجـــرد التوكيـــد ، فـــلا يجـــوز : ضرب ضرب لعدم الفـــائدة .

والثالث : أن يكون ملفوظـــا بـــه أو مدلـــولا عليـــه بغـــير العامل نحو : بلى سير لمن قال : مـــا ســـير مســـير شـــرير ، فلـــو دل عليه العامل لم ينب خلافا لبعضـــهم أ.هـــ .

فالمتصرف : هو مـــا يفـــارق النصـــب علـــى المصدريـــة ، ويعرب بالحركات الإعرابيـــة المختلفـــة نحـــو : جلـــوس ، فـــهم ،

---

(1) الحاقة ١٣

(2) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٢

قيام ، فإن لزم النصب على المصدرية كـــان غـــير متصـــرف نحـــو سبحان ، معاذ ، لأن الوارد عن العـــرب أنـــهما منصوبـــان دائمـــا ، فلا يجوز تغيرهما عن الـــوارد .

والمختص : ما ليس لمجرد التوكيـــد ، بـــأن يكـــون مبينـــا للعدد كضرب ثلاثون ضربة ، أو لنـــوع مخصـــص نحـــو : ضـــرب ضرب أليم ، وشرح شرح عظيم . أو لنوع إيهامـــه نحـــو

قوله تعالى : (فمن عفـــى لـــه مـــن أخيـــه شـــئ)[1] أى نوع من أنواع العفو وعفا فعـــل لازم . فـــإن كـــان غـــير مختـــص كان القصد به التوكيد نحو : ســـير ســـير ، وفـــهم فـــهم ، وعلـــم علم ، فلا يصح أن يجعل نائب فـــاعل ، إذ لا فـــائدة مـــن الإســـناد ، كما لا يصح نيابة ضميره من باب أولى ، لأنه أشـــد إيـــهاما منـــه

رابعا : الجار والمجرور : مما ينـــوب عـــن الفـــاعل بعـــد حذفه الجـــار والمجـــرور ، كقولـــه تعـــالى : (ولممـــا ســـقط فـــى أيديهم)[2] فالجار والمجرور (فى أيديهم) فـــى محـــل رفـــع نـــائب عن الفـــاعل .

قال فى توضيح المقـــاصد والمســـالك[3] : وأمـــا المجـــرور فلا يقبلها إلا بشـــرطين :

---

(1) البقرة ١٧٨
(2) الأعراف ١٧٨
(3) صـ٢/٢٩

الأول : ألا يلزم الحـــرف الجـار لــه وجــها واحــدا فـــى الاستعمال كمذ ومنذ ورب وما خص بقســم واســتثناء فــلا ينــوب شئ من ذلك كما لا ينوب الظرف غـــير المتصــرف.

والثانى : ألا يكون للتعليـــل كــاللام ، والبــاء ، ومـــن . إذا دلت علـــى التعليـــل أ.هـــ . لأنــه إن دل علـــى التعليـــل يكـــون مجرورا مبنيا على سؤال مقدر ، فهو بمنزلـــة جـــواب عـــن ســـؤال مقدر ، فكأنه من جملــــة أخـــرى ولذلــك رأى جمـــهور النحـــاة أن حرف الجر الدال على تعليل لا يجـــوز إنابتـــه عـــن الفـــاعل ، لمـــا سبق وقد أجاز بعض النحاة ذلك بدليل قـــول الشـــاعر :

يغضى حياء ويغضى من مهابته

فما يكلم إلا حين يبتسم[١]

فقد أقام الجار والمجرور (مـــن مهابتـــه) مـــع أن (مـــن) فيه للتعليل ، وقـــد رد الجمـــهور هـــذا البيـــت وقـــالوا : إن نـــائب الفـــاعل فيـــه ضمـــير المصـــدر أى : هـــو الإغضـــاء ، والجـــار والمجـــرور مفعـــول لأجلـــه[٢] ، وجـــر بمـــن ، أى تطبـــق العيـــن لمهابته ، وفوق ما ذكره المرادى ذكـــر الصبـــان[٣] : أنـــه لابـــد أن يكـــون مجـــروره مختصـــا بـــالوصف أو بالإضافـــة أو غيرهمـــا ،

---

[١]البيت من البسيط للفرزدق . والشاهد فيه : يغضى من مهابته حيث أقام المجرور مناب الفاعل مع أن من فيه للتعليل ، وقد رد الجمهور بما فى الشرح . انظر توضيح المقصد ٢/٣٠ والأشمونى ١٨٣/١ وابن يعيش ٥٣/٢

[٢]الهمع ١٦٢/١

[٣]٦٧/١

وذلك بأن يفيد معنى جديدا ، وإلا ما صحت نيابته عن الفاعل فلا يجوز نحو : سيريك ، ولا جلس لك ، لعدم الفائدة أو ذهب برجل ، سير ببلد ، لعدم اختصاصه .

ولذلك لا يجوز إنابة المجرور بالباء الحالية عند ابن إياز[١] نحو : خرج زيد بثيابه ، لأن الأصل الذى تنوب عنه كذلك ، وكذلك المميز بعد من كقولك : طبت من نفس ، لأنه لا يقوم مقام الفاعل أيضا، خلافا لابن عصفور في الثانى .

رأى السهيلى فى إنابة المجرور عن الفاعل

ذهب السهيلى وابن درستوية والرندى[٢] إلى منع إنابة المجرور مناب الفاعل وقالوا : إن النائب فى نحو : جر بزيد ، ضمير المصدر لا المجرور ، لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ويتقدم عليه فى نحو : كان عنه مسئولا . ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شئ ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ولأن الفعل لا يؤنث له فى نحو : مر بهند وكل ذلك يدل على عدم جواز إنابة الجار والمجرور مناب الفاعل .

رد الجمهور فى دعاوى المانعين

---

[١] شرح الأشمونى ١/١٨٣

[٢] الصفحة والمصدر السابق والهمع ١/١٦٢

ويرد جمهور النحاة عليهم بأنه قد ورد عن العرب قولهم : سير يزيد سيرا فإن العرب أنابت الجار والمجرور ، ولم تنب المصدر (سيرا) مع وجود المجرور فالأولى ألا تنيب ضميره مع وجوده ، إذ هو مبهم ، والإسناد به لا فائدة منه وهذا شاهد بالإثبات يرد دعوى المانعين ويبطلها .

وقولهم : (لأنه لا يتبع على المحل بالرفع مردود بأنه إنما يراعى محل يظهر فى الفصيح نحو : لست بقائم ولا قاعدا ، لأن الحرف زائد فإن كان أصليا امتنع هذا الإتباع فلا تقول : مررت بمحمد الفاضل بالنصب على أن ابن جنى أن يتبع على محله بالرفع ، ونائب الفاعل فى الآية (كان عنه مسئولا)[1] ليس الجار والمجرور هنا ، لتقدمها ، وإنما ضمير مستتر فى اسم المفعول (مسئولا) راجع إلى اسم كان ، وهو المكلف .

وأما قولهم : لا يجوز الابتداء بالجار والمجرور ، دعوى بعيدة عن الحق ، لأنه لا يجوز الابتداء به لعدم تجرده ، إذ هو مسبوق بحرف الجار ، وأما عدم تأنيث الفعل فى نحو : (مر بهند) لأنه جاء على صورة الفضلة ، إذ يجب تأنيث الفاعل أو نائبه إذا كان على صورة العمدة فى الأسلوب ، وهو

---

(1) الإسراء ٣٦

المرفوع . وبهذه الـــردود المقنعـــة[١] ، ســـقطت ، ســـقطت شـــبه المانعين ، ويثبت إنابة الجار والمجـــرور عنـــه .

حقيقة النائب فيـــهما

اختلف علماء البلدين فى حقيقـــة مـــا ينـــوب عـــن الفـــاعل هل هو الجار فقط أو المجـــرور فقـــط أو همـــا معـــا علـــى أقـــوال ثلاثة ، وهى تمثل خلاصة آرائـــهما :

أولا: يـــرى البصريـــون أن النـــائب عـــن الفـــاعل هـــــو المجـــرور فقـــط لا الحـــرف ولا المجمـــوع لأنـــه منـــاط الفـــائدة ، والجار وسيلة ، لا غايـــة .

ثانيا : ذهب الكوفيون إلى أن النـــائب هـــو مجمـــوع الجـــار والمجرور ، إذ بهما تمت الفائدة ، وتعلـــق بـــهما المطلـــوب .

ثالثا : ويرى الفـــراء أن النـــائب هـــو الجـــار ، فـــالحرف نائب عن الفاعل ، والحرف لا حظ لـــه فـــى الإعـــراب أصـــلا ، ولا يستقل فى المعنى بنفسه فكيف يكون نـــائب فـــاعل[٢] ، لذلـــك قـــال الصبان[٣] ومذهبه فى غايـــة الغرابـــة .

---

[١] شرح الأشمونى ١٨٣/١،١٨٤
[٢] توضيح المقاصد ٢/٢٩،٢٨
[٣] ٦٧/١

والواقع : أن مذهب الكوفيين فــى هــذا الموضــوع أولــى بالقبول ، وهو ما اختاره ابن مالك[١] فــى الكافيــة والتســهيل[٢] ، سواء كان مجرورا بحرف جر زائد نحــو : مــا فــهم مــن حديـث أو بحرف جر أصلــى نحــو : شــرح فــى الكتــاب ، ودرس فــى الحديث ، وهو فى الحــالتين مجــرور فــى اللفــظ ومرفــوع فــى التقديـر .

ما لا يصح أن يكون نائب فــاعل

قلنا : أن الذى يجوز إنابته عن الفــاعل بعــد حذفــه هــو : المفعول به ، والمصدر والظــرف ، والجــار والمجــرور بشــروطه الســابقة ، ومــا عــدا ذلــك لا يجــوز مثــل المفعــول لأجلـــه ، والمفعول معه فلا يصح أن نقيم المفعــول لــه مكــان الفــاعل ، ولا المفعول معه . قال الرضى[٣] : " إنمــا يقومــان مقــام الفــاعل لأن النائب منابه ينبغى أن يكــون مثلــه فــى كونــه مــن ضروريــات الفعل من حيث المعنى " . والواو مع المفعــول معــه تــدل عليــه ، فلو حذفت لأصبح المفعول معــه لا يعــرف كونــه مفعــولا معــه . كذلك لا يجــوز نيابــة التميــيز والمســتغنى ، لأنــهما ليســا مــن ضروريات الفعـــل إذ ضروريــات الفعــل ، الفــاعل ، والمصــدر ، لأنه جزؤه ، والزمــان والمكــان ، المجــرور ، لأنــه مفعــول بــه

---

[١] ورقة ٣٥

[٢] صـــ٧٧

[٣] الكافية ٨٤/١

بالواسطة بالجار ، وقد أجاز الكسائى نيابة التميز ، لأنه فى الأصل فاعل نحو طاب محمد نفسا فيجوز عنده طاب نفس محمد وحكى : خذه مطوية به نفسى وكذلك الحال ، قال الرضى : " لقلة مجيئه فى الكلام منعته من النيابة عن الفاعل الذى لابد لكل فعل منه " وأما المستثنى فللفصل بينه وبين الفعل.(١)

رأى علماء البلدين فى إنابة غير المفعول به مع وجوده

إذا حذف الفاعل من الأسلوب ، وكان موجودا المفعول به ، والظرف والمصدر والمجرور ، فإن الذى يلى الفاعل بعد حذفه هو المفعول به ، وهل يصح إقامة غيره مع وجوده خلاف بين علماء البلدين فى هذا الموضوع وسنوضحه فيما يلى :

أولا : يرى سيبويه أنه يتعين(٢) فى مثل هذا الأسلوب : كلمت محمدا تكليما رائعا أمامك فى الحديث الشريف . فيحذف الفاعل ، ويقيم مكانه المفعول به فيقول . كلم محمد تكليما رائعا أمامك فى الحديث الشريف .

---

(١) الكافية ٨٤/١

(٢) شرح الأشمونى ١٨٤/١

ويمتنع عنده إنابة غـــيره مـــع وجــوده ، قـــال الرضـــى : وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفـــاعل أشــد منـــه لســـائر المنصوبـــات .

ثانيا : وذهب الكوفيون ووافقـــهم بعـــض المتـــأخرين إلـــى أن قيام المفعول به مقام الفاعل أولـــى لا أنـــه واجـــب[١] ، ســـواء تقدم المفعول به أم تأخر واستدلوا علـــى رأيـــهم بـــالقراءة الشـــاذة (لولا نـــزل عليـــه القـــرآن) بـــالنصب ، وبقـــراءة أبـــى جعفـــر (ليجزى قوما بما كانوا يكســـبون) ونـــائب الفـــاعل فـــى الآيتيـــن : (عليه) و (بما) مع وجود المفعول بــــه وهمـــا : القـــرآن ، وقومـــا ولاشك أن القرآن بقراءاته المختلفة يحتـــج بـــها ، ويستشـــهد بـــها . وبقول الشـــاعر :

وإنما يرضى المنيب ربه ما دام معينا بذكر قلبه[٢]

وبقول الآخر:

لم يعن بالعلياء إلا سيدا ولا شغى ذا الغى إلا ذو هدى[٣]

ويقول الشـــاعر :

---

[١]شرح الأشمونى ١٨٤/١

[٢]البيت من الرجز أو من مشطورة ولا يعرف قائله : المنيب : النائب. معينا : مهتما مشغول الخاطر . والشاهد فيه : معينا بذكر قلبه . كما فى الشرح. انظر إلى: الأشمونى ١٨٤/١ والتصريح ٢٩١/١ ومعجم الشواهد ٤٤٣/٢

[٣]البيت لرؤبة من الرجز ، أو لبيتان من مشطورة والشاهد فيه : لم يعن بالعلياء إلا سيدا كسابقه وانظر إلى الأشمونى ١٨٤/١ والهمع ١٦٢/١

ولو ولدت فقيرة جرو كلب　　لسب بذلك الجرو الكلابا[١]

فلقد أقام الجار والمجرور [بذكر ، بالعلياء ، بذلك] مناب الفاعل مع وجود المفعول به (قلبه ، سيدا ، الكلابا) .

ثالثا : وافق الأخفش الكوفيين فى رأيهم السابق بشرط تقدم النائب كما فى الأبيات.[٢]

والواقع أن هذه الآراء نظرت إلى ما وصل إليها من نصوص أو اعتمدت على القياس فالبصريون اعتمدوا على شدة طلب الفعل للمفعول به أكثر من غيره من المنصوبات ولذلك حكمت بأنه النائب الطبيعى عن الفاعل ، ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده والكوفيون أيدهم الدليل ، وآزرهم الوارد ، وهذا هو الحق فى هذه القصة أما الأخفش فنظر إلى الأبيات الشعرية فحكم بها ، ولكنه نسى القراءتين اللتين وردتا ، وهما تكدر عليه رأيه ، وتحكم عليه بالنظرة الجزئية ، واعتماد جزء الدليل وهذا غير سديد فى النظر النحوى ، كما أن البصريين يحكمون على أن كل ما ورد على لسان الكوفيين ضرورة شعرية أو شذوذ فى الأسلوب ، ونائب الفاعل فيها ضمير يعود على مصدر الفعل ، وهذا نظر خاطئ من البصريين ، فإن الأولى بهم أن يبتعدوا عن تخطئة القراءات

---

(١) البيت من الوافر ولم أهتد إلى قائله والشاهد فيه : لسب بذلك الكلابا : حيث أقام الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به انظر الكافية للرضى ٨٤/١.

(٢) شرح الأشمونى ١٨٤/١

الواردة الصحيحة ، وعن التعسف فى الحكم على الوارد الفصيح من الشعر ، فإن موافقة الوارد واجب اتباعه .

ولقد أصاب السيوطى كبد الحقيقة ، وعالج القضية علاجا جيدا ، إذ نظر نظرة شاملة ، وأعاد الموضوع إلى المتكلم صاحب الأسلوب ومنشئه ، بأن اختيار أى واحد من الأربعة يرجع إلى الغرض المهم للمتكلم فقال : " وإن كان الأهم عند المتكلم غير المفعول به ، أنيب هذا الأهم مناب الفاعل ، ولو كان المفعول به مذكورا فى الكلام مثلا . إذا كان المقصود الأصلى الإخبار عن وقوع الضرب أمام الأمير ، أقيم ظرف المكان مكان الفاعل مع وجود المفعول به ، فيقال ضرب أمام الأمير زيدا ، وإن كان المقصود الأصلى الإخبار عن وقوع الفعل فى المسجد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به فيقال : قتل فى المسجد بكرا . وهلم جرا[1].

وإذا اجتمعت الثلاثة الباقية بدون المفعول به : المصدر ، الظرف والمجرور ، نحو : جلست جلوسا عظيما عند المدرس فى المدرسة . وفى هذه الحالة أنت مخير فى إقامة ما شئت منها ، وقيل يختار المصدر نحو جلس جلوس عظيم عند المدرس إلخ .

---

[1] الهمع ١٦٣/١ والبسيط فى النحو صـ٦١

وعليه ابن عصفور ، وقيل يختار المجرور وعليه ابن معطى ، وقيل بالظرف هو المختار وعليه أبو حيان فيقول : جلس جلوسا عظيما عند المدرس في المدرسة .

باختيار المجرور أو الظرف ، وما ظهر عليه إعرابه وإلا كان في محل رفع نائب الفاعل[1] ، وهكذا .

ناصب المشغول عنه في المركب

إذا نظرت لهذا الأسلوب (محمدا أكرمته) وجدت أن المنصوب المقدم " محمدا " لا يصح أن يكون مفعولا به للفعل المذكور " أكرمته " لأنه فعل متعد لمفعول به واحد ، وقد استوفى مفعوله وهو الضمير المتصل به ، ولذلك وجب البحث في ناصب الاسم المقدم ، وهو المشغول عنه ، وسماه سيبويه " ما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم "[2] فالمنصوب مفعول به لفعل محذوف يوضحه الفعل المذكور ، الذى استغنى به عن هذا الفعل ، الموافق له في لفظه كما سبق أو في معناه نحو : محمدا مررت به : فإن الفعل " مر " لازم فلا يجوز أن يفسر فعلا متعديا بما معناه وهو : جاوزت وهو الذى يصيب الاسم السابق ، والتقدير جاوزت محمدا مررت به ، ونحو : عليا أهنت عدوه. فإن إهانة العدو ليست إهانة للصديق لذلك يقدر فعل بالمعنى المناسب بأن تقول : لا بت محمدا أهنت عدوه وهكذا ولا يصح أن نصرح بهذا الفعل ، لأن المفسر كالعوض

(1)همع الهوامع ١٦٢/١

من الناصب ، ولم يؤت بـــه إلا عنــد تقريــر النــاصب ليفســره ، فإظهار الفعل يغنى عــن تفســيره فحكــم النــاصب هاهنــا كحكــم الرافــع فــى نحــو قولــه تعــالى : (وإن أحــد مــن المشــركين استجارك)[١] كما يقــول الرضــى يقــول ســيبويه[٢] فارقــا بيــن المفعول المقدم على الفعل نحو : زيــدا ضربــت ، وبيــن اشــتغال الفعل بضميره نحــو : زيــدا ضربتــه . قــال " وإن شــئت قلــت : زيدا ضربته . وإنما نصبه على إضمار فعل يفســـره كـأنك قلــت : ضربت زيدا ضربته . إلا أنهم لا يظــهرون هــذا الفعــل للاســتغناء بتفسيره ، فالاسم هاهنا مبنى على هذا المضمر " قــم قــال : وقــد قرأ بعضهم : (وأما ثمود فــهديناهم)[٣] . وأنشــدوا هــذا البيــت على وجهين على النصب والرفع قال بشر بــن أبــى خــازم :

فأما تميم تميم بن مر   فألفاهم القوم روبى نياما[٤]

ومنه قول ذى الرمــة :

إذا ابن موسى بلال بلغته

فقام بفأس وصليك جــازر[٥]

---

[٢]الكتاب جـ١ صـ٨٠ ت هارون

[١]الكافية للرضى ١٦٣/١

[٢]الكتات ت هارون ٨٠/١-٨٢

[٣]فصلت ١٧ والقراءة بالنصب قراءة غير الجمهور والحسن وابن أبي اسحاق والأعمش : ثمودا منونة منصوبة واقرأ عاصم الوجهين انظر البحر المحيط ٤٩١/٧

[٤]البيت من المتقارب وهو في ديوان بشر ١٩٠ والكتاب ٨٢/١ وابن الشجرى ٣٤٨/٢ والمعانى الكبير ٩٣٧ واللسان (روب) اللغة : الروبى : الذين استثقلوا نوما والواحد روبان وفعل رابب والبيت من الاشتغال (تميم فألفاهم) ويجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال

[٥]البيت من الطويل وهو فى ديوانه ٢٥٣ والخزانة ٤٥٠/١ وشواهد المغنى ١١٨ والكامل ٦٢٠ والكتاب ٨٢/١ ، اللغة الوصل : بالكسر : المفاصل والشاهد فيه ابن ... بلغته كسابقه .

فالنصب عربى كثير والرفع أجـــود .

وبذلك يتضح لنا نظـــرة البصريين فـى هـذا الـتركيب ، (عليا أهنت) بنصب الاسم السـابق علـى أنـه مفعـول بـه لفعـل واجب الحذف ، يفسره الفعـل المذكـور ولا يذكـر حتـى لا يجمـع فى الكلام بين المفسر والمفسر ، وأن هذا مـن كـلام العـرب كمـا ذكر سيبويه[1] ، فتقـول : المـهندس كلمتـه ، والزميـل أكرمـت صديقه ، والمعلم شـكرت زميلـه ، فقـد نصـب الفعـل المذكـور ضميره كما فى كلمته ، وملابسـة كبـاقى الأمثلـة ، ويدخـل فيـه كل ارتباط به مثل نعته نحو : الفقـه شـاهدت أسـتاذا يجيـده ، أو البيان نحـو : الصديـق أكرمـت أخـاه ، أو النسـق فقـط نحـو الطالب كلمت الواو وأهله . وبـهذا الضمـير المتصـل بـالفعل أو بسببه المرتبط به تميز هذا التركيب عن تقديم المفعـول بـه نحـو : المعلم أحببت، والتلميذ أكرمـت ، إذ فـى حالـة التقديـم الكـلام جملة واحدة ، وأما فى حال إشـتغال الفعـل بضمـيره أو بملابسـه فالكلام يتركب من جملتين فعليتين ، قـد ارتبطتـا بمعنـى واحـد ، ويفيدان التأكيد مرة بالاسم الظاهر وأخـرى بضمـيره وهـذا هـو الفرق الدقيق بينهما ، وأن هـذا البـاب ليـس مـن بـاب تقديـم المفعول به فى الكلام ، على عامله فقـط ، وقـد يكـون المنصـوب لفظا كما مثلنا ، وقد يكون منصوبا محـلا نحـو : هـذا أكرمتـه ، وتلك أحببتها ، وقد يكون العامل وصفا نحـو : بكـرا أنـا مكرمـه ، حسنا أنا مجذوب إليه وقد إشترط البصريـون فـى هـذا العـامل

[1] الكتاب جـ١ صـ٨٣ هارون

المشـغول ، أن يكـون متصـلا بالمشـغول عنـه ، وهـو الاسـم المنصوب السابق ، فـإن انفصـل عنـه بفـاصل ، نحـو : محمـد أنت تكرمه ، فلا يعمل ، وما لا يعمـل لا يفسـر عـاملا ، ولابـد أن يكون صالحا للعمل فيما قبله ، بأن يكـون فعـلا متصرفـا أو اسـم فاعل أو اسم مفعول فقـط ، فـإن كـان اسـم فعـل [1]، أو صفـة مشبهة أو فعلا جـامدا كفعـل التعجـب ، أو حرفـا لا يعمـل ، لأن ما لا ينصـب بنفسـه لا يفسـر عـاملا ، واشـترطوا فـى الاسـم المشغول عنه شروطا لابد منـها حتـى ينصـب بـالفعل المضمـر وهى :

١-لابد أن يكون متقدمـا ، فـإن تـأخر عنـه كـان بـدلا نحو: أكرمته محمـدا .

٢-وأن يقبل الإضمار ، فـلا يجـوز فـى الحـال والتميـيز والمصدر المؤكـد ، والمجـرور بحـرف جـر مختـص بالظـاهر كحتى .

٣-وأن يحتاج لما بعده . فإن تـم بـه الكـلام خـرج عـن هذا الباب نحو : فى المنزل محمـد فأكرمـه .

٤-ويجب أن يكـون مختصـا فـإن كـانت نكـرة محضـة فليس من هذا الباب وعليه فقولـه : (وجعلنـا فـى قلـوب الذيـن اتبعوه رأفة ورحمـة ورهبانيـة ابتدعوهـا مـا كتبناهـا عليـهم)

---

[1] شرح الأشمونى جـ١ صـ باب الاشتغال

فرهبانية : نكرة محضة فلا يصح أن تكون من هذا الباب ، وإنما هى معطوفة على ما قبلها ، وجملة (ابتدعوها) صفة لأنها وقعت بعد نكرة ، وإنما وجب أن تكون مختصة حتى يصح رفعها بالابتداء ، مالم يتعين وجوب نصبه.[١]

٥-وأن يكون واحدا لا متعددا فى اللفظ والمعنى فليس منه : عمرا كتابا أعطيته . وإنما يكون بعيدا عن التعدد نحو : العلم أحببته ، أو متعددا فى اللفظ فقط نحو : بكر وحسنا أكرمتهما ، وأجاز الرضى[٢] التعدد لعوامل مقدرة نحو : زيد أخاه غلامه ضربته أى : لا بت زيدا أهنت أخاه ، ضربت غلامه ، قياسا على المتعدد السابق . ويشترط فى المشغول به : أن يكون ضميرا معمولا للمشغول أو من قمته معموله نحو : إبراهيم أحببت أو مررت به أو ضرب غلامه أو مررت بغلامه فإذا اجتمعت هذه الأمور كان ذلك من الإشتغال ، ونصب الاسم السابق بفعل مضمر يفسره المذكور بلفظه أو بمعناه عند أهل البصرة ، ولا يجوز إظهاره حتى لا يجمع بين العوض والمعوض .

وأما الكوفيون : فيرى الكسائى أن نصب المشغول عنه المقدم بالفعل المتأخر ، وأن الضمير المتصل بالفعل ألغى بعد اتصاله به .

---

(١) الصبان ١/٧١

(٢)الرضى ١/١٦٦

وذهب الفراء إلـــى أن الفعـــل قـــد نصـــب الاســـم المتقـــدم والضمير معا لأن (المكنى) أى الضمـــير هـــو الأول فـــى المعنـــى فينبغى أن يكون منصوبـــا بـــه فمثلـــه فـــى ذلـــك كمثـــل قولـــك : أكرمت أباك زيدا [1]، وضربت أخـــاك عمـــرا .

رد البصرييـــن :

اعتمد البصريون فى رد مذهب الكوفيين على أمرين :-

أولا : هـــل يجـــوز أن يكـــون الاســـم المشـــغول عنـــه والضمير مفعولا به للفعل المذكـــور ؟ الجـــواب : أن الفعـــل الـــذى أورده (أكرم أو ضرب) فعل متعد لينصـــب مفعـــولا بـــه واحـــدا ، فكيف ينصب مفعولين هنا ، وقولهم : إنـــهما بمعنـــى واحـــد فـــهما فى قوة مفعول به واحد ، هـــو قـــول عجيـــب بمـــا لا نظـــير لـــه ، وإن كان له وجه مقبول فـــى هـــذه الصـــورة بخصوصـــها ، فلـــن يكون له وجه فى بقية صـــور الاشـــتغال كقولـــك : محمـــدا مـــررت به ، وعليا أهنت عدوه . فلا يجوز أن تعـــرب محمـــدا فـــى المثـــال الأول مفعولا بـــــه للفعـــل المذكـــور ، لأنـــه لازم ، كمـــا لا يجـــوز إعرابه فى المثال الثانى مفعولا به للفعـــل (أهنـــت) لنـــا والمعنـــى عند التقدير ، إذ لا يصح أن تقـــدر : أهنتـــه عليـــا أهنـــت عـــدوه ، لأن إهانة العدو ، لا يمكن أن تكون إهانـــة لـــه ، بـــل هـــى تكريـــم لعلى .

---

[1] الانصاف صـــ١/٨٢

ثانيا : أنهم قاسوا نصب الفعل للضمير وللظاهر على البدل ، وهو قياس فاسد ، لأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه ، ولو كان واحدا ، ما كرر العامل فى قوله تعالى : (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم)[١] فقوله (لمن آمن منهم) بدل من قوله (للذين استضعفوا) فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه ، وقوله تعالى أيضا : (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة)[٢] فقوله (لبيوتهم) بدل من قوله (لمن يكفر بالرحمن) فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل غير العامل فى المبدل منه . كما يقول الانبارى [٣].

ويقول الرضى[٤] : " وليس الضمير المؤخر عندهما من أحد التوابع الخمسة لأنه لو جعل مثلا تأكيدا أو بيانا أو عطف بيان لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعرابا فى جميع المثل ، وليس كذا ألا ترى إلى قولهم : زيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه . ثم قال : ولو أعربوه بدل كل لكان وجها .

والواقع :

---

[١] الأعراف ٧٥
[٢] الزخرف ٣٣
[٣] الانصاف ٨٣،٨٢/١
[٤] الكافيه ١٦٣/١

أن مذهب البصريين دقيـــق ، وأولـــى بـــالقبول ، لاطـــراده فى جميع صور الاشتغال ونظرته العميقـــة للفـــروق اللغويـــة فـــإن البصريين ما قالوا بمذهبهم هذا إلا أنـــــهم قاسـوا إضمـــار العـــامل فى المنصوب على إضمار العـــامل فـــى المرفـــوع فـــى مثـــل (إن امرؤ هلك)[1] ، لأن الفعل لا يرفع مـــا قبلـــه فـــى النظـــر الأصـــح عند جمهرة النحاة ، وإن الشرطية الغـــالب عليـــها ، وقـــد أفـــادت التعليق أن تدخل على الفعـــل ، وحـــذف ، لأن المفســـر كـــالعوض ، فإظهار الفعل هنـــا يغنـــى عـــن تفســـيره ســـواء كـــان ذلـــك فـــى المنصوب أم فى المرفوع ، وهـــذا نظـــر ســـديد ، ومذهـــب جديـــر بالاتباع ، لقوة نظرته للعلاقة بيـــن الأســـاليب .

عمل العاملين عند اجتماع الجملتيـــــن

قد تتكرر جملتان فـــى الكـــلام ، وفـــى كـــل منـــهما عـــامل يحتاج لمعمول ويعمل فيه ، ويتـــم بـــه الأســـلوب ، فـــإذا تســـاوى المعمول فى العدد مع عدد العوامل ، أعطينـــا لكـــل عـــامل حقـــه ، نحو : ضربت محمدا وفـــهمت المســـألة ، ولا تدخـــل عنـــد النحـــاة إلى باب التنازع ، لقطع ذلك باستيفاء كـــل عـــامل معمولـــه ، فـــإن وجدنا قلة عـــدد المعمـــولات عـــن عـــدد العـــامل نحـــو : ذاكـــرت وفهمت الكتاب فإن الفعل متعد فى كـــل مـــن الجملتيـــن ، ويحتـــاج إلى مفعول به ليتم الكلام وليس عندنا إلا مفعـــول بـــه واحـــد هـــو الكتاب ، فأيهما نعمله فيه ؟ وتقول : قام وقعـــد محمـــد فكـــل فعـــل

---

[1] النساء ١٧٦

منهما يحتاج إلى فاعل ، ولا يوجد عندنا إلا فاعل واحد مذكور فى الكلام وهو محمد ، فأيهما نعمله فيه هذه قضية تسمى فى كتب النحو عند البصريين باسم تنازع العاملين فى معمول واحد ويسميها أهل الكوفة بباب (الإعمال) .

وإذا ما أحصينا هذه القضية من خلال القرآن الكريم والحديث الشريف وجدناهما شاملين لكثير من أساليب باب التنازع أو الإعمال ، وتحقق فيه معنى التنازع باجتماع عاملين أو أكثر وتأخر معمولين أو أكثر بحيث نجد أن المعمولات أقل من العوامل ، وكل عامل منها يطلب ذلك المعمول من جهة المعنى ، كما نجد ذلك فى الشعر العربى ، وفى كلامهم ، مما يدل على أنه ذو أساس مكين فى لغتنا العربية ، وما جاء فيها طريق نسلكه ، وعمل نقتدى به .

وقد حكم بعض النحاة المعاصرين[1] على هذا الباب بالاضطراب والتقصير والخضوع للفلسفة العقلية الخيالية ، والبعد عن الاعتماد على الكلام المأثور الفصيح عن العرب ، وأنه مناقض للأسلوب العربى .

والواقع : أن هذا القول عار من الحقيقة بعيد عن الصحة ، لأن صاحبه اعتمد فى رد هذا الباب على بعض

---

[1] الأستاذ عباس حسن فى كتابه النحو الوافى (باب التنازع) الجزء الأول

أساليب ذكرها النحاة تطبيقـا علــى الكــلام الــوارد فيــه ، ثم حكم بحكمه السابق وهــو حكــم فيــه تجــن واضــح ، واتــهام بغير دليل ، فالباب فــى جمــهرة أحكامــه يعتمــد علــى الشــواهد العربية الواضحة والمأثورة عن العــرب ، والنحــاة تكلمــوا بــهذه الأدلة و ما عدوا الحقيقــة فــى كلامــهم ، اللــهم إلا فــى بعــض تقديرات لصحة المعنى فى باب ظــن ، ولكــن لا يصــح أن نغمــض العين عما قام بــه النحــاة فــى شــرح هــذا البــاب ، وتحقيقــه ، وجعل طرقه ممهدة لدارسى العربيــة فــى يســر وســهولة ، ولــو اكتفينا بأساليبه الفصيحة الــواردة لكــان منــها الكثــير والكثــير ، ولكن الذى كدر على هذا النحوى ومــن أيــده أن اســتعمال البــاب قليل فى الأسلوب العربــى وهــو ســبب غموضــه ، ولكنــه فــى الحقيقة باب فى العربية أصيل ، وإليــك بيانــه .

صوره فى العربيــة

يأتى هذا الباب فى العربية علــى صــور كثــيرة ممــا يــدل على أصالة هذا الموضوع فى اللغة ودونك هــذه الصــور

الأولى : قد يكون العاملان فعليــن متصرفيــن نحــو قولــه تعالى : (آتونــى أفــرغ عليــه قطــرا)[1] فالعــاملان فــى الآيــة الكريمة هما : (آتونى) وهو ينصب مفعوليــن ، ولــم ينصــب إلا مفعولا واحدا ، وهو ياء المتكلم والعــامل الثــانى : (أفــرغ)

---

[1] الكهف ٩٦

وهو فعل متعد ويحتاج إلى مفعول به ، وليس معنا فى الآية إلا مفعول واحد وهو ، (قطرا) وقد تنازعه فى العمل العاملان السابقان ، وهذا دليل واضح على أصالة هذا الأسلوب فى العربية ، ومثل الآية السابقة قوله تعالى : (وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا)[1] فالعاملان هما : كان ، يقول ، وكل منهما يطلب مرفوعا له ، وليس فى الآية إلا مرفوع واحد وهو (سفيهنا) وهنا حدث التنازع فى العمل ، وحدث اختلاف نظرة علماء البلدين فى أى العاملين المتنازعين أولى بالعمل ، أنعمل الأول ونضمر فى الثانى ، أو نعكس فنعمل الثانى ونضمر فى الأول ، وهل الإضمار خاص بالمرفوع فقط أم يدخل فيه المنصوب ـ وهذا ما سنتعرض له تفصيلا ـ بعد عرض صور الباب .

الثانية : وقد يكونان وصفين عاملين بأن يكونا اسم فاعل نحو قول الشاعر:

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته   فلم أتخذ إلا فناءك موئلا[2]

فالعاملان : مغيثا ، مغنيا . وهما اسما فاعل من الفعل أغاث ، وأغنى وكل منهما يطلب مفعولا به له ، لأنه يعمل عمل فعله ، ولا معمول فى البيت إلا واحد فقط ، وهو (من)

---

[1] الجن ٤

[2] البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله . الفناء : الساحة ، الموئل : الملجأ والشاهد فيه : ما ذكرناه فى الشرح . وانظر ذلك العينى ٣/٢ والتصريح ٣١٦/١ وشرح الأشمونى ٢٠٢/٢ .

الموصولة وقد تنازعه كل من اسمى الفاعل السابقين ، أو اسمى مفعول نحو قول الشاعر :

قضى كل ذى دين غريمه وعزة ممطول معنى غريمها[1]

فالمعمول هو غريمها والعاملان هما : ممطول ، معنى وكل منهما يطلب المعمول السابق على أنه نائب فاعل ، لأن اسم المفعول مأخوذ من الفعل المبنى للمجهول ، وقاس النحاة على ما سبق باقى أنواع الوصف مثل اسم التفضيل نحو : محمد أحسن الناس ، وأحرصهم على العلم . فالعاملان هما أحسن ، أحرص والمعمول المطلوب لكل منهما : الجار والمجرور (على العلم) أو الصفة المشبهة نحو : محمد حذر وكريم أبوه. فأبوه معمول يطلبه كل من : حذر ، كريم على أنه فاعل لكل واحد منهما .

ثالثا : وقد يكون اسم فعل وفعل نحو قوله تعالى : (هاؤم اقرءوا كتابيه)[2] فالعاملان هما : هاؤم وهو اسم فعل بمعنى خذوا والفعل اقرءوا وهو فعل أمر وكل منهما يطلب كتابيه ليكون مفعولا به له .

رابعا : أو بين الفعل والمصدر كقول الشاعر :

---

[1] البيت لكثير وهو من الطويل فى ديوانه ١٧٧/١ والأشمونى ٢٠٢/٢ والدرر ١٤٦/٢ والهمع ١١١/٢ والتصريح ٣١٨/١ والعينى ٣/٣ وابن يعيش ٨/١ والشذور ٤٢١ . والشاهد ما ذكرنا فى الشرح

[2] الحاقة ١٩

لقد علمت أولى المغيرة أننى

لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا[١]

فالعاملان هما : أنكل وهو فعل مضارع ، والضرب وهو مصدر ، وكل واحد يطلب مفعولا به ، والمجود منهما واحد وهو " مسمعا " أو بين مصدرين قياسا على ما سبق نحو: عجبت من حبك وتقديرك عليا . " فمحمدا " مفعول به يطلبه كل من المصدرين : حبك ، تقديرك .

أو بين اسمى مصدر كقولك : من قبلة الرجل ولذته امرأته الوضوء. فالمفعول به هو " امرأته " وهو معمول يطلبه عاملان وهما اسم المصدر : قبله ، لذته . على أن الفعل اللذين أخذا منهما هما : قبل ، القز .

خامسا : وقد يكون التنازع بين أكثر من عاملين مع تعدد المتنازع فيه بعدد أقل من عدد العوامل وذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم : (تسبحون ، وتحمدون ، وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين)[٢] **فالعوامل ثلاثة : تسبحون ، تحمدون ، وتكبرون . والمعمولات : دبر ، وثلاثا وثلاثين . الأول ظرف ، والثانى مفعول مطلق .**

---

[١] البيت من الطويل لمالك بن زعينه أو المرار انظر فى ذلك الكتاب ٩٩/١ والمقتضب ١٤/١ والجمل ١٣٦ وابن يعيش ٦٤،٩/٦ والخزانة ٤٣٩/٣ والعينى ٥٠١،٤٠/٣ والهمع ٩٢/٢ والدرر ١٢٥/٢ والأشمونى ٢٨٤،١٠٠/٢ والشاهد فيه ما ذكرنا فى الشرح .

[٢] انظر صحيح البخارى باب الصلاة .

وقال الشاعر:

جئ ثم حالف وقف بالقوم إنهم

لمن أجاروا ذو عز بلا هون [١]

فالعوامل : جئ ، حالف ، قف . والمعمول هو : بالقوم ، فأعمل الأخير .

وقال الشاعر أيضا :

كساك ولم تستكسه فاشكرن له   أخ لك يعطيك الجزيل وناصر[٢]

فالعوامل : كساك ، تستكسه ، اشكرن . والمعمول هو: أخ . فأعمل الأول ، وأضمر في الباقي .

وبهذا العرض نستطيع أن نرد على من ادعى اضطراب هذا الباب وعقم الفائدة المحصلة منه إذ الوارد عن العرب منه كثرة ، يصح أن يبنى عليها القواعد ، ويبوب لها الباب ، وقد أحسن سيبويه (رحمه الله) حين أطلق على هذا الباب اسم[٣] "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد

---

[١] البيت من البسيط ، ولا يعرف قائله وانظر فى ذلك الأشمونى ٢٠٣/٢ ومعجم شواهد ٤٠٤/١ . والشاهد فيه : ما بسطناه فى الشرح

[٢] البيت من الطويل لأبى الأسود وهو فى ديوانه ٨٥ وفى التصريح ٣١٦/١ والأشمونى ٢٠٣/١ وانباه الزواه ٢٣/١ ودرة الغواص ٧١ وحماسة البحترى ١٤٩ مع نسبته إلى أبى الأسود الكنانى . تستكسه : تطلب منه الكسوة . والشاهد فيه ما ذكرناه فى الشرح .

[٣] الكتاب ٧٣/١ ، ٧٤

منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل بــه ، ومــا كــان نحــو ذلــك ".
ثم اقتصر فى أمثلته ، علــى نســق الفصيــح الــوارد بــأن يتقــدم عاملان ويتأخر معمول كل منهما يطلب لـــه ، ومثــل لذلــك بقولــه : ضربت ، وضربنى زيد ، وضربنى وضربــت زيــدا ، ثــم قــال : تحمل الاسم على الفعل الـــذى يليــه ، فالعــامل فــى اللفــظ أحــد الفعلين ، وأما فى المعنى فقد يعلـــم أن الأول قــد وقــع إلا أنـــه لا يعمل فى اسم واحد نصـــب ورفــع . ولــم يذكــر ســيبويه ثلاثـــة عوامل ، ولكن غيره أثبته وأورد الشـــواهد علــى صحتــه ، ومــن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومـــن هنــا نعلــم أن العوامــل فــى هذا الباب لا تزيد على ثلاثـــة خلافــا للتــبريزى[1] الــذى أجــاز أن يكون أربعة قياسا على ما سبق وهـــو رأى ضعيــف إذ أن العــبرة بالوارد عن العرب فى تعــثر القواعــد .

ولابد فى هذا البـــاب كمــا أشــار إلــى ذلــك ســيبويه أن يكون بين العاملين ارتبــاط مــن جهــة العمــل أو المعنــى ، وقــد تقدم العاملان على المعمول وهمـــا فعــلان متصرفــان أو وصفــان يشبهان الفعل كما تقــدم .

وعلى ذلك لا يدخل التــأكيد اللفظــى بــالفعل هــذا البــاب ، لأن الثانى فيهما لا يطلب معمولا وذلك مثــل قــول الشــاعر :

---

[1] حاشية الصبان ٩٨/١

فأين إلى أين النجاة ببغلتى ∴ أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس[1]

لأنه لو كان مـــن بـــاب الاعمـــال لأعمـــل الأول ، وأضمـــر الثانى أو أعمل الثانى ، وأضمر فـــى الأول وقـــال أتـــاك أتـــوك ، أو أتوك أتـــاك .

وكذلك بيت امرئ القيس عند البصريـــين وهـــو :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفانى ولم أطلب قليل من المال[2]

فالفعل الثانى : " أطلب " لا يصـــح أن يتوجـــه بـــالعمل إلـــى قليل وإلا ضاع مراد الشـــاعر ويكـــون المـــراد كفـــانى قليـــل مـــن المال ، ولـــم أطلـــب الملـــك ، وهـــو نقيـــض مطلـــوب الشـــاعر ، والواو عندهم للإســـتئناف .

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله واللاحقون : الأعداء المتربصون . والشاهد فيه : أتاك أتاك اللاحقون : حيث أنه أتى بالفعل الثانى على جهة التوكيد اللفظى ، وليس من باب التنازع وانظر الخزانة ٣٥٣/٢ والتصريح ٣١٨/١ والهمع ١٢٥،١١١/٥ والأشمونى ٩٨/٢ والدرر ١٤٥/٢ وابن الشجرى ٢٤٣/١

(٢) البيت من الطويل والشاهد فيه : كفانى ولم أطلب قليل . حيث فيه صورة التنازع ، ولكن المعنى عليه يفسد بضياع مقصود الشاعر ، خلافا للكوفيين كما وضحنا وانظر ديوانه صـــ٣٩ وشرح الأشمونى ٢٠١/١ ، ٤٠/٤ والكتاب ٤١/١ والمقتضب ٧٦/٤ والخصائص ٣٨٧/٢ والانصاف ٨٤ وابن يعيش ٧٩،٧٨/١ والهمع ١١٠/٢ والمغنى ٥٠٨،٢٥٦(٢٩٧،٢١٩)

قال سيبويه بعد إيـراده البيـت السـابق : " فإنمـا رفـع ، لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كـان المطلـوب عنـده الملـك وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصـب فسـد المعنـى.[١]

ويرى الكوفيون أن البيت من التنـازع ، والـواو للحـال ، والارتباط حاصل بينهما . قال فـى الـهمع[٢] : خلافـا لمـن جعلـه من باب التنازع ، واستدل به على حـذف المنصـوب مـن الثـانى الملغى أى أطلب بل هو فعل لازم لا مفعـول لـه أى كفـانى قليـل ولم أسع بدليل قوله فـى صـدره فلـو أن مـا أسـعى . وأيدهـم الفارسى وبعض المغاربة فى ذلـك .

والأصـح رأى البصرييـن ، إذ لا ارتبـاط بيـن العـاملين فيه ، وذلك مما يخرجه عن هـذا البـاب .

كذلـك لا يدخـل التنـازع بيـن الحرفيـن . قـال فـى التصريح[٣]: لأن الحروف لا دلالة لها علـى الحـدث حتـى تطلبـه المعمولات ، وأجاز ابـن العلـج التنـازع بيـن الحرفيـن مسـتدلا بقوله تعالى (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فـاتقوا النـار)[٤] فقـال : تنازع : إن ولم فى تفعلوا . وهذا رأى ضعيـف لفقـد الاتحـاد فـى المعنى بينهما ، إذ " أن " تطلب مثبتا ولم تطلـب منفيـا .

---

[١] شرح الأشمونى ٢٠١/١

[٢] ١١٠/١

[٣] ٣١٧/١

[٤] البقرة ٢٤

وقد أجاز ذلك أيضا الفارسى مستدلا بقـــول الشـــاعر :

حتى تراها وكأن وكأن   أعناقها مشددات تعرن[١]

فجعلــها مــن بــاب التنــازع ، ومنــع التوكيــد للعطــف بــالواو.[٢]

كذلك لا يقع التنازع بين حرف وغــيره مــن فعــل واســم ، وأجاز ابن عمرون[٣] بين لعل وعسى تقــول : لعــل وعســى زيــد أن يخرج . على إعمال الثانى ولعــل وعســى زيــدا خــارج علــى إعمال الأول ، ولكن ممــا يــرده : أن منصــوب عســى لا يحــذف وبين جامدين نحو : مــا أحســن وأجمــل العلــم ، أو بيــن جــامد وغيره نحو : أعجبتنـــى ونعــم الطــالب . وقــد أجــاز المــبرد[٤] الإعمال فى فعلــى التعجــب تقــول : مــا أحســن وأكــرم زيــدا ، وأحسن به وأجمـــل بعمـــرو ، واختــار هــذا الــرأى وأيــده ابــن مالك[٥] يشترط إعمال الثــانى تخلصــا مــن الفصــل فــى الفعــل الجامد لأنه ضعيــف.

---

(١) البيت من الرجز ولا يعرف قائله والشاهد فيه : وكأن وكأن أعناقها: حيث ادعى الفارس تنازع كأن وكأن فى أعناقها ، ولم يحصله من التوكيد اللفظى ، للعطف بالواو ، تصريح ٣١٧/١

(٢) التصريح ٣١٧/١

(٣) التصريح ٣١٧/١

(٤) شرح الأشمونى ٢٠٢/١

(٥) التسهيل ٨٦

فلو تأخر العامل وتقدم المعمول نحو : أيهم ضربت وأكرمت . فالجمهور يرى أن المفعول المقدم للفعل الذى بعده ، وقد استوفى مفعوله ، ثم جاز بعد ذلك عديله بالاستفهام ، ولكن بعض المغاربة قد أجازوه واستدلوا بقول الله تعالى : (بالمؤمنين رؤوف رحيم)[١] وأيد ذلك الرضى حيث قال : وقد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبا نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت.[٢]

ولكن الدمامينى[٣] يعقب على كلام الرضى بقوله : يلزم عليه عند إعمال الثانى تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ، وإن تقدم فى قوله تعالى : (أفلم يسيروا فى الأرض)[٤] فالهمزة واقعة فى الأصل بعد العاطف ، ولكنها قدمت عليه لفظا ، وهذا الحكم مقصور على الهمزة لا يتعداه لغيره. أما العامل المتوسط مثل ضربت عليا وأكرمت لأن الأول استقل به قبل مجئ الثانى ، خلافا للفارسى والمرادى[٥] حيث أجازاه . حكم التنازع مع السببى

يقول ابن مالك[٦] : (اذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير التوكيد) أو محتلفان بما تأخر عير السببى مرفوع عمل فيه أحدهما لا كلاهما)

---

[١] التوبة ١٢٨

[٢] الكافية

[٣] شرح التصريح ٣١٨/١

[٤] محمد ١٠

[٥] توضيح المقاصد صـ٧١/٢

[٦] التسهيل ص ٨٦

وبذلك اشترط ابن مالك فى التنازع فيه ان يكون غير سببى مرفوع ، وان كان أكثر النحويين لم يشترطوا هذا الشرط ، وأجازوا التنازع فيه نحو قولك : " محمد قام وقعد أخوه " قال العلامة الصبان[١]: وإنما منعوا ذلك : للزوم إسناد أحدهما الى السببى والآخر إلى ضميره ، فيلزم خلو رافع ضمير السببى من رابطه بالمبتدأ ومن السببى المرفوع قول الشاعر السابق:

قضى كل ذى دين فوفى غريمه   وعزة ممطول معنى غريمها[٢]

قال الاشمونى : وهؤلاء المانعون جعلوا السببى مبتدأ ، والعاملين قبله خبرين عنه وعلى ذلك (فأخوه) مبتدأ ، والجملتان قبله خبران عنه ، وغريمها نائب فاعل والخبر ممطول ، ومعنى حال - وقال الشيخ خالد الأزهرى[٣]: وفيه نظر ، لآن هذا يأتى فيما لو كان السببى منصوبا نحو : زيدا ضربت وأكرمت أخاه ، لأن أحد العاملين يعمل فى السببى والأخر يعمل فى ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتغيير السببى بالمرفوع قال : " ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد بن السيد البطليوسى من أن (غريمها) إن رفع بـ"معنى" يكون "ممطول" قد جرى غير على من هوله ، فيلزم ظهور الضمير ، وإن رفع بـ"ممطول" فهو خطا ؛ لأنه قد وصف " بمعنى " والاسم الذى يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز .

---

(١) م / ١٠١

(٢) سبق الحديث عنه فى ص

(٣) التصريح ٣١٧/١

مررت بضارب ظريف زيدا . ثم ذكر : أن غريمها : مبتدأ ثان مؤخـــر عن خبره ، وممطول ومعنى خبران أو معنى صفه له أو حـــال مـــن ضميره .

أن مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين ســـواء كان السببى مرفوعا أم منصوباً كوجود ضمير المبتدأ مع كل العطـــف بالفاء نحو : زيد يقوم بيقصر أبوه [١]

فقد يكون المتنازع فيه سببيا منصوبا ولا فساد ومرفوعا أيضا نحـو : زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه ولا فساد ، وقد يكون منصوبـــا وفيـــه فساد نحو : زيد ضربت وأهنت أخاه . فإذا وجد الضمير الرابط كفـــى ذلك ، ولا تنظر للسببى بأى حال كما ذكره الصبـــان ، والشـــاطبى [٢] يمنع التنازع فى السببى المنصوب ، وعلله :بأنك إن أعملـت الأول أو الثانى فلابد من ضمير يعود على السببى وضمير الســـببى لا يتقـــدم عندهم عليه ، ويقول ابن خروف ؛ لأنه لو كان عوضا مـــن اســـمين مضاف ومضاف إليه وهذا ما لا سبيل إليه ، أ.هـــ . فالوجه امتنـــاع التنازع فى السببى مطلقا ، وبذلك أيد الرأى الضعيف.

حكم الأسر الواقع بعد إلا فى التنازع

قال ابن مالك فى التسهيل [٣] : ما قام وقعد إلا زيد . محمـــول علـــى الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم " وعلى ذلك لا تنازع فى الإســـم المرفوع الواقع بعد "إلا" على الصحيح نحو قول الشاعر

---

[١] الصبان ١٠٣،١٠٢/٢

[٢] التصريح ٣١٩/١

[٣] ص ٨٦

ما صاب قلبى وأضناه وتيمه   إلا كواعب من ذهل بن شيبانا [١]

وقول الآخر

ما جاد رأيا ولا أجدى محاولة   إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا [٢]

وإنما ذلك من باب الحذف كما ذكر ابن مالك ، قال السيوطى [٣] : بل هو من باب الحذف العام ؛ لدلالة القرائن اللفظية والتقدير : " أحد " حذف واكتفى بقصده ودلالة النفى والإستثناء على حد " وما منا إلا له مقام معلوم " وقال فى التصريم [٤] : والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء العامل الملغى من الإيجاب ، ولزم فى نحو : ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب حاضر .

وقال فى الهمع [٥] : وقال أنه من باب التنازع وليس كالآية المذكورة ؛ لآن المحذوف فيها مبتدأ وهو جائز الحذف بخلافه فى المثال والبيتين فإنه فاعل ، ولا يجوز حذفه فتعين أن يكون من التنازع .

وانا ارى : أن الأمثلة السابقة من باب التنازع ، وان الفعلين السابقين لإلا تنازعا المرفوع فى الفاعلية ، لكل فعل منهما ، لأن

---

(١) البيت من البسيط لقريط بن أنيف وهو فى المضنى ٢٥٧:٢١(٢٢٠،٢٥) والإشمونى ٤٣/٤ واللسان (تيم ٢٤٢) وديوان الحماسة للمرزوقى ٢٣ ، والشاهد : إلا كواعب . حيث لاتنازع بعد إلا على رأى الكثرة من النحاة

(٢) البيت من الكامل لأبى طالب انظر العينى ٨/٤ والتصريم ٩٦/٢ وديوان ٤ والشاهد منه : ما جاد والآجدى إلا امرؤ. حيث رأى أكثر النحاة أن لا تنازع بعد إلا خلافا لبعضهم حيث جعلوه من التنازع ، وقد فصلنا ذلك فى الشرح .

(٣) الهمع ١١٠/٢

(٤) ص ٣١٩/١

(٥) ص ٢/١١٠

المعنى فيها موجه إلى المرفوع يطلبه على أنه فـــاعل ، وأن النفـــى والإستثناء فيهما معناه الإثبات فاذا كان فى النفى الإثبات تنازع فمـــن باب أولى مع إلا ، أما تقدير الحذف العام فما لايحتاج إلى تقدير أولـــى مما يحتاج إلى تقدير ، ولا يلزم منه إخلاء العامل الملغى من الإيجـاب ، لأن الإيجاب يشمل العاملين معا ، وأما ضمير الغيبة فيعـــود علـــى المتكلم المفهوم من ضميره ، ولا يلزم تقدير ضمير المتكلم فيه .

ولا تنازع أيضا بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور ، فلا بد مـــن ذكر العامليم كما لا يأتى التنازع فى التمييز ، وكذا الحـــال [١] خلافـــا لابن معط حيث أجازه فى الحال نحو : زرنى أزرك بطلا ، أو أكرمنـــى أكرمنى فرحا .

رأى علماء البلدين فى أحقية العامل للعمل

يتفق علماء البصرة والكوفة على وجوب إعـــال أحدهمـــا ، خلافـــا للفراء الكوفى الذى يرى أن العمل لهما ، ولكنهم اختلفوا فى الأولـــى بالعمل منهما ، وكل فريق على وجهة نظر يؤيدهـــا رايـــه ، ودونـــك التفصيل .

الأول : اختار البصريون العمـــل للثـــانى ، لقربـــه مـــن المعمـــول ، وسلامة من العطف قبل تمام المعطوف عليه ، ومـــن الفصـــل بيـــن العامل والمعمول بأجنى وأنه ليس فى أعمال الثانى دون الأول نقـــض معنى ، ألا ترى أنهم قالوا : حشنت بصدره وصدر زيد ، فيختـــارون إعمال الباء فى المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعـــل فيـــه ، لأنـــه أقرب منه إليه وليس فى إعمالها نقضض معنى فكان إعمالها أولـــى ،

---

[١] شرح الأشمونى ٢٠٨/١

وللقرب اثره الواضح فقد حملهم حتى قالوا " هذا جحر ضب خــرب " فأجروا ضب على خرب ، وهو فى الحقيقـــة صفــة للجحــر [١] لأن الضب لا يوصف بالخراب ، فهاهنا أولـــى ، ورأوا فــى كثــير مــن النصوص الواردة إعمال الثانى فى قوله تعالى [٢] " آتونى أفرغ عليــه قطرا " حيث أعمل الفعل الثانى " أفرغ " ولو أعمــــل الأول لقــال : " أفرغه عليه " وغير ذلك كثير . الإنصاف ٨٧ ، ٩٢س
قال سيبويه [٣] : " وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جــواره ، وأنــه لاينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيــد كمــا كان خشنت بصدره وصدر زيد ، وجه الكلام ، حي كــان الجــر فــى الأول ، وكانت الباء اقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقــض معنــى ، سووا بينهما فى الجر كما يستويان فى النصـــب ، ورأى البصريــون عمل الثانى فى النثر كالآية السابقة ، وقوله تعــال " هــاؤم اقــرءوا كتابيه " [٤] فأعمل الثانى وهو "اقرءوا " ولــو لأعمــل الأول لقــال : اقرءوه . وجاء فى الحديث الشريف [٥] " ونخلع ونترك من يفجــرك " فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير ، كما ذكر سيبويه فــى كتابه عن العرب : ضربونى وضربت قومك : حيث أعمــل الثــانى ، وأضمر فى الأول ضميره قبل الذكر ، وهذا جائز نقطت به العرب فــى

---

[١] الإنصاف ٩٢،٨٧

[٢] الكهف ٩٦

[٣] الكتاب ٧٤/١

[٤] الحاقة ١٩

[٥] حديث قنوت عمر الإقناع باب القنوت

هذا الباب ، مما يدل على جوازه ، وقال سيبويه :[١] " وانما كلامهم : ضربت وضربنى قومك ، واذا قلت . ضربنى ، لم يكن سبيل لـــلأول ، لأنك لا تقول ، ضربنى . وأنت تجعل المضمر جميعا ، ولـــو أعملـــت الأول لقلت مررت ومر بى يزيد . وإنما قبح هذا انهم جعلوا الأقـــرب أولى إذا لم ينقض المعنى ".

والإضمار قبل الذكر قد جاء أيضا فى غير هذا الباب نحو : ربه رجـلا ، ونعم رجلا المخلص ، كما أعمل العرب الثانى فى النظم أيضا كقــول الشاعر

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى .:. لغير جميل من خليلى مهمل [٢]

وقول الآخر

هويتنى وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالى [٣]

وقول الشاعر

وكمتا مدماة كأن متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب [٤]

وقال آخر

---

[١] الكتاب ٧٦/١

[٢] البيت من الطوبل ، ولم يعرف قائله انظر إلى المغنـــى ٤٨٩ (٢٩٦) والعينـــى ١٤/٣ والتصريـــح٣٢١/١ والـــهمع ١٠٩/١ ٢:١٠٩ والـــدرر ٤٥/١ ، ١٤٣/٢ والأشمونى ٦٠/٢ ، ١٠٤ والشاهدين : إعمال الثانى (أجف) دون الأول .

[٣] البيت من البسيط لأبى الفرج البغا وانظر فى ذلك . شرح الشـــمونى ١/ ٢٠٤ وابن الشجرى ٣١٤/٢ ومعجم شواهد العربية ٣١٤/١ والشاهدين : إعمال الثـــانى وهو (هويت)

[٤] البيت من الطويل للطفيل الغنوى فى ديوانه ص ٧ والإنصـــاف ٦٣ والكتـــاب ٧٧/١ والخيل الكمت : المشوبه بحمرة والمدماة : الشديدة الحمرة . استشـــعرت : لبست منه شعارا والشاهد : عمل الثانى (استشعرت) دون الأول جرى

ولكن نصنعا لو سببت وسبنى بنو عبد شمس من مناف وهاشم [١]

وقال رجل من باهله

ولقد أرى تغنى به سيفانة   تصبى الحليم ومثلها أصباه [٢]

وقد أعمل فى الجميع الثانى لقربه ، وأضمر فى الفعل الأول ضمير المرفوع وبهذه الدلالة السماعية والقياسية أثبتوا أن العمل للثانى دون الأول .

<u>الثانى</u> : يرى الكوفيون وقد عبر عنهم الكسائى [٣] إلى وجوب عمل الأول ، وحذف ضمير الرفع من الأول ، لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر قال الأنبارى موضحا دليل الكوفيين : " وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثانى وهو معالج للعمل كالفعل الثانى ، والأ أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى ، لقوة الإبتداء به ، ولهذا لا يجوز إلغاء " ظننت " إذا وقعت مبتدأ نحو : ظننت زيدا قائما .

بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو : زيدا ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وكذلك لا يجوز إلغاء "كان" إذا وقعت مبتدأ نحو : كان زيد قائم . فدل على أن الإبتداء له أثر فى تقوية عمل الفعل ، واستدل الكوفيون على مذهبهم بأن النقل عن العرب قد ورد بأعمال الأول كقول الشاعر

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه ٨٤٤ وانظر إلى الكتاب ٧٩/١ والمقتضب ٧٤/٤ والسبع الطوال ٦٣ والجمل للزجاجي ١٢٧ والإنصاف ٨٧ وابن يعيش ٧٨/١ ومعجم شواهد العربية ص ٣٦٤/١ والشاهدين : سببت وسبنى بنو عبد شمس

(٢) البيت من الكامل لرجل من باهله والبيت من الخمسين التى لا يعرف قائلها ، وانظر إلى الكتاب ٧٧/١ والمقتضب ٧٥/٤ والإنصاف ٨٩ ومعجم شواهد العربية ٤١٦/١ والشاهدين : أرى ، تغنى سيفانه . حيث أعمل الثانى

(٣) الهمع ١٠٩/٢ وتوضيح المقاصد ٦٧/٢ وشرح الأشمونى ٢٠١/١

فرد على الفؤاد هوى عميدا   وسوئل لو بين لنا السؤالا[١]

وقد تغنى بها ونرى عصورا   بها يقتدننا الخرد الخدالا

وقول الشاعر الآخر

ولما أن تحمل آل ليلى   سمعت بينهم نعت الغرابا [٢]

وقول الشاعر

تعفق بالأرطى لها وأرادها   رجال فبذت نبلهم وكليب [٣]

فأعمل الفعل الأول فى البيت الأول ، ولذلك نصف " الخرد الجذالا " ولو أعمل الفعل الثانى لقال : تقتادنا الخرد الخدال بالرفع .

وفى البيت الثانى أعمل الأول ، ولذلك يصف : الغراب ، ولو أعمل الثانى لوجب أن يرفع .

أما اليت الثالث فقد امتنع عن الإضمار فى الأول (تعفق) وحذفه فرارا من الإضمار قبل الذكر ، ولم يعمل الأول وإلا لأضمر فى الثانى فيقول : أرادوها .[٤]

الثالث : وذهب الفراء إلى رأى [٥] تفرد به عن أهل البلدين بأن قال : إن اتفق العاملان فى طلب المرفوع فالعمل لهما ، ولا إضمار نحو :

---

[١] البيت من الوافر للمرار الأسدى وقيل لعمر بن أبى ربيعة وانظر الكتاب ٤٠/١ والمقتضب ٧٦/٤ ، ٧٧ والجمل للزجاجى ١٢٨ والإنصاف ٨٦ والشاهدين : ما ذكرناه فى الشرح .

[٢] البيت من الرامز ، ولم اهتد إلى قائله ، وانظر الى الإنصاف ص ٨٦ والشاهدين : سمعت بينهم نعت الغرابا . حيث أعمل الفعل الأول ، مما يدل على أن الأحسن إعماله فى التنازع .

[٣] البيت من الطويل لعلقمه الفحل وانظر العينى ١٥/٣ والأشمونى ٢٠٤/١ والمقرب ٥٤ والمفضليات ٣٩٣ وديوانه ١٣٢ اللغة : تصفق : استتر الأرطى : جمع أرطاه وهى التى يدبغ بها بذت : غلبت كليب : جمع كلب والشاهدين : ما بيناه فى الشرح

[٤] انظر الإنصاف ص ٨٣-٨٥

[٥] شرح الأشمونى ٢٠٤/١

يحسن ويسيء ابناكا ، وإن اختلفا أضمرته مؤخرا نحـــو : ضربنـــي وضربت زيداً هو ، ولكن الفراء بمذهبه هذا قد أباح اجتماع عـــاملين على معمول واحد ، أو جعل العمل لمجموعهما ، وهذا قـــول بمـــا لا نظير له ، والعوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماعهما على شيء واحـد وهذا مما يضعف ما ذهب إليه ، وقال بعض النحاة : إنهما يتســـاويان فى العمل ، فاختر منهما ما تريد كما روى للفراء آراء مخالفة .

الرابع : فصل أبوذر الخشنى [١] فقال : إن كان إعمال الثانى يـــؤدى إلى الإضمار فى الأول فيختار إعمال الأول ، وإلا فيختار إعمال الثانى كما نقله المرادى ، ولكن السيوطى فينقل عنه مذهبـــه [٢] فيقـــول : الأحسن إعمال الأول حينئذ فراراً من حذف الفاعل ، ومـــن الإضمـــار قبل الذكر ، كما اضطرب النقل عن الفراء فقالوا عنه بوجوب عمـــل الأول ، وقيل : بجواز إعمال الثانى قياساً ويضمر فـــى الأول بشـــرط تأخر الضمير نحو : ضربنى وضربت زيداً هو ، كما نقل عنه قولـــه : أنه يقتصر فى ذلك على السماع ولا يكون قياساً وهى روايات نقلـــها السيوطى [٣] فى الهمع واسند للناظم .

رأى البصريين فى ادلة الكوفيين

يرى البصريون أن ما استدل به علماء الكوفيين فى إعمـــال الأول ، لسبقه ، وأنه يلزم على إعمال الثانى الإضمار قبل الذكر ، ويحذفـــون الفاعل المضمر مع الأول ، بأن حذف الفاعل اشنع من الإضمار قبـــل الذكر ، لأن هذا الممنوع قد ورد عن العرب فى هذا الباب ، فلا يجـــوز

---

[١] توضيح المقاصد ٦٥/٢

[٢] الهمع جـ ٢ ص ١٠٩

[٣] الهمع جـ ٢ ص ١٠٩

دعوى المنع ، وأن ما استدلوا به من ذلك مـــردود ، لأن مـــا بعـــده يفسره ، إذ قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان من الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب قـــال الله تعـــالى : " والحـــافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات " [١] فلـــم يعمـــل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه بما من قبل ، ولعلم المخـــاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأول ، وقال الله تعالى : " إن الله بـــرىء من المشركين ورسوله " [٢] فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خـــبر الثانى ؛ لعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى ذلك [٣]

والشواهد كثيرة فى ذلك مما أوردنا بما يدل على أن الإضمـــار قبـــل الذكر هنا جائز ، لأن الذى بعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عـــدم تقدم ذكر المظهر ، بدلالة الحال عليه كما فى قوله تعـــالى : " حتـــى توارت بالحجاب " [٤] يعنى الشمس . وإن لم يجر لها ذكـــر ؛ لدلالـــة الحال ، فلأن يجوز هنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ، وبدلالـــة اللفظ من باب أولى ، وأما الأبيات التى استدلوا بها ، فإن الإضمـــار موجود فى القعل الأول منها ، وأما البيت الأخير وقـــد اســـتدل بـــه الكسائى ، فإن الفاعل فى (تصفـــق) ضمـــير مســـتتر ، والفعـــل (أرادها) فيه ضمير يعود على مفرد ويعود على الجماعة ، وهذا جـــائز أن نعبر عن الجماعة بضمير الواحد كما هنا ، أو الضمير يعود علـــى الصياد ، والبيت يخرج بذلك من التنازع ، ويبطل استدلال الكسائى به

---

[١] الأحزاب ٣٥

[٢] التوبة ٣

[٣] المسألة ١٣ من الإنصاف

[٤] ص ٣٢

دعواه ، أما نية الفرد فى الأحوال كلها فهذا جائز فى البيت تقـــول :
هو جنى وضربت الزيدين ، كأنك قلت : ضربنى من . فعلى هذا كـــأن
قال : تعفق من ثم ، والضمير فى لها ، وأرادوها للبقـــرة – وتعفـــق
استتر والضمير فيه : للصياد .[1]

وأرى

أن هذا الخلاف فى اختيار الأولى للعمل ، مـــن الأول أو الثـــانى ، لا
يفيد الأسلوب ، وليس فيه فائدة تذكره ، ويظهر أن العصبيـــة بيـــن
البلدين هى التى أذكت هذا الإختلاف ، وجعلت منه صورة مضطربـة ،
ولو أحلنا القضية إلى المتكلم وقصده لأرحنا أنفسنا من هذا العنـــاء ،
وذاك الجدل الشديد ، فإن قصد المتكلم عمل الأول والأخير ، أو الثانى
فلاغبار وبذلك ننهى إشكال هذه القضية للمركب الخبرى العامل .

حكم إضمار المنصوب

قلنا سابقاً إن المرفوع إن أعملت الثانى بـــه ، أضمـــرت فـــى الأول
ضميره على رأى البصريين أو حذفته علـــى رأى الكوفييـــن نحـــو :
ضرب وقهم محمد ، وإن أعملت الأول أضمرت فـــى الثـــانى ضمـــير
المرفوع على رأى البلدين .

فإن كان المعمول منصوباً نحو : علمـــت وشـــرحت الـــدرس . فـــإن
أعملت الثانى فلا تضمر فى الأول ضمير المنصـــوب ، وإن أعملـــت
الأول جاز إضمار المنصوب فى الثانى تقول : ضربت وضربنى محمـد
، ومررت ومر بى عمرو ، فلا يجوز ضربته وضربنـــى محمـــد ، ولا
مررت به ومر بى عمرو ؛ لأنه حينئـــذ فضلـــه ، فـــلا حاجـــة إلـــى

[1] العينى ١٠٣/٢ وشرح الأشمونى ٢٠٤/١

إضمارهما قبل الذكر ، ونقول : ضربنى وضربته علــى ، ومــر بــى ومررت بهما أخواك ، ومنه قول الشاعر:

إذا هى لم تستك بعود أراكه   تنخل فاستاكت به عود إسحل [١]

ويجوز أيضاً حذفه ؛ لأنه فضله بدليل قول الشاعر

بعكاظ يعشى الناظرين   إذا هم لمحوا اشعاعه [٢]

وبعض النحاة يرى أنه لا يجوز حذفه فــى النــثر ، وإنمــا يجــوز لضرورة الشعر فقط كالبيت السابق ؛ لأن فى حذفــه تهيئــة العــامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض ، إذ لا يترتب على لزوم الإضمار قبل الذكر .

فإن كان فى منصوب كان وظن وأخواتهما نحو : كنت وكــان محمــد قائماً إياه ، وظننى وظننت علياً إياه بالتأخير ، ويجوز التقديــم بــأن نقول : كنت إياه وكان محمد قائما ، وظننت إياه وظننت عليا عالمــا . ولا يجوز حذفه عند البصريين ، لأن كان فى الأصل عمدة ، لذلــك لا يجوز حذفه ، أما الكوفيون فيجيزون الحذف له ، لأنه مدلول عليــه بالمفسر ، وحذف المعمول لدليل جائز حتى فى بــاب كــان وظــن ، ولسلامته من الإضمار – قبل الذكر ومن الفصل ، وهذا الرأى الكوفى

---

[١] البيت من الطويل لعمر بن ربيعة فى ديوان ٤٩٠ والأصح نسبته لطفيل الفتوى فى ديوانه ٣٧ فى الكتاب ٧٨/١ وشرح الأشمونى ٢٠٥/١ والشاهدين : تنخــل . استاكت . عود . حيث أعمل الثانى وأضمر فى الأول ضميره .

[٢] البيت من مجزوء الكامل لعاتكة بنت عبدالمطلب فى المقــرب ٥٤ والشــذوذ ٤٢٤ والمغنى ٦١١ والعينى ١١/٣ والتصريم ٣٢٠/١ والــهمع ١٠٩/٢ والــدرر ١٤٢/٢ والأشمونى ١٠٦/٢ والشاهد منه : يعشى لمحوا شعاعه . حيــث أعمــل الأول ولم يضمر فى الثانى ضميره المنصوب

قوى ، فالحذف مطلقاً جائز لدليل ، فلا يجوز منعه مع وجود المفسر [١] ، وهو يطابق نوعاً وعدداً ومرجعاً للضمير .

فإن كان تقديراً لا يطابق المفسر أو المخبر عنه وجب عند البصريين العدول عن الإضمار إلى الإظهار ، وتخرج المسألة من باب التنازع نحو : أظن ويظنانى أخا زيداً وعمرا أخوين فى الرخاء . على إعمال الأول ، فزيداً وعمراً أخوين مفعولا أظن ، وأخا : ثانى مفعولى : يظنانى . وجيء به مظهراً ؛ لتعذر إضماره ؛ لأنه لو أضمر فإما أن يضمر مفرداً مراعاة للمخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظنانى فيخالف مفسره – وهو أخوين – فى التثنية ، وإما أن يثنى مراعاة للمفسر ، فيخالف المخبر عنه ، ولكلاهما ممتنع عند البصريين وكذا الحكم لو أعملت الثانى نحو : يظنانى واظن الزيدين أخوين أخا – هذا رأى البصريين .

وأما الكوفيون [٢] فيجيزون الإضمار على وفق المخبر عنه نحو : أظن وتظنانى إياه الزيدين أخوين عند إعمال الأول ، وإهمال الثانى ، وأجازوا أيضاً مع ما سبق الحذف ؛ لأنه فضله مع وجود المفسر نحو : أظن ويظنانى الزيدين أخوين ، وهذا رأى جيد يدل على عمق نظرة الكوفيين ، وعلى رأيهم فإن القضية مازالت باقية فى باب التنازع .

---

[١] شرح الأشمونى ٢٠٦/١، ٢٠٧

[٢] همع الهوامع ١٠٩/٢ ، ١١٠

وإنما لجأ البصريون [١] إلى الظاهر ، لأنه لا يحتاج إلى مفسر ، وهو (أخا) وهو موافق للمخبر عنه ، ولا يضر مخالفته للمفسر وهـــو " أخوين " لأنه اسم ظاهر ، لا يحتاج إلى مرجع يفسره ، وقـــد تنـــازع هنا العاملان " الزيدين " فالأول يطلبه مفعولاً والثانى يطلبه فـــاعلاً ، فأعمل الأول ونصب به الإسمين ، واضمر فى الثانى ضمير الزيديـــن وهو الألف وبقى علينا المفعول الثانى يحتاج إلى إضماره ، وهو مـــا تعذر فقدر اسماً ظاهراً .

المركب المقصود به التعجب

التعجب : انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر خفى سببه ، فـــهو معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل ســـببه ويقـــل فـــى العادة وجود مثله قال ابن يعش : [٢] كالدهش والحيرة ومثال ذلك أنا لو رأينا طائراً يطير لم تتعجب منه لجرى ذلك على العادة ، ولو كـــان غير ذى جناح لوقع التعجب منه ، لأن خرج عن العادة وخفى ســـبب الطيران ، ولهذا المعنى لا يصح التعجب من القديم ســـبحانه ، لأنـــه عالم لا يخفى عليه شىء .

وما وضع للتعجب صيغتان قياسيتان تدخل فى نطاق المركب الخـــبرى بنوعية وهما : ما أفعله ، وأفعل به . والفعل فيها غير متصرف نحـــو : ما أحسن العلم ، وأحسن بالأخلاق . وهذان الفعـــلان كمـــا يقـــول الرضى : [٣] ((إن هذه الأفعال ليست موضوعه للتعجب بل استعملت

---

[١] التصريم ٣١٨/١

[٢] شرح المفصل ٧ - ١٤٢

[٣] الكافية ٢ - ٣٠٧

لذلك بعد الوضع ، وأما نحو : تعجبت وعجبت فهو وإن كـــان فعــلاً فليس للأنشاء أى لإن هاتين الصيغتين أصبحتا لأنشاء التعجب بــها ، وليس الفعل بمحض الدعاء ، وإنما يتضمن معنى الإنشـــاء ، يقــول سيبويه : [١] ((هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعـل ، ولم يتمكن تمكنه))

وذلك قولك : ما أحسن عبدالله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شـىء أحسن عبدالله ، ودخل معنى التعجب ، وهذا تمشيل ولم يتكلم به))

والتعجب بالفعل يلزم طريقت واحدة ، لأن معناه لا يختلف بـــاختلاف الأزمنة لذلك وجب الوقوف به عند الصيغتين القياســـيتن ، إذ همــا كالمثل الوارد عن العرب ، والأمثلة لا تغير ، فوجب أن تبقى صيغتــها بدون تغيير ، وهاتان الصيغتان تدخلان فى نطاق المركب الخبرى فــى اللفظ ، الإنشائى معنى ، لماطرأ عليه من معنى إنشاء التعجب بــها [٢] وسأوضح لك آراء العلماء فى هاتين الصيغتين تفصيلاً ، وإليك البيان بـــ

١- صيغة : ما أفعله

وهذه الصيغة تتركب من ثلاثة أجزاء : ما ، والفعل بعدها ((أفعَــل ، والمفعول به الذى يلى الفعل نحو : ما أعظم الأخـــلاق ، ومـــا أروع الإيمان .

---

[١] الكتاب ١ - ٧٣

[٢] جامعة الصبان ٣ - ١٨

أولاً : ((ما)) أتفق علماء البلدين على [١] أنها اسم لعـود الضمـير من أفعل إليها والضمير ر يعدد إلا على الأسماء وعلى أنـها مبتـدأ واجب التقديم ، لأنه فى كلام جرى مجرى المثل ، فلزم طريق واحـدة ، وهى مجردة من العوامل اللفظية الأصلية ليسند إليـها حكـم هـى موضوع هذا الحكم ، ثم اختلفت أهل البلدين فى حقيقتها

أ – قال سيبويه إنها نكرة تامة [٢] بمعنى شىء أى غـير موصوفـة بالجملة التى بعدها وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه فـى أمر ظاهر المزية ، وهذا يناسبه التنكر . وهى عنده مبتـدأ ، والـذى سوغ الابتداء بها تضمنتها معنى التعجب والجملة التى بعدها جملـة فعلية فى محل رفع خبر هذا المبتدأ ، والمناسب للتعجب قصد الإبـهام ، إذا التعجب خفاء السبب ، والإيهام يناسـب الخفـاء ، والمقصـود بالتركيب هنا الأن إنشاء التعجب لا الإخبار بـه قـال الرضـى : [٣] ((معنى ما أحسن زيدا فى الأصل شىء من الأشياء لا أعرفـه جعـل زيداً حسناً ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحى عنـه معنـى الجعـل فجاز استعماله فى التعجب عن شىء يستحيل كونه بجعل جاعل نحـو : ما أقدر الله وما أعلمه . وذلك لأنه أقتصر من اللفظ علـى ثمرتـه وهى التعجب من الشىء سواء كان مجعولاً وله سبب أولاً)) .

---

[١] شرح الاستونى ٢ – ٣٦٣

[٢] شرح الأشمونى ٢ – ٣٦٣

[٣] الكافية ٢– ٣٠٩

قال ابن يعيش ١٤٣ : [1] ((فإن قيل : ولم حصو التعجب ((بمـــا)) دون غيرها من الأسماء . قبل : لا بها مها والشيء إذا أبـــهم كـــان أفخم لمعناه ، وكانت النفس متشوقه إليه ، لاحتماله أموراً فإن قيـل : فإذا قلتم : إن تقدير : ما أحسن زيداً شـــيء أحســن وأصـــاره إلـــى الحسن فهلا استعمل الأصل الذى هو شيء ، فالجواب : أنه لو قيـل : شيء أحسن لم يفهم منه التعجب ، لأن شيئاً وإن كان فيه إبـــهام ، إلا أن ((ما)) أشد إبهاما ، والمتعجب معظم الأمر ، فـــإذا قـــال : مـــا أحسن زيداً فقد جعل الأشياء التى يقع بها الحسن متكاملة فيـــه ولـــو قال شيء أحسن زيداً كان قد قصر حســنة علــى جهــة دون ســائر الجهات ، لأن الشيء قد يستعمل للقليـــل)) وبذلـك أجـاد العـــرض والتوجيه .

قال السيوطى : [2] والأصح أنها نكرة تامة بمعنـــى شـــيء ، خبريـــة قصد بها الإبهام ثم الاعلام بإيقاع الفعل على المتعجب منه لا قتضـــاء التعجب ذلك .

ويرى الفراء الكونى : [3] أن (ما) هنا اســـتفهمية وهـــى مشـــوبة بتعجب ، قال الدمايني : استفهامية هى فى الأصل ، ثـــم نقلـــت إلـــى إنشاء التعجب ثم قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى ، لأن شـــأن

---

[1] ٧ - ١٤٣

[2] الهمع ٢ - ٩٠

[3] شرح الأسمونى ٢ - ٣٦٣

المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى : ((ما لى لا أرى الهدهد)) [١] .

قال السيوطى شارقاً رأى الغراء : ((وقيل استفهامية دخلها معنى التعجب لأجماعهم على ذلك فى ((أى رجل زيد)) ورد : بأن مثل ذلك لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو : وأصحاب المينمه [٢]ما أصحاب المنية ، و ((ما)) ملازمة للفعل ، وبأنها لو كانت كذلك جاز أن تخلفها ((أى)) كما جاز ذلك فى يا سيدا ما أنت من سيد)) .

قال الراضى : وقال الفراء وابن درستويه : (ما) استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوى حيث المعنى ، لأنه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى : [٣] وما أدراك ما يوم الدين وأتدرى من هو ، الله دره أى رجل كان ، قال :

ـــــــ ولله عينا حبته أيمانى [٤]

قيل : مذهبه صفيف من حيث أنه نقل من معنى الاستفهام إلى التعجب فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت)) .

---

[١] النمل ٢٠

[٢] الواقعة ٨

[٣] الكافة ٢ - ٣١٠

[٤] البث من الطويل للراعى والشاقية : أيما للاستفهام التعجب ما نظرنا الكتاب ١ - ٣٠٢ ، والهمع ١ - ٩٣ والدرر ١ - ٧١ والأشمونى ١ - ١٦٨ - ٢ - ٢٦٢ والحمامة للرزوقى ١٥٠٢ .

وعلى رأى الفراء : الجملة الفعلية التى بعدها (ما) فى محل رفـــع خبر عنها ويتبين لنا ضعف ما ذهب إليه ، كما وضحه الرضى .

وقال الأخفش : هى معرفة ناقصة بمعنى الذى ، وما بعدهــا صلــة ، فلا موضع له ، وهذا هو المشهور من مذهبه ، فإنه استبعد أن تكـون أسمأنا ما غير استفهام ولا جزاء ، بل هى عنده اسم موصول بمعنـــى الذى ، وجملة التعجب لا محل لها صلة الموصل ، والخبر محـــذوف وجوباً : أى شىء عظيم والتقدير : التى أحسن العلم شىء فـــى مـــا أحسن المعلم . وعليه جماعة من الكوفيين ، واصبح من يقول بـــهذا الرأى بأنه مثل : حسبك . فهو مبتدأ لا خبر له ، لأن فيه معنى النـــهى فكانت (ما) كذلك . لقد اضطرب مذهب الأخفش فى حقيقـــة (مـــا) فقد قال بما سبق ، وحكى عنه ابن ورستويه خلاف ذلك بأن قال : ان الأخفش كان يقول مرة (ما) فى التعجب بمعنى الذى ، إلا أنـــه لـــم يؤت لها بصلة ، ومرة يقول : هى الموصوفة إلا أنه لم يـــؤت بـــها بصفة ، وذلك لما أريد بها من الابهام والفعل بعدها وما اتصل به فـــى موضع الخبر ، وهذا قريب من مذهـــب [١] ســـيبويه والبصريـــن ، ويحكى عنه الاشمونى مذهبه بأنه يرى أن (ما) اسم موصـــول ، أو نكره ناقصه وجوباً تقديره : عظيم .

وقد حكم ابن يعيش [٢] بالضعف على مذهبه هذا لأسباب هى : —

الأول : حذف الخبر لا يجوز إلا بدليل يدل علية بعد حذفه ، ولا دليـــل هنا حتى يسوغ حذفه .

---

(١) ابن يسن ١٤٩ - ٧

(٢) ١٤٩ - ٧ شرح الفصل

الثانى : تقديره الخبر بكلمة ((شىء)) لا يعبر فـى قصـد التعجـب وسببه ، فلا بد من تقدير زائد الفائده ، وإلا كان الخبر بعيـداً عـن الفائدة المرتجاة منه .

الثالث : أن باب التعجب باب إبهام ، والصلة موضحة للموصول ففيه نقص لما اعتزموه فى باب التعجب من إرادة الإبهام .

وأصح هذه المذاهب إقوها مذهب سيبوبه والبصريين ، لأن معنـى الباب وهو التعجب من شىء جاوز الحد المألوف ، وخرج كما عليـه العادة ، مما يجعل الإنسان لا يحيط بوصفـة ، ولا يعـرف حقيقتـه متعجب منه وقديماً قيل إذا عرف السبب بطل العجب ، فضلاً عن عدم (إدعاء حذف الخبر بلا دليل يدل عليه .

أما رأى الفراء ومن ابتعد كابن درسنتويه فهو رأى قوى فى معناه إذ معنى : ما أجمل عليه أى رجل على إذا أردت أنه رجل نافع وعظيـم ، ولكن الذى يضعفه أن (ما) الاستفهام بعد كليهما الجملة الاسـمية ، وقول الفراء :[1] إن أفعل بعدها يستلزم أن يكون مضافاً إليه ، قـال ابن يعيش : وما ذكره أى الفراء من أن (ما) استفهام بعيد جـداً ، لأن التعجب خبر محض يحسن فى جوابه صدق أو كذب ، والمتكلـم لا يسأل المخاطب عن الشىء الذى جعله حسناً وإنما يخبره بأنه حسن ، ولو كانت (ما) استفهاماً لـم يسـغ فيـها صـدق أو كـذب ، لأن الاستفهام ليس بخبر . فاعرفه)) .

(١) ٧ - ١٤٩

وقال المرادى : [١] ومذهب الأخفش . يستلزم مخالفة النظـــائر مـــن وجهين : –

أحدهما : تقدم الافهام وتأخر الابهام ، والمعتاد فيما تضمن من الكـلام إفهاماً وإبهاماً أن يقدم الإبهام . اى ثم ياتى التوضيح له بالأفهام .

والثانى : التزام حذف الخبر دون شئ سد مسده .

وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية وهـذا يـرد : بـأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو : [٢]ما أصحـــاب الميمنة . و ((ما)) المشار إليها مخصوصة بالأفعال / وبأنـــها لـــو كان فيها معنى الاستفهام ، لجاز أن يخلفها أى ، وبأن قصد التعجـــب (بما أفعله) مجمع عليه ، والاستفهام زيادة لا دليل عليه فلا يلتفـــت إليه)) . ١ هـــ قال فى التصريح [٣] .

((والأصح ما ذهب إليه سيبوية وأصحابـــه ، لأن قصـــد المتعجـــب الإعلام بأن المتعجب منه ذو ضربه إدراكها جلى ، وسبب الإختصاص بها حتى ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكرة غـــير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلؤ بإفهام ، ولا شك أن الافهام حـــاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه ، إذ لا يكون مختصاً فتعين كون الباقى ، وهو ((ما)٩ مقضيا للإبهام)) [٤].

---

[١] توضيح المقاصد٣ – ٥٥ ، ٥٦

[٢] الواقعة ٨

[٣] ٢ – ٨٧

[٤] التبصرة والتذكرة ١ – ٢٦٥

وبهذا العرض الواسع لأقوال العلماء يتبين لنا أن (ما) نكره ناقصة ، وقيل معرفة ناقصة بمعنى الذى أو نكره ناقصة وقيل : استفهامية ، وقد بينا ضعف هذه الآراء .

٢- أفعل . فى التعجب نحو : ما أحسن بكرا

وقد أختلف علماء البلدين فى حقيقة ((أفعل)) فى التعجب ، فذهب البصريون إلى أنها فعل ماض ، وإليه ذهب الكسائى من الكوفيين ، ورأى الكوفيون أنها اسم .

أما الكوفيون فاصتجوا على رأيهم بالاسميه لأفعل ، بالأدلة الآتية :

أولا : أن ((أفعل)) فى التعجب جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما ثبت أنه جامد ، وجب أن نجكم على ((أفعل)) بالأسمية وفتحتة فتحة إعراب كالفتحة فى محمد عندك ، لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبة ، وهى وصف للتعجب منه لا بضميره ،

ثانيا : ((أفعل)) فى التعجب يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء قال الشاعر

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا   من هاؤليائكن الضال والسمر [1]

---

[1] البيت لكامل الثقافى وهو من البسيط أنظر اللسان (فلح) وأن يقس ١٠٤٢ والأنقاص ١٢٧ والاشمونى ٢- ٣٦٣ والمعنى ٩٣٧ والخزانة ٤٥ ، ٤ - ٩٥ ولا نا : جميع غزال وأصله ولد الظبية : شدن من باب قعد أى قوى واستغنى عن أمه . الضال : السدر البرى جمع ضاله ، والسمر : شجر الطلح واحده سمرة . الشاهد فيه (أمبلح) مصغرة

فأميلح : تصغير أملح ، وقد جاء ذلك كثيراً فى الشعر وسعة الكـــلام فيدل على اسميته ، مد غزلانا منصوب على أنه شبه بالمفعول به .

ثالثا : ومما يؤيد اسمية ((أفعل)) فى التعجب أنه تصح عينه نحـو : ما أقومه ، ولا أبيعه ، كما تصح العين فى الأسم فى نحو ، هذا أقـــوم منك وأبيع منك)) ولو كان فعلا لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفا ، كمـا قلبت من الفعل فى نحو : قام ، باع ، أقام ، أباع ، فى قولهم : أبعـت الشىء)) إذا عرضتَه للبيع ، وإذا كان قد أجرى مجرى الأســم فــى التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير ، وجب أن يكون اسما .

رابعا : ومما يدل على أنه ليس بفعل فاساد تقديرهم لصيغته فقد قــال البصريون فى : ما أجمل محمدا . التقدير : شــىء أجمــل محمـــدا ، قولهم : ما أعظم الله ولو كان التقدير كما زعموا : شىء أعظـم ، الله تعالى عظيم لا بجعل جاعل وقال الشاعر :

ما أقدر الله أن يدنى على شخط من داره الحزن ممن داره صول [١]

ولو كان تقديره : شىء أقدر الله ترتب عليه أن الله قادر بجعل جـاعل وهذا مستحيل فى حق الله تعالى ، فوجب أن تكون اسما [٢] .

وأما البصريون والكسائى وهشام فيرون أن ((أفعل)) فى التعجـــب فعل للأدلة الآتية :

---

(١) البيت من البسيط لحندج بن حندج وهـــو فـى حماسـة المزروقــى ١٨٢٨ والاشمونى رقم ٤١ والانصاف ١٢٨ والشحط البعد ، الحزن : موضع بعينة فــى بلاد بخبر ، صول : مدينة ببلاد الخرز . والشاهد : ما أقدر كما وضحنا

(٢) هذه الأدلة ملخصة من كتاب الأنصاف بتصرف ص ١٢٦ – ٢٩

أولاً : لزومه مع يأء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرنى إلى رحمــــة الله ، وما أجملنى فى عينك ، وما أظننى عندك ، ونـــون الوقايـــة لا تدخل إلا على الفعل لتقيه من الكسر ، فلو لم يكن أفعل فى التعجـــب فعلاً لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولـــها علـــى ســـائر الأفعـــال ، ودخولها على الأسماء شاذ .

الثانى : أنه ينصب المعارف والنكرات نحو : ما أجمل الأخلاق ، ومـــا أحسن كتاباً اشتريته ، وأفعل إذا كان اســـماً لا ينصـــب إلا النكـــرات خاصة على التمييز نحو قولك : على أكبر منك ســـناً ، وأكـــثر منـــك علماً)) فلو جعلته معرفاً بأل نحو : أكثر منك العلـــم ، وأكـــبر منـــك الشيء لم يجز ، ولما جاز أن يقال ما أكبر السن له ، وما أكثر العلـــم له ، دل على أنه فعل .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، ولا وجه لبنائه إلا بأنه فعل مـــاضى ، إذ لو كان اسماً لا رتفع لكونه خبراً (ما) على المذهبيين ، فلزومـــة الفتح دليل على أنه فعل ماض .

موقف الكوفيين من البصريين

لا يسلم الكوفيون للبصريـــن أدلتـــهم ، وإنمـــا اعـــترضوا عليـــها ، ونقضوها دليلاً تكون دليل بأن قالوا : نون الوقاية دخلت على الاســـم فى نحو : قدنى ، وقطنى أى حسبى وما حكم أحد بفعليتـــها ، فكيـــف تستدلون بهذا الدليل الذى يشمل الأفعال والاسماء كما قالوا أيضـــاً : بأن أفعل وهواسم نصب المعرفة كما نصب النكرة بدليل قول الشـــاعر وهو الحارث به ظالم :

فما قومى بثعلبة بن بكر　　ولا بفزارة الشعر الرقابا [١]

فنصب الرقاب بالشعر ، وهو جمع أشعر ، وقول الآخر

ونأخذ بعده بذناب عيش　　أجب الظهر ليس له سنام [٢]

وأما فتح آخره عندنا فللفرق بين الاستفهام والتعجب أو بنـــى علـــى الفتح هنا لتضمنه معنى حرف التعجب ، لأنه معنـــى مـــن المعـــانى كالنهى ، والاستفهام والتمنى والرجاء وقد وضع العرب لها حروفـــا ، ولكنهم لم ينطقوا للتعجب حرما وضمنوا معناه هذا الكـــلام فاســـتحق البناء على الفتح ، ونصبوا ما بعده وهو المتعجب منه للفرق أيضـــا بين الاستفهام الذى يجر ما بعده ، والتعجب الذى ينصب ما بعده على التشبيه بالمفعول ، فهذا كالحسن الوجه ، بنصـــب الوجـــه تشـــبيها بالضارب الرجل ، وقد ورد ذلك عن العرب كما ذكرنا ذلك فى الشـــعر

موقف البصريين من أدلة الكوفيين

وقد نقض البصريون ما استدل به الكوفيون ، وأظهروا ضعفها فيمـــا يلى : -

أولاً : إن جمود ((أفعل)) وعدم تصرفه لا يصح أن يكون دليلاً علـــى اسمية إذ نجد أفعالاً لا شك فى فعليتها وهى جامدة لا تتصرف مثـــل :

---

(١) البيت من الوافر وانظر الكتاب ١ - ١٠٣ المتقنب ٤ ١٦١ وابن الشجرى ٢ - ١٤٣ والانصاف ١٣٣ وابن يعس ٦ - ٨٩ والعينى ٣ - ١٠٩ والشاهد فيه : الرقابا حيث يعنب بالشعر الذى هو جماع أشعر مع أنه معرفة مما يؤديد الكوفيين

(٢) البيت للنابعة من الوافر وانظر الكتاب ١ - ١٠٠ والمقتصف ٢ - ١٧٩ وابن الشجرى ٢ - ١٤٣ والانصاف ١٣٤ وابن يعيش ٣ - ٥٧٩ - ٤ : ٥٣٤ - ٨٣ ، ٨٥ والخزانة ٤ - ٩٥ والاشمونى ٣ : ١١ ، ١٤ ويس ٢ - ٨٠ وبعد ١ - ٧٥ والشاهد : أجب الظهر : حيث استدل به الكوفيون على بعض المعرفة بأجب

عسى وليس مما ينقض دليلهم ، فالجمود لا يصح أن يكـــون دليـــلاً على الاسمية فقد يكون ذلك مع الأفعال ، وإنما جمد فعل التعجب ولــم يتصرف أنه تضمن معنى ذائداً على أصله وهو التعجب ، والأصل فــى إفادة هذه المعانى إنما هو الحروف ، فلما أفاد معنى الحـــرف جمـد جموده ومنع من التصرف أو أن المضارع يحتمـــل زمـــانين الحـــال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد ، والمـــاضى قد يتعجب منه ، لأنه شىء قد وجد وقد يتصل آخره بـــأول الحـــال ، ولذلك جاز أن تقع حالاً إن إقترن به [١] فلو استعمل لفظ المضـــارع لم يعلم التعجب مما وقع من الزمانين فيصبر اليقيين شكا .

ثانياً : التصغير فى هذا اللفظ يتناول الفعل لفظاً لا معنى ، حيث إنـــه موجه إلى المصدر فالتصغير مراعى فيه اللفظ فقط ، أو أنـــه دخلـــه التصغير حملاً على باب (أفعل)) الذى للمفاضله لا شتراك اللفظيـــن فى التفضيل والمبالغة ، ألا ترى أنك تقول : ما أحسن محمداً . لمـــن بلغ الغاية فى الحسن ، كما تقول : ((محمداً أحسن القوم)) فتجمـــع بينه وبينهم فى أصل الحسن وتفضله عليهم ، فلوجود هذه المشـــابهة بينهما جاز ((ما أحيسن محمداً)) وما أميلح غزلانا)) كما تقـــول : ((غلماً نك أحيسن الغلمان ، وغزلانـــك أميلـــح الغـــزلان)) ولـــهذه المشابهة حملوا أفعل منك على قولهم : ما أفعله ، فجاز منها ما جـــاز فيه ، وامتنع منها ما أمتنع منه .

أو نقول : دخله التصغير ، ألزم طريقة واحدة ، فأشبه بذلك الأســـماء فدخله بعض أحكامها ، وحمل الشىء على الشىء فى بعض أحكـــام لا

---

[١] ابن يعيش ٧ – ١٤٣ ، ١٤٤

يخرجه عن أصله ، فذلك تصغيرهم فعل التعجب تشـــبيها بالاســم لا يخرجه عن كونه فعلا [١] .

ثالثا : إن تصحيح عينه لا يدل على اســميته بــل إنــه حصــل لــه التصحيح كما حصل له التصغير ، وذلك بحملة على باب أفعل الــذى للمفاضلة ، فصحح ، لأنه غلب عليه شبه الأسماء بأن الــزم طريقــة واحدة ، والشبه الطالب على الشىء لا يخرجة عــن أصلــه ، وقــد جاءت أفعال متصرفه مصححة فى نحو قولــهم : أغيلــت المــرآه ، وأغيمت السماء ، استنوق الجمل ، واستحوذ عليهم .

رابعا : إن قولهم : إن (أفعل) لو كان فعلا للــزم فســاد التقديــر : شىء أعظم الله فى ما أعظم الله لأن الله تعالى عظيم لا يجعل جــاعل . ولكن الكوفيين حددوا شيئا ليخدم ما ذهبوا إليــه ، وإنمــا معنــاه : وصف الله بالعظمة ، والمراد بالشىء عند البصريين إما إذا يراد بــه من يعظمة من عباده ، أو ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته مــن مصنوعاته ، أو يراد بالشىء نفسه ، أى أنه عظيم لنفســه لا شــىء جعله عظيما ، فرقا بينه وبين خلقة .

أو أن المراد : إلا خبار بأنه عظيم ، فــإن الألفــاظ الجاريــة عليــه سبحانه يجب حملها على ما يلبق بصفاته يقصد المبالغة فى وصــف الله تعالى بالصفات المأخوذه من فعل التعجب .

٣- المتعجب منه المنصوب نحو : ما أحسن محمدا :

---

(١) الانصاف ١٤١ ، ١٤٢

أما الاسم المنصوب بعد الفعل ، فهو مفعول به لفعل التعجب ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً يعود على ((ما)) وهذا رأى البصريين ، أما الكوفيون : فيرون أن فتحته فتحة إعراب ، كالفتحة فى : على عندك . لأن الخبر ليس وصفاً فى المعنى للمبتدأ حقيقة أو حكماً هنا ، وهذا ما أقتضى نصبه إذ مخالفة الخبر للمبتدأ تقضى عنتر الكوفيين نصبه ، والمتعجب منه عندهم منصوب على التشبية بالمفعول به .

صياغة فعل التعجب

يصاغ فعل التعجب من الفعل ، الثلاثى ، المتصرف ، القابل للتفاوت غير ناقص ، مثبت ، مبنى للمعلوم ، وألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء بأن يدل على لون أوعيب ونحوهما . وهذه الشروط يكاد يتفق عليها علماء البلدين ، ولكن الخلاف بينها ينحصر فى جواز التعجب من الألوان ، فيذهب البصريون إلى منع ذلك مطلقاً ، أما الكوفيون فيحيزون ذلك من البياص والسواد دون غيرهما من الألوان . وإليك وجهة نظر كل منها : يرى الكوفيون جواز التعجب من الباض والسواد بخاصة ، فيصاغ منها فعل التعجب دون سائر الألوان تقول : هذا الكتاب ما أبيض أوراقة وهذا القلم ما أسود مداده ، ويحتجون لمذهبهم بالقياس وبالنقل عن العرب ، وهما فى ظنها دليلان يسوغان ذلك ، وصياغتها .

أما القياس فيقولون : إن البياض والسواد أصلاً الألوان ، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصغرة ، والخضرة ، والصهبة والشهبة إلى غير ذلك ولما كانا أصلين ثبت لهما من الحكم مالا يثبت لسائر الألوان ، وأصبحا متقدمين على باقى الألوان .

أما النقل فقد ورد عنى العرب صياغة فعل التعجب منها دون سائر الألوان ويجب أن نقف عند حدود ألوارد عن العرب ويبنى القاعدة على هذا الوارد ، فكلام العرب حجة تتبع ، من ذلك قول الشاعر .

أنت ابن هند فأخبر من أبوك إذا   لا يصلح الملك إلا كل بذاخ

إن قلت نصر فنصر شر فتى   قدما وأبيضهم سربال طباخ [١]

وقال الآخر :

جارية فى درعها الفضفاض   تقطع الحديث بالإيماض [٢]

أبيض من أخت بنى أباض

فقد جاء صوغ التعجب من الألوان البياض والسواء : أبيض ، وأسود وعلى ذلك جاء وقول المتنبى .

أبعد بعدت بياضا لا بياض له   لأنت أسود فى عينى من الظلم [٣]

---

(١) البتان من البسيط لطرفة فى ديوان ص ١٥ وفى مجمع الأفعال ١ - ٨١ صدر البيت الثانى نجلان ما هنا وكذا فى ابن نقيس ٦ - ٩٣ والجمل ١٦ والا يضاف ١٤٩ والتصريح ١ - ٣٢٥ والمغرب ١٠ ولس ٢ - ١٠٦ عن الكل وصدرة : 'ذا الرجال شتوا واشتد أكلهم قدما والشاهد فيه مجىء اسم التفضيل من الألوان وجواز ذلك فى التعجب وشتوا دخلوانى الشتاء . واشتد أكلهم . تعر حصولهم على الطعام .

(٢) البيت من الرجز لرؤية وهو فى الكافية ٢ - ١٩٩ والانصاف ١٤٩ والخزانة ٣ : ٤٨١ والمعنى ٦٩١ وفى ملحقات ديوانه ١٧٦ والشاهد فيه : أبيض حيث أجاز الكوفيون مجىء اسم التفضيل من البياض وبأباه البصريوتن كما بين النضفاض : الواسع الايماض : النظر بنى أباض : قوم بيض الألوان

(٣) البيت من البسيط للمتنبى ، لا يستشهد به ، وإنما أتينا به للتمثيل على أنه كوفى فى صياغته لاسم التفضيل من السواد وانظر الخزانة ٣ - ٣٧٤ والمعنى ٥٤٣ وديوان ٢ - ٣٠١ ومعجم الشواهد ١ - ٣٦٨

وقال الكوفيون ((أبيض)) وهو أفعل من البياض ، وإذا جاز ذلك فى أفعل من كذا جاز فى : ما أفعل به ، لأنهما بمنزلة واحدة فـــى هــذا الباب .

أما البصريون : فيمنعون صياغة التعجب من الألوان جميعها فلا يقال

ما أبيض هذا الطائر ولا ما أسود هذا المكان ، تريد بذلك التعجب مـن الألوان البياض ، والسواد ، لأن هذه افعالها تزيد على الثلاثة أبيــض ، وأسود أو لأن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص ، فجــرت مجــرى أعضائه ، فلا يجوز التعجب من جميع الألوان [١]

موقف البصرين من أوله الكوفيين

يرى البصريون أن ما استدل به الكوفيون تأبيدا لمذهبهم مردود بــأن ما جاء فى البيتين من أبيض : ضرورة شعرية ، لا يصـــح القيــاس عليها ، أو أن أفعل هنا مذكر فعلاء ، والخلاف فى أفعل الذى يراد بـه المفاضله ليس هنا من ذلك شىء .

وأما قياسهم : فباطل ، لأن الفرع فى الألوان إذا منع منـــه صياغــة أفعل للتعجب ، فلأن لا يجوز ذلك من الأصل من باب أولى [٢]

الصيغة الثانية : أفْعِلْ به

هذه الصيغة : أكرم بمحمد ، وأحسن بعلى أجمع النحاه على أنها فعـل قال تعالى : أسمع بهم وأبصر لأن المعنـــى : مـــا أســـمعهم ، ومـــا

---

[١] ابن يعيش ٧ – ١٤٣

[٢] الانصاف ١٥١

أبصرهم وإنما اجمعوا على فعليتها ، لأن صيغته لا تكون إلا لفعـــل ، واتصال فون التوكيد بها نحو : فاحريا . وهى نون التوكيد الخفيفـة ، وقد انقلبت ألفا .

ثم اختلف أهل البلدين فى نوعيها . فذهب البصريون إلى أن لفظــها لفظ الأمر ومعناه الخبر ، وهو فى الأصل ماض علـى صيغـة أفعـل بمعنى صار ذا كذا كأغد البعير إذا صار ذا غدة ، ثم غيرت الصيغـة ، ليوافق اللفظ فى التغيير تغير المعنى ، فقبح اسناد صيغة الأمر إلـى الأسم الظاهر فريدت الباء فى الفاعل ، ليعير على صورة المفعول بـه كامرر بعلى ، ولذلك التزمت زيادة الباء فيها [١] قـال الرضـى : [٢] وأما أحسن بزيد ، فعند سيبوبه : أفعل صورته أمر ومعناه المـاضى من أفعل أى صار ذا فعل كالحم أى صار ذا لحم ، والباء بعده زائـدة لازمة)) ثم قال : وضعف قوله : بأن الأمر بمعنى الماضى ممـا لـم يعهد بل جاء الماضى بمعنى الأمر نحو : اتقى أمرؤ ربه ، وبأن أفعـل صار ذا كذا قليل ، ولو كان منه لجاز ألحم بزيـد ، وأشـحم بزيـد ، وبأن زيادة الباء فى الفاعل قليلة والمطرد زيادتها فى المفعـول)) . وبهذا حكم الرضى على رأى سيبوية بالضعف ، واختيار انـها أمـر لفظا ومعنى وهو رأى غيره كالغراء وقال الفراء ويتجه الزجـاج [٣] والزمخشرى وابنا كسيان وخروف : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمـير

---

[١] الأشمونى ٢ - ٣٦٤

[٢] الكافية ٢ - ٣١٠

[٣] شرح الأشمونى ٢ - ٣٦٤

مستتر وجوباً ، والأمر فيه كما يقول المرادى : [١] أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسنداً إلى ضميره ، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن كان قيل : ياحسن أحسن بزيد أى دم به والزمه ، ولذلك كان الضمير مفرداً على كل حال)) وقال بعض المتأخرين [٢] الأمر للمخاطب : أى اجعل يا مخاطب زيداً حسناً أى صغه بالحسن كيف شئت ، أو للسبب . أنظر فالسبب بمعنى الحدث الموجود فى الفعل هو الأمر الموجود إلى معرفته ، لأنه سبب إنشاء التعجب ، والتزام افراده لأنه كلام جرى مجرى المثل .

ورجح الرضى : [٣] رأى الفراء السابق فقال : ((فقال الفراء ومن يتبعه . . إن أحسن)) أمر لكل أحد بان يجعل زيداً حسناً ، وإنما يجعله حسناً كذلك بأن يصغة بالحسن فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون فى شخص كما قال :

وقد وجدت مكان القول ذا سعة فإن وجدت لساناً قائلاً فقل [٤]

وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه (ولأن معنى الأمر انمحى فيه) وأيضاً همزة أفعل أكثر من همزة صار ذا كذا وإن لم يكن شىء منها قياساً مطرداً ((وزيادة الباء فى الفاعل قليله)) ثم قال وانما لم يصرف على هذا القول . أفعل وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث لأنه معنى الأمر نمحى فيه كما نمحى فى ما أفعل معنى الجعل وصار معنى أفعل به كمعنى ما أفعله وهو محض إنشاء

(١) ص ٥٧ – ٣ توضيح المقامن
(٢) حاشيي الصبان ٣ – ١٨
(٣) الكافية ٢ – ٣١٠
(٤) البيت جيء لبيان معنى التعجب من شيء فيه كل معانى الحسن

التعجب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتـــى يثنـــى ويجمـــع ويؤنـــث باعتبار تثنية المخاطب وجمعة وتأنيثة ، فهمزة أفعل على هذا للجعـــل كهمزة ما أحسن والباء مزيده فى المفعول وهو كثير كما يجئ فـــى حروف الجر)) وبالرغم من تقوية الرضى لرأى الفراء ، ترى ابـــن مالك [1] يحكم على رأية بالضعف وذلك للأسباب الآتية .

أولاً أنه لو كان أمراً لم يكن الناطق به متعجباً كما لا يكـــون الأمـــر بالحلف ونحوه حالفاً ، ولا خلاف فى كونه متعجباً .

ثانياً : أنه لو كان أمر للزم إبراز ضميره

ثالثاً : أنه لو كان مسنداً إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخـــاطب فى نحو ((أحسن بك))

رابعاً : لو كان أمرا لوجب له من الاعلال ما وجب لأقم وابن ثـــم ردَّ قول ابن كيسان القائل بان المخاطب ضمـــير الحســـن : بـــأن مـــن المصادر مالا يكون إلا مؤنثاً كالسهولة والنجابة ، فلو كان الأمر على ما توهمه لقبل فى اسهلى به ، وأنجب به أسهل به ، وأنجبى .

وأرى

أننا أمام قضية اختلفت فيها أهل البلدين فى صيغة : أفعل به هل هـــى صيغة محولة عن الماضى إلى الأمر ، وزيدت الباء فى الفاعل لرفـــع قبح صيغة الأمر المسندة إلى الفاعل الظاهر ، وحتى يكون فى صورة المفعول به ، وإن كان فى الحقيقة فاعل ، وهذا رأى أهل البصرة أمـــا

---

[1] توضيح المقاصد ٣ - ٥٧ ، ٦٨

الكوفيون فيرون أنها أمر لفظا ومعنى وفاعله ضمير مستتر للحسن أو المخاطب أو السبب ، وليس اسما ظاهرا كما رأى البصريون وقد رجح الرضى رأى الكوفيين ، كما رجح ابن مالك رأى البصريين ، وعرضنا ذلك بتفصيل وأن ، ولكن الناظر المدقق للأدلة يرى أن أدلة الرضى قوية . وما ألمانع أن تكون الصيغة بهذا المنطق : أكرم به أمرا لفظا ومعنى قصد به التعجب ، وما الدليل على تحويله من الماضى إلى الأمر ، وطالما أنتهت الصيغة إلى الأمر لأنشاء التعجب ، وبه علامة تميزه ، وذلك بدخول حرف الجر على المتعجب منه وهو ضمير الغيبة أو ما قام مقامه من الاسم الظاهر ، ولا داعى لا دعاء تحويل الصيغة ، إذ هو ادعاء لم يقم عليه دليل ، ويجب أن يعرف على أنه اسلوب جرى مجرى المثل ، والأمثلة لا تغير ، وهذا ما يفرق بينه فى الصيغة من فعل الأمر ، وهذا ما أميل إليه ، وأعضده

معنى الهمزة فى الصيغتين

الهمزة فى صيغة ما أفعل للتعدية أى جعل الفعل مقعديا إلى المفعول به أما الهمزة فى صيغة ((أفعل به)) فقيل للتعدية أيضا ، ويكون معنى أكرم بعلى صير الكرم فى على ، كما يقال : نزلت بالجبل أى فى الجبل . قال ابن يعيش [١] وذلك بعيد من الصواب ، وذلك لأمور

أولا : أنه وان كان بلفظ الأمر فليس بأمر وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب ، فيصح أن يقال فى جوابه صدقت أو كذبت ، لأن فى معنى حسن على جدا .

---

[١] ابن يعيش ٧ -١٤٨

ثانياً : أنه لو كان أمر لكان فيه ضمير المأمور فكان يلـــزم تثنيتـــه ، وجمعة ، وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين .

ثالثاً : أنه لو كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك فى كـــل أمـــر نحو : أكرم بعمرو فيشكرك وأجمل بخالد فيعطيك على حـــد قولـــك : أعطنى فأشكرك : فلم لم يجر شيء من ذلك دل على ما ذكرناه .

وقيل : أنها زائده للتوكيد على حدها فى قولـــه تعـــالى : ولا تلقـــوا بأيديكم إلى التهلكة [1] والمراد أيديكم فهى تعدى الفعل إلى ما بعـــده ، قال الرضى :[2] فهمزة أفعل على هذا للجعل ((ثـــم قـــال : وأجـــاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة ولكن هذا الـــرأى ضعيـــف لقلـــة همزة الصيروره . ثم إن الزجاج اعتذر أن الخطاب لمن – الفعـــل أى يا حسن أحسن بعلى .

قال الراضى : [3] وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى وأيضاً نحـــن نقول : أحسن بزيد ياعمرو ، ولا يخاطب شيئان فى حالة واحـــدة إلا أن تقول : إن معنى خطاب الحسن قد أنمحى)) .

معنى الباء وحكم ذكرها بعد أفعل

البصريون يقولون : إن الباء زائده فى الفاعل بعدها ، فموضعة رفـــع ، وإنما كان ما بعد الباء هو الفاعل ، لأنه لا فعل إلا بفاعل ، وليـــس معنا إلا المجرور بالباء ، وهو الذى تعلق به الفعل ، فـــاللفظ لـــه ،

---

[1] البقرة ١٩٥

[2] الكافة ٢ – ٣١٠

[3] المصدر السابق ٢ – ٣١١

والمعنى عليه ، والباء هنا لازمه باجماع البصريين والكوفيين لتـؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار ، وللمبالغة فى المعنى ، ولـزوم ذكر الباء فى كل حالة إلا إذا كان المتعجب منه مع أن كقول الشاعر

وقال بنى المسلمين تقدموا   وأحبب إلينا أن تكون المقدما [١]

فلو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غـير أن وأن لزمـة أن يرفع عند البصريين ، وعلى قول الفراء يلزم النصب [٢]

أما الكوفيون :

فيقولون : إن الباء للتعدية ، وهى أصلية ، وما بعدها مفعول بـه أى فى محل نصب على المفعولية .

ويجوز حذف الباء ومجرورها ، لأنها فى صورة الفضلة ، فجاز فيـها ماجاز فيها ، بشرط أن يكون فى الكلام دليل على المحـذوف كقولـه تعالى : اسمع بهم وأبصر أى بهم [٣]

وقول الشاعر

فذلك إن يليق المنة يلقها   حميدا وإن يستغن يوما فأجدر [٤]

---

[١] البيت من الطويل للعباس بن مرداس وانظـر العينـى ٣ - ٦٥٦ - ٥٩٣٠٤ والتصريح ٢ - ٣٥٣ والهع ٢ - ٩٠ ، ٩١ ، ٢٢٧ والـدرر ٢ : ١١٩ ، ٢٢١ ، ٢٤٠ والأشمونى ٣ : ١٩ والشاهد منه : أن تكون حيث حذف الباء مع أن

[٢] توضيح القاصد ٣ - ٥٩

[٣] مريم ٣٨

[٤] البيت من الطويل لحاتم أو عروة وانظر الخزانة ١ - ١٩٦ والعينى ٣ : ٦٥٠ والتصريح ٢ - ٩٠ والأشمونى ٣ : ٢٠ وديوان عروة ٣٩ والشاهد فيه : فأجدر حيث الباء مع المحرور لوجود الدليل أى فأجدر ربه

أى أجدر به لوجود دليل على المحذوف كما يجوز حذف المتعجب منه المنصوب كقول الشاعر :

جزى الله عنا والجزاء بفضله   وبيعة خيراً ما أعف وأكرم [١]

أى : ما أعفهم وأكرمهم . فحذف المتعجب منه الواقع مفعولاً بـه ولا يجوز هنا أن يتقدم المعمول على عامله ، لأنه جامد ، وهو كالمثل فلا يغير فلا تقول : ما العلم أحسن لولا بخله ببكر ، ولا ما أكرم مجردة هند ، ولا : ما أجمل إجمالاً عمراً . وقد أجمع النحاة بين البلدين على منع ما سبق لكن أجاز الجرمى من البصرين ، وهشام من الكوفيين الفصل بالحال ، وبالمصدر ، وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها ، قال العلامة الاشمونى : [٢] وقد ورد فى الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء ، وذلك كقول على كرم الله وجهة : [٣] ((أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريماً مجدلا)) وهذا مصحح للفصل بالنداء .

أما الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بفعل التعجب ، فقد متعة أكثر البصريين ونسب إلى سيبوية كما ذكره الصميرى ، وقد أجاز الفراء والجرمى ومن تبعهما ، قال فى شرح الكافية : [٤] والصحيح الجواز ، لثبوت ذلك عن العرب))

---

[١] البيت من الطويل لعلى بن ابى طالب وانظر إلى العينى ٣ – ٦٤٩ والتصريح ٢ – ٨٩ والهمع ٢ – ٩١ والدرر ٢ – ١٢١ والأشمونى ٣ – ٢٠ والشاهد فيه : حذف المتعجب منه المنصوب (ما أعف وأكرم)

[٢] شرح الأشمونى ٢ – ٣٦٩

[٣] قاله فى عمارين يلسر وهو مجدل : على الأرض

[٤] توضيح القاصد ٣ – ٧٢

فقد قال : عمر بن معد يكرب ((لله دربني سالم يما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها)) وقال الشاعر :

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى   صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر (١)

وقال آخر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها   وأحر إذا حالت بأن أتحوللا (٢)

لما سبق من وروده عن العرب نثرا ونظما ، ولأنهم يتوسعون في الظرف والمجرور فيفصلون بها بين الضاف والمضاف إليه ، ولجواز الفصل بينهما بين إن ومعمولها ، وليس فعل التعجب بأضعف منها ، لذا أجاز الفراء الفصل بهما فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب أمتنع الفصل بها بلا خلاف نحو : ما أحسن بمعروف آمرا أو عندك جانسا ، أحسن فى الدرار عندك يخالس .

المركب الخبرى المقصود به المدح أو الزم

إن الباحث فى كتيب العربية يجد أن العرب قد أشتهر مدحها بصيغة ثلاثة ، وجعلها النحاه باب واحدا أسموها بـ ((نعم وبئس وما جوى مجراهما)) وهى فى الحقيقة أنواع ثلاثة نوضحها فيم يلى

أ) نعم وبئس   ب) خبرا ولا خبرا   جـ) صيغة فعل أصلا أو تحولا

---

(١) البيت من الطويل ، ولا يعلم قائله انظر العينى ٣ - ٦٦٢ والهمع ٢ - ٩١ والدرر ٢ - ١٢١ والأشمونى ٣ - ٢ت٤ ويس ٢ - ٩٠ والشاهد فيه : أحرى بذى اللب) حيث فصل بالمجرور بين فعل التعجب وبين المتعجب منه

(٢) البيت من الطويل لأدس بن حجر وانظر العينى ٣ - ٦٥٩ والتصريح ٢ - ٩٠ والأشمونى ٣ - ٤٢ وفي ديوان ٥٨٣ والشاهد فيه : وأحرى إذا حالت بأن حيث وفصل بالظرف بين فعل التعجب وبين المتعجب منه بان أتحولا

واليك بيان كل نوع على حدة – فتقول : –

١ – نعم وبئس :

ان لهما استعمالين فى العربية ، وتختلف معنى كل نوع عن الآخر :

أولاً : يستعملان للأخبار – بالنعمة والبؤس فقول : نعم محمد بكـذا ، وهما فى هذه الحالة يتصرفان فيكون لهما فعل مضارع وأمر ، واسـم فاعل وغير ذلك ، فتقول : ينعم على بـالخير فـهو نـاعم ، وبئـس الكذاب ، ببئس ، فهو يائس .

ثانياً : يستعملان لإنشاء المدح والذم ، وعلى ذلك فـهما جـامدان لا يتصرفان لخروجها عن الأصل فى الأفعال من الدلالة علـى الحـدث والزمان فاشبهما الحرف نحو : نعم الطالب محمد ، وبئس المنـافق يوسف ونحو ذلك . قال الراضى : ((ما وضع لإنشاء مـدح أو ذم . . وذلك أنك إذا قلت : نعم الرجل زيد فإنما تشىء المدح وتحدثة بـهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً فى الخارج فى أحد الأزمنـة مقصـوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً بلى تقصد بهذا الكلام مدحـه على جودته الحاصلة خارجاً ، ولو كان إختياراً صرفاً عـن جودتـه لدخلة التصديق والتكذيب فقول الأعرابى لمن بشره بمولـدة وقـال : نعم المولودة ، والله ما هى بنعم المولودة ، ليس تكذيباً له فى المـدح ، إذا لا يمكن تكذيبه فيه بل هو إخبار بـأن الجـودة التـى حكمـت بحصولها فى المدح الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء جزؤه الخبر))
فكأنه يريد أن (نعم وبئس) فعلان وخل عليهما معنـى الإنشـائى ، وحدث فيها هذا المعنى ، فخر حث عن ولالة الخـبر الـذى يحتمـل

الصدق والكذب ، إلى قصد الإنشاء بالمدح علـى الجـودة الحاصلـة الواقعة فى الخارج ، وأصبحا الفعلين السابقين مركبين مـع فاعلـها والمخصوص بحيث وخلا نطاق الأمثل التى لا تغير عما وردت عـن العرب ، ففاعلهما لا بد أن يكون مقترنا بآل كما مثلنا أو مضافا لمـا هو بآل نحو نعم طالب العلم على فأل فاعل الزور عدى ، أو ضمـيرا مفسرا بنكره منصوبه تعرب تمييزا نحو : نعم رجلا محمد وبئس خلنا النفاق أو ما نحو : [١] نعم ما يقـدم بـه المخلـص ، وبعـد ذلـك المخصوص .

حقيقة نعم وبئس عند البلدين

اختلفت البصريون والكوفيون فى حقيقتها هل هما اسمان أو فعـلان ، كما أختلفت النقل واضطرب عن الكوفيـون مـن حيـث مخالفتـهما للبصريين وموافقتهما ، ومتـى يتوافقـان ، أو يختلفـان ، وإليـك الحديث تفصيلا عن كل ما سبق .

أولا : ذهب البصريون [٢] إلى أنهما فعلان جامدان ، لكونهما علمين فى المدح والزم ، والذى يدل على فعليتهما ما يلى : -

أ) اتصال الضمير المرفوع بهما على اتصاله بالفعل المتصرف حكـى الكسائى عن العرب قالوا : نعم رجلين ، ويضمرا رجالا)) وقد رفعـا مع ذلك المظهر فى نمو نعم الرجل ، وبئس الغلام)) والمضمر فـى

---

[١] انطرحا شية الصبان ٣ - ٢٦ والرضى ٢ - ٣١٠ واية ميس ٧ - ١٢٧ والهع ٨٤ - ٢

[٢] الطر الانصاف المسألة ١٤ وان يعس ٧ - ١٢٧

نمو ((نعم رجلاً بكر وبئس غلاما على)) فـدل علـى أنـهما هنـا ((فعلان)) .

ثانياً : أنهما تدخل عليهما تاء التأنيث الساكنة وصـلا ووقعنـا كمـا تلحق الأفعال نحو : نعمت الطالبة هند ، بئس التلميذة ليلى كما تقـول : ذاكرت هند ، ولعبت ليلى / وهذه التاء لا يقلبها أحد من العرب فـى الوقت هاء كما تلبوها فى : رحمة ، سنة ، وشجرة ، فهى الفاء التـى يختص بها الفعل الماضى لا تتعداه ، فاتصالها بها دليل فعليتها لأنـها لا تتصل بالأسماء .

ثالثاً : أن آخرهما مبنى على الفتح من غير عارض لها ، ولـو كانـا أسمين لما كان لبنائهما وجه ، فدل ذلك على أنها فعلان ماضيـان ، ولكنهما لا يتصرفان ، لأنهما تضمنا معنى جديداً وهو إنشاء المـدح والزم ، وهما من المعانى ، والأصب فى إفادة ذلك الحـروف ، فلمـا أفادتا فائدة الحروف خرجتا عن التصرف ولزمتـا الجمـود كليـس وعسى ، فلا يؤخذ منها مضارع ولا أمر ونحوهما .

رابعاً : مما يدل على فعليتهما كما يقول الراضى : [٣] جواز استعمال جميع باب فعل مع تعليقه استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما أيضـاً ، ثم نقول : أنهما بعد ذلك ، وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلام صاراً مع فاعلهما يتقدم المفرد كصفة متقدمة على موصوفها)) .

---

(٣) الكافية ٢ - ٢١٣

هذا مذهب البصريين والكسائى كما نقل ابن يعيش [١] والراضى [٢] والانبارى [٣] ، والسيوطى [٤] والأشمونى وغير ذلك من الكتب فيقول سيبوية : وأما نعم وبئس ونموهما فليس فيهما كلام ، لأنهما لا يتغيران ، لأن عاق الأسماء على ثلاث أحرف ، ولا تجريهن إذا كن أسماء للكلمة ، لأنهن أفعال ، والأفعال على التذكر ، لأنها تضارع فاعلا ويقول : أيضا ((واعلم أن نعم تؤنث وتذكر ، وذلك قولك ، نعمت المرآه ، وإن شئت قلت نعم المرأة ثم قال : واصل نعم وبئس : نعم وبئس وهما الأصلان اللذان وضعا فى الرداءة والصلاح .

ولا يكون منها فعل تغير هذا المعنى " وبهذا حكم سيبوبه بفعليتها ، ولكنها حولا عن أصلها لهذا الغرض الجديد ، وهو إنشاء المدح والذم .

أما الكوفييون : فتحكى الكتب السابقة أن الكسائى رأيه مع مذهب البصريين السابق وينقل المرادى [٥] مع النقل السالف نقلا آخر فيقول :- "والأخرى : حررها ابن عصفور فى تصانيفه المتأخرة فقال : لا يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بينهم بعد فى إسنادها إلى الفاعل :-

فذهب البصريون : أن "نعم الرجل " جملة فعلية ، كذلك "بئس الرجل "

---

[١] ابن يعيش ٢ - ١٢٧

[٢] الكافية ٢ - ٣١٠

[٣] الأنصاف ٩٧

[٤] ٢ - ٨٤

[٥] ابن يعيش ١٢٧/٧ .

وذهب الكسائى : الى قول "نعم الرجل" وبئس الرجل " أسمان محكيـان حيث وقعا بمنزل : تأبط شرا ، وبرق نحره ، فنعم الرجل عنده اسـم للمدح ،وبئس الرجل اسم للمذموم وهى جملتان فى الأصل نقال عـن أصلهما ،وسمى بهما .

وذهب الفراء : الى أن الأصل فى قولك : نعـم الرجـل زيـد ،وبئس الرجل عمرو ، رجل نعم الرجل زيد ،ورجـل بئـس الرجـل عمرو فحذف الموصوف الذى هو " الرجل " وأقيمـت الصفـة التـى الجملة من نعم وفاعلها وبئس فاعلها مقامه ، فحكم لـها بحكمـه ، فنعم الرجل من قولك : نعم الرجل زيدُ وبئس الرجل مـن قولـك :- بئس الرجل عمرو . عندهما رافعان لزيد وعمرو أنـك لـو قلـت : ممدوح زيد مذموم عمرو ، لكان زيـد مرفوعـاً بممـدوح ،وعمـرو مرفوعاً بمذموم.

والذى حملهما على أنهما رأيا العرب قد حكمت لنعم الرجـل ، وبئس الرجل بحكم الأماكن فى بعض المواضع ،فحملاهما على ذلـك فى سائر المواضع.ويقول ابن عصفور[1]شارحاً مذهب الفراء ورأيـه وقول بعضهم أيضاً :نعم السير على بئس العير . فهو عند الفراء مـن قبيل ما جعل من الجمل اسماً محكيا على وجه التقليب ولـم يحصـل اسماً رائيا على ما أوقع غليه ، وذلك فى شذوذ من الكلام نحو قـول بعضهم وقد قيل له :ها هو ذا فقال : نعم إلها هو ذا أو فى ضـرورة شعر نحو قول الشاعر:

---

(1) المقرب ٦٦،٦٥/١.

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها   بنى شاب قرناها تصر وتحلب[١]

وأما قول الشاعر :

فقد بدلت ذاك بنعم بال   وأيام لياليها قصار[٢]

فنعم فيه اسم ، بدليل إضافتها الى ما بعدها ، وهى فى الأصل : نعم التى هى فعل سمى بها وحكيت على قولهم : ما رأيته مذشب الى دب .

ويقرر الفراء[٣]مذهبه فى نعم وبئس فى أنها اسمان وصفة مشبهة ، فلما شكل الفعل ،وحقيقتها أنهما اسمان فيقول :"وقوله تعالى نعم [٤]الثواب " لم يقل :نعمت الثواب وقال :"حسنت[٥]مرتفقا"فأنث الفعل على معنى الجنة ولو ذكر بتذكير المرتفق كان صوابا،كما قال : (أو بئس [٦] القرار)(وبئس[٧]المصير) وكما قال (بئس للظالمين)[٨] يريد ابليس وذريته ، ولم يقل كانتا بعد الأسماء فيقولون : أما قومك فنعموا قوما ، ونعم قوما ، وكذلك بئس وإنما جاز قوصدهما ، لأنها ليستا بفعل يلتمس معناه ، وإنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم ، ألا ترى أن لفظتهما لفظ فعل ، وليس معناها كذلك ،وأنه لا يقال مهما يبأس الرجل زيد ، ولا ينعم

---

(١) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائلة ،انظر المغرب ٦٥ والكتاب ٢٥٩/١، ٧ : ٢ والخصائص ٣٦٧/٢ والشاهد فيها : بنى شاب قرناها : حيث حكى الجملة الفعلية.

(٢) البيت من الوافر ، ولا يعرف قائله ،وهو فى المغرب ٨ ومعجم شواهد العربية ١٦٧/١ والشاهد فيه قوله : بنعم بال . منذ دخلت على نعم " حرف الجار ظاهرا ،ورد البصريون عليهم مما سبق فى الشرح.

(٣) معانى القرآن ١٤١/٢

(٤) ،(٥) الكهف ٣١.

(٦) آل عمران ١٩٧

(٧) ابراهيم ١٩٧

(٨) البقرة ١٢٦

الرجل أخوك ، فكذلك استجازوا الجمع والتوحيد فى الفعل ، ونظريهما (عسى أن يكونوا خيرا منهم [١]) وفى قراءة عبـــد الله (عســوا أن يكونوا خير منهم) ألا ترى أنك لا تقول : وهو يعسى كما لـــم تقــل يبأس.

فترى هنا فى نص الفراء يؤكد أن نعم وبئس ليستا فعليـــن على سبيل الحقيقة من الدلالة على الحدث والزمان ، وإنما فيها شكل الفعل فهما صفة شبهة تعملان ، وهل بعد هذا التصريـــح باســـميتهما شك ، فإن جاء على لسانه بأنهما فعلان فهو يريد أنها كذلك فى اللفظ ، أما الحقيقة عنده فهما اسمان وقال الفراء أيضا[٢]:

ويجوز : نعمت المنزل دارك ، وتؤنث فعل المنزل لما مـــانت وصفا للدار : وكذلك تقول نعم الدار منزلك ، فتذكر فعل الدارإذ كـانت وصفا للمنزل وقال ذو الرمة :

أوحرة عيطل ثبجاء مجفرة   دعائم الزور نعمت زورق البلد[٣]

ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول : بئســـا رجليـــن ، وبئيـــس رجلين وللقوم نعم قوما ونعموا قوما ،وكذلك جمع المؤنـــث ، وإنمـــا

---

(١) الحجرات ١١

(٢) معانى القرآن ١/٢٦٧

(٣) البيت من البسيط اللغة : الحرة : الكريمة عيطل : الطويلة العنق ثيجاء : عظيمة السنام مجفرة : العظيمة الجنب دعائم الوزر: قوائمها والزور أعلىالصدر والشاهد فيه : نعمت زورق حيث أن الفعل على اعتبار أن نزوق البلد المراد بعد البلد

وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء ، لأن بئس ونعم دلالة على مــدح أو ذم لم يرد منها مذهب الفعل ، مثل قاما وقعدا فهذا فة بئس ونعـم مطرد كثير ، وربما قيل فى غيرهما مما هو فى بعض بئس ونعـم . وقال بعض العرب : قلت أبياناجا وأبياتنا فوحد فعل البيوت ، وكـان الكسائى يقول : اضمر جاد بهن ، وليس ها هنا مضمـر أنمـا هـو الفعل وما فيه .

فهذه النصوص من كتابى معانى القرآن للفراء تصرح بأميـة نعم وبئس على حقيقة ، وإن أخذا شكل الفعل ، لذلك عملت عملـه ، وبالرغم من وضوح مقصده ، واتفاق علماء اللغة من قديم الزمـان ، يناير ،وتسجيل ذلك فى مراجع النحو ومصادرة يـأتى إلينـا بـاحث عصرى [1]فيقلب هذه الحقائق ، ويلوى ذراع الأساليب ليا ، وينسـب للفراء وللكوفيين رأيا يفهمه هو وحدة بأنهم متفقون مع البصريـين فى فعلية نعم وبئس ، وأن علماء اللغويات قد وهموا فى ذلك ، وأنـه صاحب رؤية جديدة فى صفتى المدح والذم ، وتلك لعمر الحق ليسـت رؤية وإنما هى عمى وخطأ بل وخطيئة ، وجـرأة علـى النصـوص بصورة ليس لها مثيل . ونعود الى موضوعنا السـابق فنقـول : إن الدلائل التى أوردها الكوفيين إلا الكسائى على أسمية صيغتى المـدح والذم (نعم وبئس) كثيرة نذكرها فيما يلى:-

---

[1] مجلة الأزهر فى عددى ديسمبر ٨٧ ، ويناير ٨٨ بعنوان : رؤية جديدة فى صيغتى المدح والذم

الأول : دخول حرف الخفض عليها مطرد كقول الأعرباى لما بشر بمولودها وقيل : نعم المولودة والله ما هى بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرها سرقة ، وقول العرب : نعم السير على بئس العير " وليس ذلك بنعم الصاحب[1]، قال الرضى :"وليس ذلك على سبيل الحكاية وحذف القول...، لأن ذلك فى نعم وبئس مطرد كثير بخلاف غيرهما.

الثانى : ما جاء عن العرب مطردا نداؤها فقالوا يانعم المولى ، ويا نعم المصير ، وبئس الرجل .فنداؤهم يدل على الأسمية ، لأن النداء من خصائص الأسماء ولو كان فعلا ، لما نودى أى فعل منها،فدخول النداء عليها بإطراد دل على اسميتهما.

الثالث : أنه لا يحسن اقتران الومان بهما كسائر الأفعال ألا ترى أنك لا تقول " نعم الرجل أمس" ولا نعم إذا ، ولا بئس كذلك ، فلما لم يحسن أقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا فعلين .

الرابع :أننا وجدناهما غير متصرفين ، إذا التصرف من خصائص الأفعال فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا فعلين .

الخامس : قد جاء عن العرب " نعيم الرجل زيد " على وزن كريم وشديد . وليس فى أمثلة الافعال فعيل [2]ألته " فدل على أنهما أسمان ، بل وتؤكد أن نعم وبئس كالصفة المشبهة.

السادس:قال الرضى : وأيضا يجوز دخول لام الايتداء ولام القسم عليها نحو : إن ريد لبئس الرجل ، والله لنعم الرجل مع أنها

---

(١) الكافية ٢/٣٢٤

(٢) هذه الأولة ملخصة من كتاب الأنصاف ٩٧-١٠٤

لا تدخلان الماضي بدون " قد " وهـذه الأنباء هي التي غرت الفراء حتى طن أنهما في الأصل أسمان .

موقف البصرين من أدلة الكوفيين :-

يري البصريون أن نعم وبئس فعلان علي وزن[١] فعل بكسر العين وقد أطرد في لغة تميم في (فعل (إذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا أربع لغات ، سواء كان أسماً كرجل لعث أو فعلا كشهد . الأولي :كسر العين كما سبق والثانية : فعل باسكان العين مع فتح الفاء . والثالثة : فعل باسكان العين ، مع كسر الفاء . والرابعة : فعل بكسر الفاء اتباعا للعين إذا قصد بهما المدح والذم ، والزم عند بني تميم وغيرهم قال سيبويه : كأن عامة العرب اتفقوا علي تقدقيم ، وقد استعمل طرفة علي الأصل نعيم في قوله :

ما أقلت قدم ناعلها   نعم الساعون في الأمر المبر[٢]

ومنه قوله تعالي " إن تبدد الصدقات [٣]منعما هي " بفتح الفاء وبكسرها علي القراءتين وقرأ يحي بن وثاب في الشاذ " نعم

---

[١] الكافية لرضي الدين ٢ / ٣١٢ .

[٢] البيت لطرفة وأنشده الرضي ٢/٢٩٠ وهو في الخزانة ١٠١/٤ واللسان (ف ع م) والأنصاف ١٢٢ وفد اختلنت الروايات في صدر هذا البيت وأنظر الأنصاف في ذلك ص ١٢٢ والشاهد فيه : نعم حيث جاءت علي الأصل .

[٣] البقرة ٢٧١ .

عقبي[١] الدار " بفتح الفاء وكسرها علـــي القراءتييـــن ولـــم يـــأت " بئس " في القرآن إلا مكسور الفاء ساكن العيـــن وهمـــا فعـــلا فـــي جامدان هذا تقرير مذهب البصريين كما ذكره الرضـــــي فـــي شـــرح كافيتــه[٢]

ثم ردوا علي أدلة الكوفيين واحداً واحـــداً فقـــالوا :-

أولاً : قالوا : إن دخول حرف الجر عليـــها دليـــل علـــي اســـميتهما كما في قول الشـــاعر .

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخاقلة أو معدم المال مصرما[٣]

وكلام العرب السابق : ما هي بنعـــم الدولـــد ، ونعـــم الســـير علـــي بئيس العـــير .

فقال البصريون : إن دخول حرف الجـــر عليـــها ليـــس لـــهم فيـــه حجة ، لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجـــر يدخـــل مـــع تقديـــر الحكاية علي ما لا شبةفي فعليته قـــال الراجـــز :

---

[١] الرعد ٢٤ وانظر البحر المحيط ص ٣٨٧ وهي قـــراءة أبـــن يعمـــر .

[٢] ٢ / ٣١٢

[٣] البيت من الطويل لحسان وانظر الأنصاف مما يـــدل علـــي أســـميتها علـــي رأي الكوفييـــن . ص٩٧ وابـــن يعيـــش ١٢٧/٧ وفـــي ديـــوان ٣٩٨ والشـــاهد :بنعم حيث دخلت عليها حرف الجـــر

والله ما ليلي بنام صاحبه   ولا مخالط الليان جانبه[1]

فقد دخل حرف الجر علي فعل متفق علي فعلية ، فمن باب أولي يدخل علي بئس ونعم ودخولها عليها لا يحكم باسميتها بل بتقدير الحكاية والتقدير : ألست بجار مقول منه نعم الجار ، ونعم السير علي عير مقول فيه بئس العبر ، والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة ، والتقدير أيضا في البيت الذي أوردناه والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه) فحذفوا منها الموصوفات ، وأقاموا الصبغة مقامها ، ثم حذفوا الصفة فيها وهي (مقول) وأقاموا المحلي[2] بها مقامها ، لأن القول بحذف كثيراً كما يذكر كثيراً قال تعالي : فظلتم تفلهون[3] إنا لمغرمون أي تقولون (إنا لمقرمون) كما دخلت الإضافة علي الفصل لفظا و بان كانت داخلة علي غيره تقديراً في

قول الشاعر :

---

(1) البيت للفناقي الراجز ، وانظر الاشموني رقم ٧٤٤ والكافية ٣١٢/٢ والخزاز ١٠٦/٤ واللسان (ن و م) وقطر الندي رقم ٨ والشاهد : بنام حيث دخلت الباء علي الفعل ظاهراً وفي الحقيقة مدخولها محذوف كما بين في الشرح .

(2) الأنصاف ١٢٠ .

(3) الواقعة ٦٥ .

مالك عندي غير سهم وحجز   وغير كبـداء شـديدة الوتـر[١]

جادت بكفي كان من أرمي البشـر

أي بكفي رجل كان من أرمي البشـر . وهكـذا مـن الإتسـاع فـي اللغة بحيث نري مجـئ الجملـة الاسـتفهامية وصفـا ، والأمريـة حالا ، إذا فدخول حرف الجر عليها ليـس بحجـة .

ثانيا : ليس دخـول حـرف النـداء عليـها دليـل اسـميتها ؛ لأن المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقديـر فيـها : يـا الله نعـم المولي ، ونعم النصير أنـت .

وليس بلازم أن يكون المحـذوف عنـد وقـوع فعـل الأمـر بعـد حرف النداء ؛ لأنه لا فرق بين الأمر والخـبر بدليـل حذفـه أيضـا بعد الجملة الخبرية في قـول الشـاعر .

يا لعن الله بني السعلات   عمرو بن ميمون شرار الناس[٢]

---

[١] البيت لم يعثر علي قائلة وهو مـن بحـر الرجـر أنظـر لـي الانصـاف ١١٤ مغنـي الليـت ٢٦٦ والأشـخوني رقـم ٧٩١ والبغـدادى ٣١٢/٢ والكبداء : القوس والسائق قوله : يكفي كـان مـن أرجـي البشـر : حيـث حذف الموصوف وأبقي صفتـه .

[٢] هذان بيتان من شطور الرجز لعلبـاعين أرقـم أنظـر فـي الأنصـاف ١١٩ والشافية ٢٢٣ والمفصل ص ١٣٨٠ أوريه . العسـعلاة : أننـي الفـول والثـاني : هي الناس بابدال السين تاء والشـاهدين : بـا لعـن آ . حيـث دخـل النـداء علي جملة خبرية فيهما المنـادي .

وقد ورد ذلك كثيراً ، كمـــا ورد بكــثرة النــداء مــع الخــبر كــثرة مجيئة مع الأمر والنهي ، قال تعالي : " يـــا أبــت إنــي أخــاف أن يمسك عذاب من الرحمـــن " [١].

ثالثاً : إن عدم اقـــتران الزمـــان بـــهما بالمـــاضي أو المســـتقبل ، ليسا لأنهما أسمان فـــامتنع أقــتران أمـــي ، أو الأن بـــهما ، لأنـــها قد وضعا لغاية المدح في نعم ، ولغاية الـــذم فـــي رئيـــس " بجعــل دلالتها مقصورة علي الآن ، لأنـــك أنمـــا تمـــدح وتـــذم بمـــا هـــو موجود في الممدوح أو المذموم ، لا بمـــا وقـــع فانتـــهي ، ولا بمـــا سيأتي ، لأنه لم يقع لذلك أمتنـــع أقــتران الزمـــان بـــها ماضيـــا أو مســـتقبلا [٢].

رابعاً : إن الجمود فيهما لا يصح أن يكـــون دليـــلاً علـــي الأســـمية ، بدليل أن بعض الأفعـــال المتفـــق علـــي فعليتـــها جـــامدة كعســـى وليس ، فكيف يكون إذا دليلاً علـــي الأســـمية .

خامساً : إن رواية " نعيم في نعم انفـــرد قطـــرات براويتـــها وهـــي شاذة ، لا يعتمد عليهما ، وإن صحـــت فـــأن اليـــاء فيـــها إشـــباع لكسرة العين ، وهذا مألوف في كـــلام العـــرب .

---

(١) مريـم ٤٥

(٢) الأنصـــاف ١٢١ .

سادسا : وأما كـــلام الراضـــي بجـــواز دخـــول لام الابتـــداء ، ولام القسم كما مثل فإن ذلك ينيه تقديـــر قـــدا [١].

موقف الكوفيين من أدلـــة البصرييـــن :-

وقد وقف الكوفيون من أدلـــة أهـــل البصـــرة موقـــف المعارضـــة ، وموهينها ، فقالوا : إن لحاق تاء التـــأنيث الســـاكن عليـــها لا يـــدل علي فعليتها ، إذ ثبت اتصالـــها بـــالحروف " ربـــت " تمـــت ، لأت " لعلت " مما يدل علي بطلان ما ادعـــاه البصريـــون مـــن اختصـــاص ذلك بالأفعال ، وأن لحاقها بها[2] لا يدل علـــي فعليتـــها .

وقد أوضح البصريون حقيقة التاء فـــي الحـــروف الســـابقة بأنـــها لتأنيث الحرف ، والتاء في الفعل لتـــأنيث الفـــاعل ، كمـــا أن التـــاء في الفعل ساكنه ، وفي هذه الحروف متحركـــة ، لذلـــك ثبتـــت هـــذه التاء مع المذكر ، ولم تثبت مـــع نعـــم[٣] وبئـــس عنـــد اســـنادها للمذكر ، فضلا عن أن الكسائي كـــان يقـــف عليـــها فـــي الحـــرف بالهاء يقول : لاه) بخلاف الفاء مـــع نعـــم وبئـــس وذكـــر بعـــض البصرين أنه يحتمل أن تكـــون التـــاء فـــي (لات حيـــن) متصلـــة بحين ، لا بـــلا ، وأنـــهم يزيـــدون التـــاء علـــي " حيـــن " أو أن ، والأن نقول : فعلت هذا تحين كذا وتـــأ وأن كـــذا ، وتـــالآن كـــذا ، ومن ذلك قول الشـــاعر .

---

(١) الكافيـــة ٢ / ٣١٤ .

(٢) الانصـــاف ١٢٢ .

(٣) ١٢ .

نولي قبل تأي داري جمانا وصلينا كما زعمت يلاتا [١]

وقول الأخـو:

طلبوا صلحنا ولا تأ وان فأجبنا أن ليس حين بقاءٍ[٢]

وقال الشـاعر :

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان أين المطعم[٣]

واري :

بعد عرض أدلة كل من علماء البلدين فـي إثبـات مـا ذهـب إليـه من فعليه نعم وبئس عند البصريين ، واسـميتهما عنـد الكوفيين ، أن الكوفيين اعتمدوا علي أدلة ضعيفـة ، لا تثبـت مـا ذهبـوا ، وأن ردودهم علي البصريين بلغت حـد التـهافت ، ولـم يسـتطيعوا

---

[١] البيت لم يعرف قائلة وهو من الحفيف وهـو فـي الأنصـاف ١١٠ والكافـة ٣١٢/٢ والخزانـة ١٤٧/٢ وتـأويل شـكل القـرآن ٤٠٤ والشـاهد فيـه : زيادة التاء في أول (تلانـا)

[٢]البيت من الخفيف لأبـي زيـد الطـائي والشـاهد فيـه تـأ وان : حيـث زاد القـاعني أول (أو أن) أنظـر الخصـائص ٢٧٧/٢ والأنصـاف ١٠٩ وأبـن يعيـش ٣٢/٩ والـهمع ١٢٦/١ والـدر ٩٩/١ والأشـموني ٢٥٦/١ والخزانة ١٥١/٢ ودونـه ٣٠ .

[٣] البيت من الكامل لأبي وجزة السعدي والشـاهد فيـه : تحيـن : حيـث زاد التأنى في أولحين ، وهي ليست للتـأنيث وأنظـر الأنصـاف ١٠٨ والخـزام ٢ / ١٣٧ ، ٤ : ١٠٤ والاشـموني ٤ / ٢٣٩ ومجـالس تعلـب ٤٤٢ وبعجم الواحـد ١/٣٥٤ .

أن يبطلوا أدلة غيرهم ، فضلاً عن أنهم لم يستطيعوا توجيه بنائهما علي الفتح ، وأنهم بنوا رأيهم علي روايات شاذة كرواية قطرب ، كما أن هذين الفعلين تظهر عليهما عوارض الأفعال من الإسناد إلي الضمير نحو نعما ، نفموا ، نعمتى ، مما حدا بالكسائي زعيم مدرستهم ، أن يقول بفعليهما مع دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما مما يقوي مذهب البصريين ، ويحكم علي مذهب الكوفيين بالضعف والانحدار .

كما نجد أن الباحث المعاصر صاحب الرؤية الجديدة لصفتي المدح والذم قد أخطأ وجانبه الصواب بادعائة بأن البصريين والكوفيين يقولون بفصليتهما ، وأن نقولاته عن الكوفيين من كتاب الفراء تدعو إلي الدهش والحيرة في فهم النصوص علي عكس ما تقصد ، لأثبات دعواه الجديدة التي خرج بها عير مدعوم بدليل ، ولا مؤيد بحجة لذلك نقرر صحة ما ذهب إليه علماء اللغويات الأقدمون من قولهم : إن البصريين مع الكسائي قد قررا أن نعم وبئس فعلان جامدان ، وأن الكوفيين ما عدا الكسائي قد ذهب إلي اسميتهما .

وعلي كل باحث أن يرعي حرمة النصوص ، وأمانه البحث ، وصدق الهدف ، فإن اللهث بحجة الحديد خطر كبير علي البحث العلمي النزية ، الذي يجعل هدفه بيان الحقيقة في صدق وإخلاص .

صور مرفوع فعلي المدح والذم :-

أما القسم الثاني للمركب السابق الــــذي قصــد بـــه المــدح والذم ، فهو فاعلهما المرفوع بهما ، وهـــذ المرفــوع علـــي أربـــع صور وهـــي :-

الأولي : أن يكون المرفـــوع بـــها قصرنـــا (بـــال) ســـواء كـــانت جنسيته أو عهدية نحو قولة تعـــالي : " نعـــم العبـــد[1] إنـــه أواب " ونحو (بئس الشراب [2]) وتقـــول : نعـــم الرجـــل علـــي ، وبئـــس الطالب إبراهيـــم .

فالجنس كله ممدوح ، أو مذمـــــوم ، ومـــا بعـــده فـــرد مـــن أفراده من باب ذكر الخاص بعـــد العـــام ، أو جعـــل المعـــهود قبلـــه مبهم ، ثم فسر بالمرفوع [3] بعده تفخيمـــا للأمـــر .

الثانية : أو يكـــون مرفوعـــها مضـــافين لمـــا قـــارن أل نمـــو قوله تعالي : ولنعم دار المتقين[4] وقـــال أيضـــا : فبئـــس مثـــوى[4] المتكبرين أو مضافين لضمان لما قارنها كقول " فنعـــم أبـــن أخـــت

---

[1] ص ٣٠

[2] الكـــهف ٢٩ .

[3] شرح الأشـــموني ٢ / ٣٧٢

[4] النحل ٣٠

[5] البيت من الطويل لأبى طالب والشاهد : نعـــم ان أخـــت القـــوم حيـــث جـــاء بفاعل نعم مضافا لمضاف فيـــه أل وانظـــر الاشـــمونى ٣٧١/٢ والـــهمع ٨٥/٢ ، والصينى ٥/٤ والديـــوان٣

القدم غير مكذب زهير اجساما مفرداً من حمـــائل[١] أمـــا المضـــاف إلي نكرة فمنع جوازه علماء البصــــرة وقـــالوا مـــا ورد مـــن ذلـــك يحمل علي الضــــرورة عندهـــم ، أمـــا الكوفييـــون وعلـــي رأســـهم الغراء ، وأيدهم أبن السراج[٢] فقد اجازوا ذلـــك كقـــول الشـــاعر

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفانا[٣]

وقد ورد بقلة مرنوعها نكرة غير مضافـــة كقـــول الشـــاعر :

نيلق القرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم نيم[٤]

أو علم نحو قوله عليه الصلاة والسلام ونعـــم عبـــدالله هـــذا .

ومنع الكوفيون وجماعة مـــن البصريـــن اســـناد : نعـــم ، وبئـــس إلي " الـــذي " .

---

[١] الكـــهف ٥٠

[٢] شرح الأشـــموني ٢ / ٣٧٢ .

[٣] البيت من البسيط لكثير النهلشي والشاهدين نعم صـــاحب قـــوم حيـــث جـــاء بالفاعل مضافا فالفكرة ما بطـــراش يعيـــش ١٧١/٧ والمقـــرب ٨ والخزانـــة ١١٧/٤ والاشـــموني ٣٧١/٢ والـــهمع ٨٦/٢ والـــدور ١١٣/٢ والعينـــــي ١٧/٤ .

[٤] البيت لم أهتدال قائلة وهو من مجزوءالوافـــر والشـــاهد : نعـــم يتـــم حيـــث جاء مرفوع نعم اسم نكرة غير مضـــاف وانظـــر الأشـــموني ٣٧٢/٢ .

نحو (نعم الذي آمن محمداً[١]) قال العلاقة الاشـــموني عــن شـــرح التســهيل :

" ولا ينبغي أن يمنع ؛ لأن (الــذي) جعــل بمنزلــة أســم الفــاعل المحلي بال ؛ ولذلك أطرد الوصـــف بـــه " .

الثالثة : أو يكون مرفوعها مضمراً منــهما يفســرة تميــيزة /نكــرة نحو قوله تعالي : بئس للطالين بدلاً [٢] " ويقـــول الشـــاعر

نعم امرءاً هرم لم تعر نائية إلا وكان لمرتاع بها وزرا[٣]

وهذا الضمير السنتر الذي يعرب فاعلا علــــي مذهــب البصريــيــن ، وذهب الكسائي إلي أن الأســـم المرفـــوع بعــد النكــرة المنصوبــه فاعل " نعم " والنكرة عنده منصوبة علــي الحـــال ، ويجــوز عنــده أن تتأخر فيقـــال : نعــم علــي رجــلا وذهــب الفــراءة – وهمــا كوفيان ، إلي أن الأسم المرفوع فـــاعل ، ولكــن المنصـــوب عنـــده تمييز منقول ، والأصل في قولك : نعم رجــــلا علـــي " .

" نعم الرجل علي " ثم نقل الفعـــل إلـــي الأســـم الممـــدوح فيقـــل : نعم رجلاً علي ، ويقبح عنده تـــأخيره ؛ لأنـــه رفـــع عنـــده موقـــع

---

[١] شرح الاشـــموني ٣٧٢/٢ .

[٢] الكــهف ٥٠ .

[٣] البيت من البسيط ، لم يعرف قائلة والشـــاهد ؛ نعــم امــرءاً هــرم حيــث جاء الفاعل ضمير ســــنتر وفــر بنكــرة منصوبــة وانــط الاشــموني ٣٧٤/٢ والتصريح ٣٩٢/١ / ٢ : ٩٥ والشـــذو ١٥١ ومعجــم الشــواهد ١/١٤٣ .

الرجـل المرفـوع وإذا افـاد إفادتـه ويـري الأشـمـوني[١] أن الصحيح ما ذهب إليـه البصريـون لوجـهين أحدهمـا : قولـهم : نعم رجلا أنت ، بئس رجلاً هو . فلو كان فـالا لا تصـل بـالفعل .

والثاني : قولهم : " نعم رجلا كان زيد " فـأعملوا فيـه الناسـخ .

وهذا الضمير المسند الذي اختلف فيه علمـاء البلديـن سـابقاً لـه أحكام وهي أيضاً موضع خلاف بينهما وإليـك البيـان

أولاً : لا يظهر فـي تثنيتـه ولا جمـع . اسـتغناء تثنيـة تميـيزه وجمعه عند البصريين وأجاز ذلك الكسـائي وحكـاه عـن العـرب ، ووافقة علي رأية بعض الكوفييـن ومنـه قـول بعضـهم : مـررت بقوم بضموا قوما " وهذا نادر . ونقل هـذا الخـلاف بيـن البلديـن العلامه الأشـموني[٢] .

ولكن الرضي – رحمه الله – ينقل الأجمـاع علـي الاتفـاق بينـهما فيما سبق ، وفي لحاق تاء التأنيث بهما إذا فسـر بمؤنـث نحـو : نعمت أمـرأة هنـد والأشـموني يحكـي فـي ذلـك أيضـاً : قـال الرضي[٣] : " علـم أن الضمـير المـبهم فـي نعـم وبئـس علـي الأظهر الأغلب لا يثنـي ولا يجمـع ولا يؤنـث اتفاقـا بيـن أهـل المصرين لعلتيـن .

---

(١) شرح الاشـموني ٢ / ٣٧٢ .
(٢) السـابق ٢ / ٣٧٤ .
(٣) الشافيـة ٢ / ٣١٦ .

أحدهما : عدم تصرف نعم وبئـــس فلـــم يقولـــوا : نعمـــا رجليـــن ، ونضموا جالا ونعمت امـــــراة ؛ لأن ذلـــك نـــوع تصـــرف ، ولذلـــك أجاز وافيها التـــأنيث والتذكـــير ، ولحـــاق تـــاء التـــأنيث أهـــون ، لأنها تدخل علي بعض الحــــروف .

والعلة الثانيـــة :-

الضمير المفرد المذكر أشد إبـــهاما مـــن غـــيره ؛ لأنـــك لا تســـتفيد منه إذا لم يتقدمة مـــــايعود عليـــه إلا معنـــي شـــئ وشـــئ يصلـــح للمثني والمجموع والمذكر والمؤنـــث ... والقصـــد بـــهذا الضمـــير الإبهام فما كان أوغل بنه كـــأن أولـــي " .

ويدخل في معني وحكم بئـــس : ســـاء نحـــو : ســـاء الرجـــل أبـــو جهل قال تعالي " ساء ما يحكمـــون[1] " وقـــال وســـاءت [2]مرتفقـــا ويجب في مفسر هذا الضمـــير أن يؤخـــر عنـــه مـــع تـــأخرة عـــن المخصوص ، وأن يطابق المخصـــوص فـــي عـــدده ونوعـــه ، وأن يكون نكرة عامـــــة ، ولا يجـــوز حذفـــه ، ويتصـــرف فـــى تميـــيزة علي حسب المطلوب أفـــــرادا وتثنيـــة وجمعـــا ، وتذكـــيرا وتأنيثـــا نحو : نعم رجـــلا أو رجليـــن ، أو رجـــالا أو أمـــرأة ، أو أمراتيـــن أو نسوة اتفاقا منـــــهم .

---

(١) النحـــل ٥٩

(٢) الكـــهف ٥٠ .

ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم ، وتميزة ، لشدة احتياجه إليه إلا بالظروف قال الله تعالي : بئس للظالمين[١] بدلا .

كما لا يجوز أن يجئ لهذا الضمير بالتوابع [٢].

الصورة الرابعة : أن يكون مرفوعها " ما " نحو : " بئس ما اشتروا به أنفسهم[٣] " وقولة تعالي " فنعما هي[٤] " ولقد أختلف علماء البلدين في حقيقية (ما) في هذا الأسلوب فقال البصريون إن (ما) إنها معرفة تامة وهي الفاعل وقال بذلك الكسائي والفراء أيضا ، وأجاز أيضا مع ذلك أن تكون ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقيل : إنها موصولة والفعل بعدها صلة ، وهي فاعل ، ويكتفي بهما عن المخصوص [٥]وقيل غير ذلك .

---

(١) الكهف ٥٠

(٢) شرح الاشموني ٢ / ٣٧٤ ، والرضي ٢ / ٣١٦ .

(٣) البقرة ٩٠

(٤) البقرة ٢٧١

(٥) شرح الأشموني ٢ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

الأسلوب الثاني للمدح والزم " حبذا ولا حبذا "

وهي _ جنداً) بمعني نعم ، وتزيد عليها كما قال[١] الأشموني : بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس ، فهي فعل يقصد به المحبة والمدح .

قال في التسهيل : أصل " حب " من حبذا " حبب " أي صار حبيبا ، فأزعم كثيرة ، وألزم منع التصرف ، وإيلاء فاعلا في إفراد وتذكر وغيرهما ، وليس هذا التركيب مزيلا فعلية حب " وعلي ذلك كما يقول في توضيح المقاصد[٢] " وجعله فاعله ذا لبدل بذلك على الحضور فى القلب نحو :حبذا محمد ،وحبذا المحمدان وحبذا المحمدون ، وهذا ليلي ، وهذا الهندان ، وحبذا ، الهندات .

وإن ترد بهذا الفعل ذما أدخلت عليها " لا " النافية فنقول : لا حبذا علي وهي بمعنى " بئس " ويجب في " ذا " أن تكون مفردا مذكرا ؛ لأنه يضاهى المثل ، والأمثال لا تغير ، فلا يثني " ذا " ولا يجمع ولا يؤنث ، وإنما يلتزم الأفراد والتذكير فلا تقول : حب ذان العليان ، ولا حب هؤلاء العلمون ولا حب ذي هند ، ولا حب تان الهندان ، ولا حب أولاء الهندات [٣].

---

(١) ٢ / ٣٨١

(٢) ٣ / ١٠٨ .

(٣) ابن يعيش ٧ / ١٣٩ .

يقول العلامة الأشموني : " وقال أبن كيسان : إنما لم يختلف " ذا " لأنه إشارة أبدأ إلي مذكر محذوف ، والتقدير في حبذا هند : حبذا حسن هند ، وكذا باقي الأمثلة وقد ذهب الفراء [١]: إلى أن حب . أصله : حبب على وزن فعل مضموم العين ككرم واستدل بقولهم : حبيب ، وفعيل بابه فعل كظريف من ظرف ، وكريم من كرم قال[٢] أبن يعيش : [وهذا غير سليم] ؛ لأنه قد تأتى متعديا ، وفعل لا يكون متعديا فأما قولهم : حبيب ، فلا دليل فيه لأنه هنا مفعول ، فحبيب ومحبوب واحد ، فهو كجريح وقتي " ... ثم قال والصواب : أن (حبذا) مركبة من فعل وفاعل فالفعل (حب) وهو من المضاعف الذي عينه ولامه واد واحد ، وفيه لغتان : حببت وأحببت وهي أكثر " لأ، حب فعل متصرف ، ونل أني فعل ، لأجل المدح والمبالغة كما قالوا : قضو الرجل ورمو إذا أحدق القضاء واجاد الرمي ، ومنع التصرف لمضارعتة بما فيه من المبالغة والمدح ، ثم لزم حالة واحدة وهو لفظ الماضي ، وفاعله ذا بدون حرف التنبيه لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد ، قال الشاعر:

---

(١) ٢ / ٣٨١ .

(٢) ٧ / ١٣٩ ، ١٤٠

يا حبذا القمراء والليل الساج   وطرق مثل ملاء النساج[١]

وقال أخـو:

ألا حبذا أهل الملا غير أنه   إذا ذكرت مي فلا حبذاهيا[١]

قال الرضي[٢] : " وعند المبرد وابـــن الســـراج أن تركيـــب " حـــب مع ذا " أزال فعليـــه حـــب " لأن الأســـم أقـــوي " فحبـــذا . مبتـــدأ " والمخصوص خبره ، أي : المحبوب زيـــد ، وقـــال بعضـــهم : بـــل التركيب إزال اسمية " ذا " ؛ لأن الفعل هـــو المقـــدم ، فالغلبـــة لـــه وصـــار الفـــاعل كبعـــض حـــروف الفعـــل ، فحبـــــذا ، فعـــــل ، والمخصوص فاعله ، ثم قـــال : " والأولـــي أن يقـــال فـــي إعـــراب مخصوص " حبذا " إنه كإعراب مخصـــوص " نعـــم " إمـــا مبتـــدأ أو خبر مبتدأ لا يظهر ، لكن لا تعمل الفواسخ فـــي هـــذا المخصـــوص ، ولا يقدم علي حبذا " . وقال بعـــض النحـــاة : المخصـــوص بعـــد حبذا عطف بيان لـــذا .

---

(١) البيت من البسط لا يعرف قائله وانظـــر الكتـــاب ١/٨٠ والشـــاهد : يـــاحبذ القمراء والليل الســـاج

(١) البيت من الطويل لكثرة أم شـــمله بـــن بـــرد ، وانظـــر الأشـــموني ٢/٣٨١ والعيني ٢/٤٠ والشاهد فيه : الا حبذا حيث تفيد بـــها الـــذم كبئـــس

(٢) الكافيـــة ٢ / ٣١٨ .

والرضي : رحمة الله يقول : قد أعرب جملة حبذا محمد من بثلاثة أوجه

أولا : حبذا : مبتدأ . بالتركيب مع ذا ، والمخصوص خبر عنها أو حبذا بالتركيب فعل ، والمخصوص فاعل .

ثانيا : يعرب كإعراب مخصوص نعم وبئس بأن الجملة خبر مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر أو المخصوص خبر المبتدأ محذوف وجوبا .

ثالثا : أو حبذا . جملة فعلية ، والمخصوص بعده عطف بيان ويجب فتح الحاء في هذا المركب مع " ذا " .

المركب السابق بدون ذا " حب "

يجوز أن تأتي بهذا المركب بدون[1] (ذا) الإشارية تقول : حب محمد رجلا وحب به رجلا فيصح هنا : رفع الأسم الذي بعدها على الفاعل ، أو جر الفاعل بالباء ، والحاء من (حب) مفتوحة ، ويجوز ضمها بالنقل من حركة العين بكثرة وبيت حسان روى بفتح الحاء ، وضمها ، بدون ذا قال الشاعر .

---

[1] شرح الأشموني ٢ / ٣٨٢ وأبن يعيش ٧ / ١٢٩ والهمع ٢ / ٨١

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجي   وحب بها مقتوله مقتلوله تقتل [١].

ويجوز أن تـــأتي (حـــب) بـــدون ذا مفتوحـــة ، وإ، كـــان الضـــم أكثر كقول الشـــاعر :

بـــــاسم الإله وبه بدينا   ولـــو عبدنـــــا غيره شقينا

فحبذا ربا ، وحب دنيا[٢]

الأسلوب الثالث : للمدح والـــــذم :-

يجوز للإنسان أن ينشئ من كل فعل يلاقـــــي لقصـــد المـــدح والـــذم بشرط أن يكون صالحا للتعجـــب منـــه ، مضمنـــا معنـــاه مطلقـــا ، فينتقل إليه أحكام نعم وبئس من عـــدم التصـــرف ، وإفـــادة المـــدح والذم ، ويكون فاعلها هنـــــا كمـــا للســـابقين بـــأن يكـــون ظـــاهرا مقترنا بأن نحو ظرف الطالب محمـــد أو مضافـــا لمصاحبـــها

---

(١) البيت للأخطل وهو من الطويـــــل وتثـــل الخمـــر : مزجـــة بالمـــاء انظـــر الأشموني ٣٨٢/٢ والصيني ٤٢/٢ والشـــاهدينه : وحـــب بـــها حيـــث جـــاءت حب بدون ذاا وورد في حائها الفتح والضم كمـــــا هنـــا .

(٢) البيت لعبد الله بن رواحه ، وهـــو مـــن الرجـــز انظـــر الـــهمع ٨٨/١/٨٩ والـــدرر ١٦٦/٢ والأشـــموني ٣٨٢/٢ ومعجـــم شـــواهد العربيـــة ٥٤٨ والعيني ٤/٢ والشاهديه أحب دينا ، حيث دور فتح الحاء مـــع حـــب بـــدون ذا .

نحو[١] : خبث غلام القـــوم عمـــرو ، أو ضمـــيرا مفســـرا بتمـــيز نحو : فهم رجلا خـــالد ، وســـاء عمـــلا المنـــافق ، وكـــان أصلـــها سوأ . بالفتح ثم حولت إلي فعـــل بضـــم العيـــن ، فصـــار قـــاصرا ، وضمن معني بئس ، ولــــه الأحكـــام الســـابقة / ونقـــل الأشـــموني [٢]عن أبن عصفـــور أن العـــرب شـــترت فـــي ثلاثـــة ألفـــاظ فلـــم تحولها إلي فعل ، بل اســـتعملنها اســـتعمال " نعـــم وبئـــس " مـــن غير تحويل وهي " علم ، وجـــهل / وســـمع .

وعلي ذلك نقول : عظم نفســـا علـــي قـــال تعـــالي : كـــبرت كلمـــة تخرج[٣] من أفواههم ، وقال أيضـــا : وحســـنت مرتفقـــا [٤].

قال الرضي[٥] :أعلم أنه يلحق بنعم وبئس كل مـــا هـــو علـــي فعـــل بضم العين بالأصالة نحـــو ظـــرف الرجـــل زيـــدا وبـــالتحويل إلـــي الضم من فعل ، أو فعل نحو : رمـــو اليـــد يـــده ، وقضـــو الرجـــل زيد بشرط تضمينة معني التعجب " ولذا يكـــثر جـــر فاعلـــه باليـــاء ، والاستغناء عن الألف والـــلام كقـــول المولـــي : وحســـن أولئـــك رفيقا [٦] " ويضمر فاعله علـــي وفـــق مـــا قبلـــه نحـــو : جـــاءتي

---

[١] الأشـــموني ٢ / ٣٨٠ .
[٢] ٢ / ٣٨١ .
[٣] الصـــف ٣
[٤] الكـــهف ٥٢ .
[٥] الكافيـــة ٢ / ٣١٨ .
[٦] النســـاء ٦٩ .

المحمدان وكرما لما فيه من التعجيب ، ولا يجـــوز ذلـك فـــي نعـم وبئس – قال الشـــاعر :–

حب بالزور الذي لا يري   منه إلا صفحة أو لمام [١].

أجزاء المركب الذي قصد به المـــدح والـــذم :–

واستطيع بعد عـــرض احكـــام اسـلوبي المـــدح والـــزم فـــي كتـــب النحاة من خلال الأساليب العربية التـــي اســـتنبطت منـــها القواعـــد التي تحكم هذا الباب – أن أقـــول :

أولا : أجزاء هذا الأسلوب ثلاثة فعـــل المـــدح والـــذم ، مرفوعـــها ، جـ المخصوص بها وفعل المدح والذم تنـــــوع إلـــي ثلاثـــة أنـــواع أيضا وهـــي :–

أ– نعم وبئس .   ب – حبذا ولحبذا   جــــ– كـــل فعـــــل علي وزن فعل بضم العيـــن . وقصـــد بـــه المـــدح والـــذم ، وفيـــه مضى التعجـــب

ب– هذا المركب خبري فـــي أنواعـــه الثلاثـــة وقصـــد بـــه إنشـــاء المدح والـــذم .

---

[١] البيـــت مـــن المديـــد للطـــر مـــاح أنظـــر الكـــامل ٤٠٧ والعينــــــي ١٥/٤ والأشموني ٣٨٢/٢ وفي ديوانه ٩٧ والشاهد فيـــــه : حـــب بـــالزور حيـــث أقترن فاعل حب بالبـــاء .

جـ- مرفوعه لأبـد أن يكـون بـأل أو مضافـا لمـا فيـه أل ، أو ضمير مستندا مفسرا بتميـيز أو (مـا) المبهمـة ، وقـد تحدثنـا عن كل ذلك – والفعل مع مرفوعه يكون جملـة فعليـة .

د- أما الجز الثـالث / وهـو الـذي مـن أجلـه أنشـئ الأسـلوب السابق ، فهو أسم مرفوع ويسـمي المخصـوص بـالمدح أو الـذم ، ويذكر المخصوص بعد جملة المـدح أو الـذم ليحصـل التفسـير بعد الإبهام وفي إعراب هذا المخصوص ثلاثـة أوجـه .

الأول : أن يكون مبتدأ ، والجملـة مثلـه فـي محـل رفـع خـبر المبتدأ ، ولا يحتاج إلي الضمير العـائد إلـي المبتـدأ ، لأن الخـبر في تقدير المفرد ، وهذا مذهـب سـيبويه .

الثاني:أو يعرب خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا التقديـر : هـو محمـد

الثالث:أن يعرب مبتدأ لخبر محذوف وجوبـا والتقديـر:

محمد هـو [١] .

ويجوز حذف هذا المخصوص إذا علـم أمـره بعـد حذفـه كقولـه تعالي : نعم العبد إنـه أواب أي أبـوب ، وتدخـل عليـه النواسـخ نحو : كنت نعم الرجل وقـال تعـالي : إنـا وجدنـا صـابرا نعـم العبـد [٢].

---

[١] شرح الأشـموني ٣٧٨ / ٢ والكافـة ٢/ ٣١٧ .

[٢] ورة ص (٣٠)

وقال الشاعر :

إن أبن عبدالله نعم أخو   الندي وأني العشيرة[1] .

ويجوز أن يتقدم المخصص قليلا نحو : محمد نعم النبي ، وعلي نعم البطل .

ثانيا : يشترط في هذا المخصوص أن يكون محتصا ، لأنه للتخصيص بعد الأبهام فلا يجوز نعم الإنسان رجل إلا إذا وصف بما يرفع شيوعة وجها لته .

ولأبد أن يطابق الفاعل نوعا وعددا بحيث يصلح للإخبار عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، وإلا أول بما يطابقة كقوله : بئس مثل القوم الذين كذبوا " علي حذف مضاف : مثل الذين لذيوا أو علي حذف المخصوص والذين صفة القوم أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم . أي مثل الذكور كما قال الرضي [2].

---

[1] لأبي دهيل الحمجى انظر العيني ٤ / ٣٥ والهمع ٢/٨٧ والدور ٢/١١٤ والاشموني ٢/٣٧٨ والشاهدين : دخول الناسخ علي نعم (إن أبن عبدالله الخ) .

[2] الكافية للرضي ٢/٣١٨ شرح الأشموني ٢/٣٨١ .

المركب الخبري والمحـــل الإعرابـــي :-

إن المركب الخبري وهـــو الجملـــة الأســـمية والفعليـــة الخبريـــة ، متماسكة الجزئية يربط بين جـــزء فيـــها ربـــاط قـــوي ، لألا وهـــو الحركة الإعرابية التي اجتازت بـــها اللغـــة العربيـــة عمـــا عداهـــا من لغات الدنيـــا ، تقـــول فـــي الجملـــة الأســـمية : الله الخـــالق ، والجملة الفعلية نحوه : يجـــاهد المســـلم فـــي ســـبيل الله ، فـــتري الإتصال بين جزئـــي الـــتركيب قويـــا متينـــا ، بحركـــات الإعـــراب الظاهرة علي كل جزء من المســـند والمســـند إليـــه ، ســـواء كـــان مبتدأ وخـــبرا أم فعـــلا وفـــاعلا كمـــا فـــي المثـــالين ، ويجـــوز أن نوظف التركيب الســـابق بنوعيـــه الأســـمي والفعلـــي بـــأن تجعلـــه خبرا لمبتدأ سابق نحو : الســـحاب مـــاؤه كثـــير والفعلـــي (يـــنزل تشده) وقع خبرا نحكم به علي المبتدأ ، والربـــط بـــالضمير منـــها ، مما يدل علـــي قـــوة الربـــط أو التماســـك بيـــن الخـــبر الجملـــة والمبتـــدأ ، وهـــذا بدلنـــا علـــي أن الجملـــة فـــي لغتنـــا العربيـــة متماسكة ، ومترابطة بأنواع كثيرة مـــن الـــترابط ، والحملـــة فـــي الحقيقة مفرد تدل عليه ، وتنوب عنـــه ، فـــإذا قلـــت معـــبرا عـــن الجملة الأولي ، مـــاؤه كثـــير المـــاء ، والجملـــة الثابتـــة : يـــنزل المطر بشدة . شدة تزول المطـــر . مـــا عـــدوت حقيقـــة كـــل مـــن التركيب في بيان المراد منـــه .

لذلك كان من خصائص اللغة أن يكون للتركيب الخبري محل من الإعراب إن صح أن يحل محل المفرد ، وأن لم يحل محل المفرد ، حرم من المحل الأعرابي ومن هنا قسم النحاه الجمل من حيث المحل الإعرابي إلى قسمين :-

أولا : جمل لها محل من الإعراب .

ثانيا : جمل ليس لها محل من الإعراب .

ودونك بيان كل قسم تفصيلا :-

أولا : الجمل التي لها محل من الإعراب :-

تقصد بالجملة التي لها محل من الإعراب : بالجملة التي تحل محل المفرد ، لأنه هو الأصل ، والجمل التي تنوب عنه لها حقها في المحل الإعرابي ، والتي لا تنوب عنه ، ليس لها محل من الإعراب ، وهذا حكم فيه نصغه ، وتوفيق بالعودة إلي الأصل ، الذي تعتوره المعاني الإعرابية المختلفة ، بالعودة إلي الأصل ، ، فيفتقر في الدلالة عليها ، وتميزها حركة الإعراب ، وهي أهم حقيقية في اللغة العربية ذات الرنين والجرس الموسيقي العذب ، فتظهر هذه المعاني علي المفرد ، فتحتاج إلي الإعراب بحركاته المختلفة ، التى يترك على المعانى المتعددة، ودونك بيان هذه الجمل :-

الأولي : الجملة التي تقع خبرا نحو : علي يذاكر الدرس أو في موضع رفع في بابي المبتدأ نحو تجوله تعالي : وإن

تصوموا [١] خير لكم . فالجملة الفعلية (تصوموا) وقعت مصدرا مؤولا بعد أن المصدرية ، فهي في محل رفع مبتدأ والتقدير : صيامكم خير لكم ، أو باب أن نحو : في الحقيقة أن محمدا يذاكر . فأن وما دخلت في تأويل مصدر وقع مبتدأ للخبر السابق وهو الجار والمجرور .

والتقدير في الحقيقة مذاكرة محمد أو وقعت الجملة محل المنصوب في بابي كان نحو : كان علي يذاكر وكاد نحو كاد المطر أن ينزل فالجملة الفعلية فى كل منهما يذاكر ينزل) في محل نصب خبر كان وكاد اللذان ترفعان المبتدأ ، وتنصبان الخبر المفرد ، وكذا ما ناب عنه من الجملة كما سبق ونحو : كان الهواء نسمة رقيقه . حيث نابت الجملة الأسمية عن خبر كان فهي في محل نصب ، وهي في الحقيقة ما استحقت هذا الإعراب الابنيانتها مناب المفرد والتقدير : كان محمد مذاكرا ، كاد المطر نازلا ، وكان الهواء رقيق النسيم ونلاحظ أن المحل الإعرابي للمركب الخبري بنوعيه هنا قد أخذ إعراب المفرد رفعا أو نصبا وهكذا .

الثانية : الجملة التي تقع حالا ، وتقع حالا إذا سبقت بمعرفة محضة ، ولم يستلزمها ما قبلها كما يقول ابن[٢] هشام نحو : أقبل الطالب يذاكر وذهب التلميذ وكتابه معه . فموضع جملة "

---

[١] البقرة ١٨١ .

[٢] المغني ٢ / ٦٦ .

يذاكر " هو و " كتابة معه " في محل نصب حال ، قال تعالي : " ولا تمنن تستكثر[١] " وقال سبحانة : " لا تقربوا الصلاة وأنتم سكاري [٢]" فجملة تستلثر (أنت) فعلية ، في محل نصب علي الحال ، وصاحبها الضمير المستتر في تمنن أي أنت وهو النبي صلي الله عليه وسلم ، وجملة " وأنتم سكاري " جملة أسمية في محل نصب حال .

والجملة في كل ما سبق نائبة عن الحال المفرد المنصوب ، لذلك كانت في محل نصب ، وفي الحديث الشريف : أقرب ما يكون العبد إلي ربه[٣] وهو ساجد فجملة " وهو ساجد " نائية عن الحال المفرد المنصوب " ساجدا " . ومن ذلك قول كعب بن زهير رضي الله عنه :

شجت بذي شيم من ماء محنية   صاف بألطح أضحي وهو مشمول[٤]

الثالثة : الجملة التي تقع مفعولا به :

---

[١] ٦

[٢] النساء ٤٣

[٣] فتح الباري كتاب الصلاة باب السجود .

[٤] البيت من البسيط من قصيدة كعب التي مدح فيه الرسول (ص) فأمنه واعطاه بردته اللغة : شجت : كسرت : شيم ' البرد الشديد ، محنينة : منعطف الوادي ، أبطح : سيل واسع . مشمول : أصابته رياح الشمال والشاهد فيه : أضحي وهو مشمول حيث وقعت جملة (وهو مشمول) في محل نصب حال وأضحي علي ذلك تامة وانظر المثني ٤١١ (٢٨٢) ومعجم شواهد العرب ٢٩٤ وتفيدة كتب بن زهير ١٩ وبوايز ٧ .

فتجل هنا محل المفرد ، ومحلها النصب وذلك في أبواب ثلاثة:

أولا : بعد القول أو ما هو بمعناه نحو قوله تعالي : قال إني عبدالله[١] . والقول لا ينصب إلا الجمل علي أنه مفعول به في محل نصب ، وقيل : مفعول مطلق لبيان النوع ، وما يرادف القول مثل قوله تعالي : (ونادى نوح أبنه وكان في معزل يا بني أركب معنا [٢]) . فجملة " يا بني أركب معنا " في محل نصب مقول لمرادف القول وه " نادي " ؛ إذ النداء بالقول . وقال الشاعر :

رجلان من مكة أخبرانا إنا رابنا رجلا عريانا[٣] .

قال بن هشام [٤]: روي بكسر إن فهذه الجمل محل نصب اتفاقا : ثم قال .

البصريون : النصب بقول مقدر ، وقال الكوفيين : بالفعل المذكور ، ويشهد للبصريين التصريح بالقول (في نحو الأية

---

(١) مريم ٣٠ .

(٢) هود ٤٥ .

(٣) البيت من بحر الرجز ولم يعرف قائلة وانظر الخصائص ٣٣٨/٢ والمحتسب ١٠٩/١ ، ٢٥٠ والخزانة ٢٣/٤ عرضا والمعني ٤١٣ (٢٨٢) والشاهدين : إنا رأينا حيث وقعت مفعولا لما فيه معني القول

(٤) المغني ٥٨/٢

السابقة) ونحو : (إذ نادي ربه نداءا حفيــــا قــال رب إنـــي وهــن العظم[١] مني) " فالجمل السابقة في محـــل نصـــب .

فإن نابت الجملة عن الفاعل علـــــي رأي مـــن يجــيز ذلــك ســـراء خص ذلك بيان القول وجعل النيابـــة مقصـــورة عليـــه نحـــو قولـــه تعالي : " ثم فعال هذا[٢] الذي كنتـــم بـــه تكذبـــون " والجملـــة هنـــا مقصود لفظها ، ونزلت منزلـــه الأســـماء المفـــردة أو مـــن جعـــل ذلك أيضا مع الجملة المعلقة نحو : وبين لكم كيـــف فعلنـــا بـــهم[٣] ، وقوله تعالي :(ثم بدالهم مـــن بعـــد مـــا راوا الآبـــات لســـتجنية حتى حنين) وقوله تعالي: (أو لم يهد لهم كم أهلكنــــا قبلـــهم مـــن القرون يمشون في مســـــاكنهم) .

وعلي ذلك تدخل فـــي الجمـــل التـــي لـــها محـــل مـــن الإعـــراب ، الواقعة فاعلا ، وبعضهم أجـــاز ذلـــك مـــع الفعـــل القلبـــي المعلـــق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي أقام محمـــد . والجمـــهور علـــي منـــع ذلك ، وقد بينا ذلك ســــابقا .

ثانيا : أن تكون الجملة واقعة مكـــان المفعـــول الثـــاني فـــي بـــاب ظن ، والثالث في باب اعلم ، لأن أصلـــهما الخـــبر ، ومـــن الجـــائز وقوع الجملة موقعة ، وقد اجتمع وقـــوع حـــذف خـــبرى كـــان وإن والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبـــي ذؤيـــب :

---

[١] المطففيـــن ١٧ .
[٢] المطففيـــن ١٧
[٣] ابراهيـــم ٤٥

فإن تزعمني كنت أجهل فيكم   فإني شريت الحلم بعدك بالجهل(١)

ثالثا : بعد تعليق الفعـــل القلبـــي ، فتكـــون الجملـــة فـــي موضـــع مفعـــول ســـواء كـــانت الجملـــة مقترنـــة بالجـــار نحـــو قولـــــه تعالى:(أولم يتفكروا مـــا بصاحبـــهم مـــن جنـــة) وقولـــه تعـــالى: (فلينظر أيها أزكى طعامـــا) فعلقـــت كـــل جملـــة بالاســـتفهام ولـــم تصل باللفظ إلى المفعـــول ، ولكنـــها فـــي المعنـــى تصـــل إليـــه ، وتوجه إليه ، أو غي مقترنة بالجـــار نحـــو " أمـــا تـــرى أي بـــرق ههنا ، لأن رأي البصريـــة وســـائر أفعـــال الحـــواس إنمـــا تتعـــدى لواحد خلاف إلا سمع المعلقة باسم معين فقيل تتعـــــدى إلـــى اثنيـــن نحو : سمعت عليا يقـــرأ ، والجملـــة الفعليـــة فـــي محـــل نصـــب تنوب عن المفعـــول الثـــاني ، وقيـــل : فـــي محـــل نصـــب حـــال ، وسمع متعدية إلى واحد كنظائرها ، فـــإن علقـــت ســـمع بمســـموع تعدت لواحد بالاتفاق نحو قوله تعـــالى " يـــوم يســـمعون الصيحـــة بالحق ذلك يوم الخـــروج"(٢)

أو تكون مع التعليق فـــي موضـــع المفعوليـــن نحـــو قولـــه تعــــــالى:(وســــــيعلم الذيـــــن ظلمـــــوا أي منقلــــــــب

---

(١) البيت من الطويل انظر ديـــوان الـــهندلين ٣٦/١ والكتـــاب ١-٦١ والمعنـــي ٤١٦ (٢٨٢) والعينـــي ٣٨٨/٢ والعـــع ١٤٨/١ والــــــدور ١٣١/١ والشاهدفيه : _ كنت أجهل) حيـــث وقعـــت هـــذا الجملـــة محـــل المفعـــول الثاني لـــترعميني .

(٢) ق ٤٢ .

ينقلبون)[١] وقوله تعالى:(لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا)[٢] ونحو قولك:(عرفت محمد من هو) وعرف مضمنة معنى : علم .

والجملة المعلقة محلها النصب ، ويظهر ذلك في التابع كقول كثير .

وما كنت أدري قبل غزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت [٣]

بنصب موجعات . عطفا على محل " ما البكا " المعلقة

الرابعة : الجملة المضاف إليها وهي في محل جر بالإضافة :

وذلك نحو قوله تعالى " والسلام علي يوم ولدت ويوم أموت ويوم أبعث حيا " [٤] وقوله تعالى " هذا يوم لا ينطقون " [٥] فالجملة الفعلية السابقة مضافة إلى " يوم " في محال جر بالاضافة / وتقول : تكلمت لدن حضرت " وفهمت ريث شرحت

([١]) الشعراء ٢٢٧ .

([٢]) الكهف ١٢ .

([٣]) البيت من الطويل وانظر إلى المغني ٤١٩ (٢٨٢) والعيني ٢ : ٤٠٨ والديوان ٣٧/١ والشاهد فيه : ولا موجعات . حيث نصبها على محل (ما البكا) والجملة معلقة بالاستفهام .

([٤]) مريم ٣٣ .

([٥]) المرسلات ٣٥ .

الخامسة : الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا الشرط جازم أو جواب طلب :

وهي في محل جزم نحو " إن تقم فأنا أقوم . قال تعالى " من يضلل الله فلا هادي له " [١] ومثال المقترنة بإذا قوله تعالى : وإن تصيبهم سيئة بما قدمت إيديهم إذا هم يقنطون " [٢] وقال تعالى " لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين " [٣] بجزم أكن : بالجزم في الفعلين أصدق وأكن : فقيل الجزم ، بالعطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء ، ويسمى هذا بالعطف على المعنى ، وقيل : العطف على محل الفاء وما بعدها وهو " أصدق " ومحله الجزم لأنه جواب التحضيض ويجزم بإن مقدرة ، فمحلها الجزم من باب العطف على المعنى في القرآن ويسمى في غيره العطف على التوهم .

السادسة : الجملة التابعة لمفرد : بأن تكون تابعة لهذا المفرد ، على سبيل الصفة له ، فتتبعه في محله الإعرابي من الرفع نحو قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة " [٤] فجملة (لا بيع فيه) وقعت بعد نكرة خالصة (يوم) فتعرب

---

(١)الأعراف ١٨٦

(٢) الروم ٣٦ .

(٣) المنافقون ١٠ .

(٤) البقرة ٢٥٤ .

نعتا له وتتبع اعرابه والمنعوت مرفوع ، فهي إذا في محل رفع تبعا له ، أو من النصب نحو قوله تعالى : واتقوا يوما ترجعون فيه الي الله " [١] فإن جملة " ترجعون "ة الفعلية في محل نصب " ليوما " ولا يجوز أن يكون ظرفا لأنه ليس على معنى " في " إذا لا تقوى ولا حذر في هذا اليوم ، وإنما المراد فيه اليوم نفسه أي احذروا هذا اليوم قبل وقوعه ، وهذا الحذر هو النافع ،أو جرا نحو قوله تعالى " ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه " فجملة " لا ريب فيه " في محل جر صفة " ليوم " المجرور باللام .

وقد يكون الاتباع للمفرد على سبيل البدلية منه نحو قوله تعالى " ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك ، إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم " [٢] فإن البدل جملة " ما قد قيل للرسل من قبلك " وقد أبدلت من " ما الموصولة وصلتها " والمعنى : ما يقول الله لك إلا ما قد قيل للرسل ، فإن الله عز وجل هو المرسل لهم ولك ، والقول منه للجميع سبحانه واحد ، والبدل تابع مقصود بالحكم بلا واسطة ومنه قول الشاعر :

الي الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان [٣]

---

(١) البقرة ٢٨١ .
(٢) فصلت ٤٣ .
(٣) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة وهوني ملحقاته ديوانة ٤٩٥ والخزانة ٣٢٨/١ والعيني ٢٠١/٤ والتصريح ١٦٢/٢ والهمع ١٢٨/٢ والدرر ١٦٦/٢ والاشموني ١٣٢/٣ والمغني ٢٠٧ ، ٤٢٦ (١٨٩ ، ٢٨٤) والشاخد فيه : حيث أبدل جملة " كيف يلتقيان " من المفرد " حاجة

أوتبعت الجملة المفرد علــــى ســبيل عطــف النســق نحــو قولك : على مسامر وأخوه ذاهب . تريـــد بجملـــة " أخــوه ذاهــب " العطف على اسم الفاعل " مسافر " وهــذا التقديــر بخصوصـــه هــو الذي يجعل هنا لها محل من الاعراب وهـــو الرفـــع .

فإن قـــدرت " الـــواو " للحـــال باعتبـــار قـــد دخلـــت علـــى الجملة الاسمية فلا تبعيـــة والجملـــة فـــي محـــل نصـــب حـــال ، أو قصدت العطف على الجملة الابتدائية السابقة فـــلا محـــل لـــها مـــن الاعراب ، ولا تدخل معنا في هـــذه القضيـــة .

ومما اختلف فيه بيـــن علمـــاء البلديـــن قـــول الله تعـــالى " ألم تر أن الله أنزل من الســـماء مـــاء فتصبـــح الأرض مخضـــرة " [1] يقول العكبري في كتابه (إملاء ما مـــن بـــه الرحمـــن " [2].

" انما رفـــع الفعـــل هنـــا وإن كـــان قبـــل لفـــظ الاســـتفهام لأمرين : أحدهما " أنه استفهام بمعنى الخـــبر " أي قـــد رأيـــت فـــلا يكون له جواب . الثـــاني : أن مـــا بعـــد الفـــاء منتصـــب إذا كـــان المســـتفهم عنـــه ســـببا لـــه ، ورؤيتـــه لانـــزال المـــاء لا يوجـــب اخضرار الأرض ، وإنما يجب عـــن المـــاء ، والتقديـــر : فـــهبي أي القصـــة ، و " تصبـــح " الخـــبر ، ويجـــوز أن يكـــون " فتصبـــح "

---

(١) الحـــج ٦٣ .
(٢) ١٤٦/٢ .

بمعنى " أصبحت " وهو معطوف على " أنـــزل " فـــلا موضـــع لـــه إذا و مخضرة حال " أ.هــــــ .[1]

ولكن البصريين لا يسلمون بـــهذا الـــرأي الســـابق بقولـــه " وفيه إشـــكالان " أحدهمـــا " أنـــه لا محـــوج فـــي الظـــاهر لتقديـــر ضمير القصة . والثاني : تقديـــره الفعـــل المعطـــوف علـــى الفعـــل المخبر به لا محل له . وجواب الأول : أنه قـــد يكـــون قـــدر الكـــلام مستأنفا والنحويون يقدرون فـــي مثـــل ذلـــك مبتـــدأ .. وذلـــك إمـــا بقصدهم إيضـــاح الاســـتئناف أو لأنـــه لا يســـتأنف إلا علـــى هـــذا التقدير والإلزم العطـــف الـــذي هـــو مقتضـــى الظـــاهر . وجـــواب الثاني : أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملـــة الواحـــدة ، ولـــهذا اكتفى فيها بضمير واحـــد وحينئـــذ فـــالخبر مجموعـــها كمـــا فـــي جملتـــي الشـــرط والجـــزاء الواقعتيـــن خـــبرا ، والمحـــل لذلـــك المجموع وإما كل منهما فجزاء الخير فلا محـــل لـــه ويجـــب علـــى هذا أن يدعى أن الغاءا هنـــا وفـــي نظـــائره قـــد اخلصـــت لمعنـــى السببية وأخرجت عن العطف ، ويكون ذكـــر أبـــي البقـــاء للعطـــف تجوزا أو سهوا " أ. هــــ .

وأرى :

أن رأي العكبري جيد ، وان الحالة العجيبة التي تترتب علـــى نزول الماء من السماء أولى أن تقدر لها من القصة ، لأن المضـــارع مؤنث ، فتقدير القصة هنا أولى ، وهى تحقق الاستئناف في فتصبـــح

---

[1] إملاء ما من به الرحمن ١٤٦/٢

أو عطف على أنزل باعتبار الظاهر فقط ولا غبار على رأيه وأن ابن هشام في رده هذا بين وجهة نظر البصريين ، وهي لا تتضادم مع رأي العكبري السابق .

السابعة : الجملة التابعة لجملة أخرى لها محل من الإعراب فتتبعها فيه .

ويكون في عطف النسق نحو : محمد حضر أبوه وجلس أخوه بشرط أن تكون الواو للعطف وأن تكون الواو للعطف ، وأن يكون المعطوف عليه (لجملة الصغرى " حضر أبوه " فإن قدر العطف على الجملة الكبرى فلا محل لها ، لأن الأولى جملة ابتدائية لا محل لها ، وما عطف عليها يأخذ حكمها ، أو قدرت الواو للحال ، فالجملة تكون في محل نصب حال ولا تبعية لها للجملة السابقة ، كما يكون أيضا في البدل وذلك كقوله تعالى " واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون " [1] فإن البدل جاء مفصلا وافيا بالمطلوب للمراد وهكذا ، ومن ذلك أيضا فقول الشاعر :

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن فالسر والجهر مسلما [2]

([1]) الشعراء ١٣٢ - ١٣٤ .

([2]) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وانظر المغني ٤٢٦، ٤٥٦ (٢٨٤) والعيني ٢٠٠/٤ والتصريح ١٦٢/٢ والاشموني ١٣٢/٣ ومجالس ثعلب ٩/١ والشاهد فيه : لا تقيمن . حيث وقعت بدلا مما قبلها فكان له محل من الإعراب .

الثامنة : الجملة المستثناة : أي التي تقع بعد إلا في الاستثناء ، فهي في محل مفرد ، لذلك كان لها محل من الإعراب ، وقد أضافها ابن هشام إلى الجمل السبع السابقة وذكر مثالا لها قول الله تعالى " لست عليهم بمصيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله " (1) " فمن " مبتدأ و " فيعذبه الله خبر المبتدأ ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المتقطع ، فهي في محل المفرد والتقدير ، ولكن تعذيب الله من كفر ويرى الدمامينى جواز أن يكون الاستثناء في الآية متصلا والمعنى : إلا من تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد ومنه عند الغراء : فشربوا منه إلا قليل . بالرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر أى قليل لم يشرب .

وأرى :

ان ابن هشام رحمه الله قد أورد قضية مهمة كثيرا ما أرهقتنا جدلا وهي حكم الاستثناء التام الموجب ، حيث اشتهر الحكم عند جمهرة المتأخرين من النحاة أنه يحب نصيبه وأصبحت لشهرتها بهذا الحكم تكاد تكون قضية مسلمة ، فإن ورد نص صحيح في العربية يخالف ذلك بالرفع كقوله تعالى السابق ، وتوصية الفراء له أن " قليل " مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا وفي قوله تعالى " ولا يلتفت منكم أحد إلا أمراتك " بالرفع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر ، ولكن إدعاء ابن

(1) الغاشية ٢٢ - ٢٤ .

هشام بأن النحويين أهملوه غير سديد فقد ذكر ذلك ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح ن مما يدل على أن النحاة لم يهملوه قال " حق المستثنى بإلا من كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى:(إنا لمنجوهم أجمعين إلا أمراته قدرنا إنها لمن الغابزين) [١] ولا يعرف أكثر المتأخرين في هذا إلا النصب ، وقد أغفلوا وردوه مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الأول قول قتادة : أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم" إلا بمعنى " لكن " وأبو قتادة " مبتدأ ، ولم يحرم " خبر وقوله عليه انصلاة والسلام [٢] " ما للشياطين أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون من الخنا " ومن الثاني : قوله عليه الصلاة والسلام " ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله أي لكن الله يعلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم: " كل أمتى معا في إلا المجاهرون " [٣] أي لكن المجاهرون بالمعاصر لا يعصون.

([١]) العنكبوت ٣٢ .

([٢]) ، (٣) المسند ١٦٤/٥١ وفي الجامع الصحيح لابن مالك ٤٨٦ وإعراب الحديث ٦٩ وعمدة الحافظ ٢٧٤ (ستر المؤمن على نفسه بالجمع في باب الدرر

([٣]) الجامع الصغير ٩١/٢ ولكن بلفظ المفرد المجاهر وهو مرفوع أيضا وفي صحيح البخاري بالنصب ٢٤/٨ .

وبهذا الرأي الذي أشار إليه ابن هشـــام تبعـا لابـــن مـــالك رحمها الله حل كثير مـــن الاشـكالات التـــي ورد فيـــها المســـتثنى مرفوعا بعد الاستثناء التـــام الموجـــب .

التاسعة : الجملة المسند إليها : أي التي قصد لفظها ، وتعرب مبتـــدأ . وذلك كقوله تعالى " سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم [١] " وعـــل ذلك " فسواء " خبر مقدم و " انذرتهم " مبتدأ مؤخر والمقصود منـــها المصدر المجرد عن الزمان أي الإنذار ، ومنه قـــول العـــرب تســـمع بالمعيدي [٢] خبر من أن تراه فتسمع فعل قصد منه المصدر كســـابقه أي سماعك فهو مبتدأ ، وخبرا خبره ، ويؤول المصدر بدون حـــرف سابك ، فهو مصدر متعبد من الفعل . .

وباعتبار الفاعل ونائب الفـــاعل مســـندا إليـــه فـــهل يدخـــل معنا هنا بأن يأتيا جملـــة ، والمشـــهور عنـــد النحـــاة منـــع مجـــئ الجملة مسندا إليه مطلقا ، وأولوا كـــل وارد يؤيـــد ظـــاهره ذلـــك ، وأجاز ذلك مطلقا هشام وثعلـــب الكوفيـــان ، ولكـــن الفـــراء نســـب هذا الرأي لسيبويه أجـــاز ذلـــك إن كـــان الفعـــل قلبيـــا ، و وجـــد معلق عن العمل نحو : ظهر لي أقام علـــي ، وإن لـــم يكـــن كذلـــك منعه ، وحمـــل علـــى ذلـــك مـــا ورد ، وقـــد ذكرنـــاه ســـابقا [٣] ،

---

(١) البقـــرة (٦) .

(٢) الميداني رقـــم ٦٥٥ – ٢٢٧ ط الحلبـــي .

(٣) المغنـــي ٤٢/٢ .

والقائلون بالجواز نحو : يعجبني يقوم بكر استدلوا على رأيهم بقول الشاعر :

وما داعنى إلا يسير بشرطه   وعهدي به فينا يسير بكير [1]

وقد ورد المانعون هذا البيت بأن قالوا " إن جملة يسير في محل نصب حال راجع لمما يرجع له ضمير " راعني " كما ردوا ما ورد مخالفا لما رواه .

أما المركب الخبري الذي لا محل له من الإعراب فأنواعه :

والمراد أنه لم يخل محل المفرد ، وباعتبار أن هذا المركب الخبري إنما كون بجزئيه لغرض وهدف فالأصل فيه ألا يحل محل المفرد وإليك بيان أنواعه :

الأول : المركب الابتدائي : وهو مركب مستأنف في الكلام ويأتي على نوعين :-

أحدهما : ما افتتح به النطق في الكلام كقولك ابتداءا " العلم نور " ومنه الجمل المفتتح بها سور القرآن الكريم

([1]) البيت من الطويل لمعاوية الأسدي - انظر الخصائص ٤٣٤/٢ وابن يعيش ٢٧/٤ والمغني ٤٢٨ والعيني ٤٠٠/٤ والتصريح ٢٦٨/١ وشواهد المغني للبغدادي ٢٨٤ والشاهد فيهه . وقوع جملة (يسير) فاعلا لراعني على رأي من أجاز ذلك.

والثاني : الجملة المنقطعة عمـــا قبلـــها نحـــو قولـــه تعـــالى " قـــل سأتلوا عليكم منه ذكرا إنا مكنـــا لـــه فـــي الأرض " [١] فجملـــة إنـــا مكنا له في الأرض مستأنفة استئنافا جديدا بحيـــث لا صلـــة بينـــها وبين السابق ، ويدخل فيها جملـــة العـــامل الملغـــي عـــن العمـــل ، لتاخره عن المعمول نحو " محمد ناجح أظـــن " فجملـــة أظـــن لمـــا تأخرت عن المعمولين " زيد قائم " ألغـــي فيـــها النعـــل أظـــن عـــن العمل لفظا ومعنـــى .

ويدخل في ذلك كل جملة وقعت استئنافا بعـــد كـــلام ســـابق ، ويشمل هذا الاستئناف البياني الذي خصـــه علمـــاء البلاغـــة بمـــا كان جوابا لسؤال مقـــدر نحـــو قولـــه تعـــالى " هـــل أتـــاك حديـــث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقـــالوا ســـلاما قـــال ســـلام قوم منكرون " [٢] فإن جملة " قال سلام " جـــواب لســـؤال مقـــدر . تقديره فماذا قال لهم ؟ ولذلك فصلـــت هـــذه الجملـــة عـــن الجملـــة الأولى ولم تعطف عليها ، فـــهي مســـتأنفة بيانيـــا ونحويـــا ونحـــو ذلك أيضا قول الشـــاعر :

زعم العوازل أنني في عمرة   صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي [٣]

([١]) الكـــهف ٨٣ ، ٨٤

([٢]) الذاريـــات ٢٥ .

([٣]) البيـــت مـــن الكـــامل ، ولا يعـــرف قائلـــه وانظـــر إلـــى المعنـــى ٤٢/٢ والعازلة : هي الجماعة العازلة والشاهد فيـــه : صدقـــوا حيـــث رفعـــت جوابـــا بالسؤال بمقدر كما بينـــا .

فإن جملـــة " صدقــوا " جــواب لســؤال مقــدر تقديــره : أصدقوا أم كذبــوا ؟

الجملة الثانية : المعترضة بيـــن شــيئين لفــرض معنــوي كتقوية الكلام وتسديده أو لفظيا كتحسين الكلام بـــأن تقــع الجملــة بين الفعل ومرفوعة كقولـــه

شجاك – أظن – ربع الظاعنا   ولم تعبأ بعزل العازلينا [١]

وقول الشاعر الآخــر :

وقد أدركتني والحوداث جمة   أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل [٢]

أو بيين الفعل ومفعوله كقول الشاعر :

وبدلت والدهر ذو تبـــدل   هيفا دبورا بالصبا والشمأل [٣]

([١]) البيت من الوافـــر ولا يعــرف قائلــه وهــو فــي المغنــي ٣٨٧ (٢٧٣) والعينـــي ٤١٩/٢ والتقديـــر ١٥٤/١ والـــهمع ١٥٣/١ والـــدرر ١٣٦/١ والاشموني ٢٨/٢ . والشاهد فيه (أظن) حيث وقعــت معترضــة بينــن الفعــل – شحاك والفاعل ربع الطاعينـــا .

([٢]) البيت من الطويل لجويرية أو حويرية بن بـــدر وانظــر الــي الخصــائص ٣٣١/١ ، ٣٣٦ وابــن الشــجري ٢١٥/١ والمغنــي ٤٢/٢ والـــهمع ٢٤٨/١ والدرر ٢٠٥/١ والشاهد فيه : الفصل بالجملة بيــن الفعــل والفــاعل

([٣]) البيت من أرجوزة ابــن العجلــي وهينــا : ريــح حــارة وانظــر المغنــي ٤٥/٢ والشاهد فيه : والدهر ذو تبــدل حيــث فصــل بيــن الفعــل ومفعولــه " هينا ديــورا " .

أو بين المبتدأ والخـــبر

وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادي لا يمللنه ونوائح [١]

أو فصل بينهما بجملة الفعــل الملغــي مثــل : علــى أظــن ناجح . فجملة " أظن " " أنـــا " فالفـــاعل ضمـــير مســـتتر لا محــل لها من الإعراب أو بجملة الاختصـــاص كقــول النبــي ﷺ : (نحــن معاشر الأنبياء لا نورث مما تركنـــاه صدقــة) فجملــة " لا نــورث " وقعت اختصاصـــا لضمـــير المتكلميــن الســابق ، فنحــن مبتــدأ وخبرها الموصول ومعاشر مفعول " بفعــل واجــب الحــذف تقديــره : أخص " والانبياء مضاف إليـــه " .

او فصلت بين ما أصله المبتـــدأ او الخـــبر كقــول الشـــاعر وهو ابن هرمـــه :

ان سليمي والله يكلؤها خنثت بشيء ما كان يرزؤها [٢]

أو بين القسم وجوابه كقول الشاعر :

لعمري وما عمري علي بهين لقد قطعت بطلا علي الأقارع [١]

([١]) البيت من الطويــل ولا يعــرف قائلـــه وانظــر المغنـــي ٢/ والشـــاهد فيه : والأيام يعترن في حيث فصل بينها وبيـــن المبتـــدأ والخـــبر .

([٢]) البيت من المنسرح لابـــن هرمـــه وانظـــر إلـــى مجالســـي العلمـــاء ١٦٠ والجمـــــل ٢٧٨ وان الشـــــجري ٢١٥/١ والمغنـــــي ٣٨٨ ، ٣٩٦ (٢٢٢٧٩) والشاهد فيه : والله يكلؤها حيث وقعت معترضه مـــن اســـم إن وخبرهـــا .

أو بين الشرط وجوابه كقـــول الله تعــالى " وإذا بدلنـــا آيـــة مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنـــت مفـــتر بـــل أكـــثرهم لا يعلمـــون " [٢].

او بين الموصوف وصفتـــه كقولـــه تعـــالى: (فـــلا أقســم بمواقع النجوم ، وإنــــه لقســم لـــو تعلمـــون عظيــم إنـــه لقـــرآن كريم)[٣] فجملة " لو تعلمون " لا محل لـــــها مـــن الإعـــراب ، لأنـــه فصل بها بين الموصوف " لقسم " والصفـــــة " عظيـــم " .

أو بين جملتين مســـــتقلتين كقولـــه تعـــالى " فـــأتوهن مـــن حيث أمركم الله إن الله يحـــب التوابيـــن ، ويحـــب المتطـــهرين " [٤] فجملة " إن الله يحب التوابين " لا محـــل لـــها مـــن الإعـــراب لأنـــه فصل بها بين الجملة الأولى والثانية المعطوفـــة بـــالواو عليـــها .

وغير ذلك مما فصـــل بـــه بيـــن شـــيئين متلازميـــن وهـــي كثـــيرة .

الثالثة : الجملة التفسيرية : وهي التي توضـــح مـــا قبلـــها وتكشـــف معناهـــا وهـــي جملـــة لا محـــل مـــن الإعـــراب خلافـــا

([١]) البيـــت مـــن الطويـــل للنابغـــة وانظـــر الـــي الكتـــاب ٢٥٢/١ والمغنـــي ٣٣٩٠(٢٧٦) وديوانه ٥٣ . والشاهد فيه الفصل بجملـــة (ومـــا عمـــري علـــي بهين) بين القسم وجوابـــه .

([٢]) النحـــل ١٠١ .

([٣]) الواقعـــة ٧٥ ، ٧٦ .

([٤]) البقـــرة ٢٢٢ .

للشلوبين بين الذي أدعى أنها على حسب ما تفسره فإن فسرت جملة ابتدائية كانت مثلها محل لها نحو " عليا أكرمته أي أكرمت عليا أكرمته وفي محل رفع نحو " إنا كل شيء خلقناه بقدر " [1] فجملة " خلقناه بقدر " عنده عطف بيان أو بدل للجملة المحذوفة والتقدير : إنا خلقنا كل شيء فهي في محل رفع ، ولكن الجمهور يأبى ذلك ، لأن العطف والبدل لا يكونان جملة ، وجملة الاشتغال ليست مفسرة ، وإن حصل بها تفسير . وهي جملة فيها معنى القول دون حروفه وتأتي على صور ثلاث :

الأولى : أن تقترن بأي كقول الشاعر :

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا ألقى [2]

فجملة " أنت مذنب " تفسير لقوله " ترمينني بالطرف " وقد اقترنت " بأي " .

الثانية : ان تقترن بأن التفسيرية نحو قوله تعالى " فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا " [3]

([2]) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وهو في المعنى ٨٠ وشواهده ٢٣٤ وابن يعيش ١٤٠/٨ والخزانة ١٩٠/٤ والهمع ٧١/٢ والشاهد فيه : أي أنت مذنب حيث اقترنت الجملة التفسيرية بأي

([3]) البقرة ٢٢٢ .

ونحو " كتبت إليه أن أفعــل " إن لـم تقـدر البـاء قبـل " أن "

الثالثة : أن تكون غــير مقترنــة بــأي أو أن التفســيرية ، كقوله تعالى " وأسروا النجوى الذيــن ظلمــوا هــل هــذا إلا بشــر مثلكم " [1] فجملة " هل هــذا إلا بشــرا مثلكــم " تفســير لقولــه " النجوى " ويجوز عنــد الكوفييــن ان يكــون " بــدلا وفيــه معنــى القول ، ويعمل في الجمل عندهم ، او حـــالا فــهي معمولــة لقــول محــذوف .

ومثل ذلك قول الله تعــالى " أم حســبتم أن تدخلــوا الجنــة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكــم مســتهم البأســاء والضــراء وزلزلوا " [2] فجملة " مستهم البأســاء والضــراء جملــة تفسـيرية وجوز العكبري أن تكون حالية على إضمـــار قــد .

الرابعة : الجملــة المجــاب بــها قســم : كقولــه تعــالى : وتالله لأكيدن أصنامكم " [3] ونحــو " يــس والقــرآن الحكيــم إنــك لمن المرسلين " والــواو عاطفــة ومــن ذلــك قولــه تعــالى " وإذ أخذنا ميثــاق بنــي إســرائيل لا تعبــدون إلا الله " [4] ونحــو " وإذا

---

(١) الأنبيــاء ٣٠.
(٢) البقــرة ٢١٤ .
(٣) الأنبيــاء ٥٧ .
(٤) البقــرة ٨٣ .

أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دمـــاءكم " [١] فجـــواب القســـم فيـــهما : لا تعبدون إلا الله و " لا تسكفون دمـــائكم " لأن أخـــذ الميثـــاق بمعنـــى الاستخلاف ، ويرى الكسائي والفـــراء [٢] ومـــن وافقـــهما التقديـــر بأن لا تعبـــدوا وبـــأن لا تســـفكوا ثـــم حـــذف الجـــار ، ثـــم " ان " فارتفع الفعل ، وجوز الفراء أن يكـــون الأصـــل النـــهي ثـــم اخـــرج مخرج الخبر ن ويؤيده أن بعده " وتولـــوا ، وأقيمـــوا ، وآتـــوا "

الخامسة : الجملـــــة الواقعـــة جوابـــا لشـــرط غـــير جـــازم مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـــإذا الفجائيـــة . وذلـــك مثـــل قوله تعالى:(لـــــو كـــان فيـــها آلهـــة إلا الله لفســـدتا) [٣] و نحـــو قوله أيضا: (فمن يعمل مثقال ذرة خير يـــــره ومـــن يعمـــل مثقـــال ذرة شر يره) [٤] ونحو " فلمـــا قضينـــا عليـــه المـــوت مـــا دلـــهم على موتـــــه إلا دابـــة الأرض تـــأكل منســـأته " [٥] وكيـــف تذاكـــر ذاكر معك فالجمل التي وقعت جوابا فـــي كـــل ممـــا ســـبق لا محـــل لها من الإعـــراب .

السادسة : الجملة الواقعة صلـــــة لاســـم أو حـــرف : نحـــو قوله تعالى " إن الذين قالوا ربنا الله ثـــم اســـتقاموا تتـــنزل عليـــهم

---

(١) البقـــرة ٨٤ .
(٢) المغنـــي ٢/٥٧ .
(٣) الأنبيـــاء ٢٢ .
(٤) الزلزلـــة ٧ ، ٨
(٥) ســـبأ ١٤ .

الملائكة " [١] وقال أيضا :(ثم لننزعن من كـل شـيعة أيـهم أشـد على الرحمن عتيا) [٢] ونحو قولـه :(أعجبنـي أن قمـت او مـا قمت قال ابـن هشـام [٣])، إذا قلنـا بحرفيـه (مـا) المصدريـة وفي هذا النوع يقال الموصـول وصلتـه فـي موضـع كـذا ، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لفظا ولا محـلا . وأمـا قـول أبـي البقاء في " بما كانوا يكذبـون " أن " مـا " مصدريـة وصلتـها " يكذبون " وحكمه مع ذلك بـأن " يكذبـون " فـي موضـع نصـب خبرا لكان فظاهر متناقض ولعل مـراده أن المصـدر إنمـا ينسـبك من (ما ويكذبون " لأنها ومن كان بنـاء علـى أن كـان الناقصـة لا مصدر لـها .

فـالبصريون يؤولـون المصـدر بمـا والفعـل بعدهـا ، والعكبري بما بعد (مما) فقط بقطـع النظـر عـن الأداة ، وكيـف تؤول بالمصدر إذا بعد إبعاد الأداة المؤثـرة فـي التـأويل " .

السابعة : الجملة التابعة لمـا لا محـل لـه نحـو " سـافر محمد ولم يلعب على ، على أن الـواو عاطفـة ، فالجملـة الأولـى ابتدائية لا محل لها ، وممـا عطـف عليـها كذلـك تـأخذ حكمـها فيي أن لا محل لها من الإعـراب.

([١]) فصلـت ٣٠ .

([٢]) مريـم ٦٩ .

([٣]) المغنـي ٥٧/٢ .

المركب الخبري بعد المعرفة وبعـد النكـرة :

قد يأتي المركب الخبر تابعـا لمفـرد سـابق ، فـإن كـان متبوعة معرفة فله محل إعرابه يختلـف عـن محلـه الإعرابـي إن كان نكره ولذلك يقول ابن هشـام [١] " الجمـل الخبريـة التـي لـم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطـة بنكـرة محضـة فـهي صفـة لهما ، أو بمعرفة محضة فـهي حـال عنـها ، أو بغـير المحضـة منها فهي محتملة لـها ، وكـل ذلـك بشـرط وجـود المقتضـى ، وانتفاء المـانع " .

وبذلك حـدد ابـن هشـام – رحمـه الله – حكـم المركـب الخبري إن تبع مفردا بثلاثـة أحكـام ، و **** تفصيلـها :

الحكم الأول : يكون في محل نصـب حـال إذا وقـع بعـد معرفة خالصة ، لا يحتـاج مـا قبلـها إليـها وأنمـا هـي تكملـة للسابق وذلك كقولـه تعـالى " يـا أيـها الذيـن آمنـوا لا تقربـوا الصلاة وأنتم سكارى " [١] فجملة " وأنتـم سـكارى " وقعـت بعـد معرفة محضة وهي (الصلاة) وقد تم بـها الكـلام السـابق حيـث وقعت مفعولا به للفعـل " ولا تقربـوا " وعـل ذلـك فتكـون هـذه الجملة في محل نصـب حـال مـن " واو الجماعـة " فـي الفعـل السابق وتقول : حضر التلميـذ يجـري ، وسـافر الطـالب يذاكـر فجملتا " يجري ، يذاكـر " وفاعلـهما ضمـير مسـتتر والتقديـر "

([١]) المغنـي ٢/٥٧ .

هو " وقعت بعد معرفة محضة ، ولذلك تعرب في محل نصب حال للفاعل السابق عليهما ، وقال تعالى " ولا تمنن تستكثر " [٢] فجملة تستكثر (أنت) في محل نصب حال من الضمير المستتر في تمنن أي أنت " ويأخذ هذا الحكم شبه الجملة : ظرفا أو جار ومجرورا نحو قوله تعالى: (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل) [٣] وقرأت الكتاب عند الإسناد : فشبه الجملة سبق بمعرفة فالجار والمجرور ، والظرف في محل نصب حال وتقول أيضا : فهمت كتابا في الفقه وسرت طريقا عند الصحراء : فالجار والمجرور والظرف تقدمهما نكرة فهما تابعان للنكرة وتعربان في محل نصب صفة .

الحكم الثاني : المركب الخبري بعد النكرة المحضة يعرب صفة وكذلك شبه الجملة السابقة قال تعالى :(حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها) [٤] وقوله أيضا :(لن نؤمن لك حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه) [٥] وقال تعالى أيضا :(وإذ قالت أمة منهم لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا)[٦].

([١]) النساء ٤٢ .

([٢]) المدثر ٦ .

([٣]) الاسراء ٧٨ .

([٤]) الكهف ٧٧

([٥]) الإسراء ٩٣

([٦]) الأعراف ١٦٤

فجملة " استطعما أهلها " ونقروه " و " الله مهلكهم " صفات للنكرات السابقة وتتبع في محلها إعراب المتبوع السابق رفعا ونصبا وجرا .

الحكم الثالث : المركب الخبري وقد احتمل فيه الاعرابان السابقان : الحالية أو الصفة وذلك بعد النكرة الموصوفة وذلك كقوله تعالى " وهذا ذكر مبارك أنزلناه " [١] فجملة أنزلناه " يجوز أن تكون في محل رفع صفة لكلمة " ذكر " لأنها نكرة ، ونظرا لوصفها بكلمة " مبارك " والوصف يخصها ويقربها من المعرفة ، صح أن تعرب حالا ، وأن تكون في محل نصب .

أو بعد المعرف بآل الجنسية وذلك كقوله تعالى : وآية لهم الليل نسلخ منه النهار " [٢] فجملة " نحن " يجوز أن تكون في محل نصب حال ، لأنها معرفة بأل ، كما يجوز أن تكون في محل رفع صفة ، لأن آل الجنسية فيها تنقل المعرفة إلى الإيهام والعموم فتشبه النكرة فيجوز فيها ما جاز في النكرة ومنه قول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت تمت قلن لا يعنيني [٣]

---

(١) الأنبياء ٥٠

(٢) يس ٢٧

(٣) البيت من الكامل لرجل من بني سلول وانظر الكتاب ٤١٦/١ والخصائص ٣ : ٣٣٠ ، ٣٣٢ والمغني ١٠٢ ، ٤٢٩ (١٠٧) وهو من الخمسين والشاهد فيه يسبني حيث وقعت هذه الجملة بعد معرف بآل الجنسية فجاز فيها الامران

فجملة يسبني يجوز فيها الأمـــران الســـابقان .

وأرى أن المركب الخبري فـــي أحوالـــه الثلاثـــة الســـابقة ، وقد ظهر فيها حكمه عندما يتبع مفـــردا بنوعيـــه الســـابقين نصـــا أو احتمالا وهي نظرة دقيقة للنحاة فـــي أصـــل الجملـــة و وظيفتـــها الجديدة ، فهي في الأصل مفرد ، فإن كـــان معرفـــة وتبعـــه نكـــره كان المفرد حالا ، وإن كان نكره صفة فـــانتقل الحكـــم إليـــها .

عطف الخبر على الانشـــاء :

الـــهدف مـــن العطـــف هـــو الاشـــتراك بيـــن المعطـــوف والمعطوف عليه في الإعراب دائمـــا ، والحكـــم غالبـــا نحـــو ذاكـــر محمد وعلى فقد اشتركا فـــي الإعـــراب رفعـــا ، وحكمـــا وتقـــول : شاهدت الطالب وزميله ، ومـــررت بـــالمدرس وصديقـــه فـــترى أن الحكم فيهما مشترك ، والإعراب كذلك نصبا وجـــرا وهكـــذا ، فـــإذا قلت ما حضر محمد إلى الكلية بل علـــى فقـــد اشـــتركا فـــي حركـــة الإعراب لفظا ، ولكن المعطوف عليـــه منفـــي ، والمعطـــوف مثبـــت ،ة وبذلك اختلفا في الحكم ، هذا فـــي المفـــردات .

أما الجمل : فيقول ابن يعيـــش [١] " الغـــرض مـــن عطـــف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها ، والايـــذان بـــأن المتكلـــم لـــم يرد قطع الجملة الثانية من الأولـــى ، والأخـــذ فـــي جملـــة أخـــرى ليست من الأولى في شـــيء ، وذلـــك إذا كـــانت الجملـــة الثانيـــة ،

([١]) شرح المفصـــل ٧٥/٣ .

أجنبية من الأولى غير ملتبسة بها ، وأريـــد اتصالــها بـــها ، فلــم يكن بد من الواو لربطها بها فإما إذا كـــانت ملتبســة بـــالأولى بـــأن تكون صفة نحو : مررت برجل يقوم أو حــــالا نحـــو مـــررت بزيـــد يكتب ونحوها لم تحتج إلى الـــواو فاعرفـــه " .

وبذلك حدد صاحب شرح المفصل فـــي حديثـــه الســـابق أن المعطوف غير المعطوف عليـــه ، وهـــذه المغـــايرة تجعـــل الجملـــة الثانية أجنبية عن الأولى وبذلك احتاجت إلـــى رابـــط مـــن حـــروف العطف هذا من حيث المعنى وأما من حيث اللفـــظ فـــهي لابـــد مـــن المشاكلة بين الجملتين في المعنـــى بحيـــث تكونـــان متفقتيـــن فـــي الوقوع الخارجي أو عدم الوقوع أو لا يشـــترط ذلـــك .

نقول :

إن الأولى التناسق بين الجمل عنـــد العطـــف حتـــى يكـــون بينتها اتساق وتشاكل فـــي الحقيقـــة نحـــو قولـــه تعـــالى " كيـــف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ، ثـــم يميتكـــم ثـــم يحييكـــم ثـــم إليه ترجعون " [1] فالجمل في الآيـــة الكريمـــة قـــد انقطعـــت فـــي نوعها الخبرية ، وهـــي جمـــل فعليـــه وإن اختلفـــت فعليتـــها فـــي الزمن الماضي ، والحـــال والمســـتقبل .

أو في الإنشائية كما فى قول الحـــق ســـبحانه وتعـــالى:(إذا قمتم إلـــى الصـــلاة فاغســـلوا وجوهكـــم وأيديكـــم إلـــى المرافـــق

([1]) البقـــرة ٢٨ .

وامسحوا برؤوسكم) [١] فقد عطف جملة " وامسحوا " الإنشائية على جملة " فاغسلوا " وهي طلبية مثلها وبهذا التناسق الإسلوبي يتم العطف بلا مشكلات عند النحاة فإن اختلف نوعا الجملة ، زال هذا التناسق ، واختلف معناهما وقوعا وعدما فهل يجوز العطف في هذه الحالة ؟ أو يمتنع ذلك بينهما وهذه القضية يجب أن تكون النصوص الواردة عن العرب هي الفيصل في القضية ، واليك آراء علماء العربية في هذه القضية تفصيلا :

أولا : يري سيبويه – رحمه الله – ومن وافقه جواز عطف الجملة الإنشائية على الخبرية والعكس وإن لم تتفق معاني الجمل ومدلولاتها واستدلوا على ذلك بما يلي :-

أ- يقول الله تعالى " فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي أعدت للكافرين وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات " [٢] فعطف جملة " بشر " الإنشائية على جملة " أعدت " وهي خبرية ، والمعنى فيها مختلف

---

(١) المائدة ٦ .

(٢) البقرة الآيتان ٢٤ ، ٢٥ .

ب- ويقول أيضا " وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين " [١] فعطف أيضا جملة "وبشر الطلبية على الجملة الاسمية السابقة ، وهما مختلفان في المعنى ، وفي الوقوع الخارجي .

جـ- ويقول عز وجل " أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني مليا " [٢] فقد عطفت أيضا " الجملة الإنشائية " اهجرني " على الخبرية السابقة " لأرجمنك " .

د- ويقول الشاعر :

تناغى غزالا عند باب ابن عامر وكحل أماقيك الحسان بإثمد [٣]

هـ- ويقول الآخر :-

وأن شفائي عبرة مهراقه فهل عند رسم دارس من معول [٤]

قال أبو حيان [٥] " وأجاز سيبويه جاءني زيد من أخوك العاقلان " على أن يكون " العاقلان " خبر ابتداء مضمر

(١) الصف ١٣ .

(٢) مريم ٤٦ .

(٣) البيت من الطويل وانظر إلى المغني ٩٢/٢ والشاهد فيه وكحل : حيث عطف الإنشاء وعلى الخبر في وهذا ما يجوزه

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس وانظر إلى الكتاب ٢٤٨/١ والخزانة ٦١/٤ ، ٣٨٩ والمغني ٩٢/٢ والاشموني ١٢٢/٣ والشاهد فيه : فهل عند رسم دارس حيث عطف الإنشاء على الخبر

(٥) البحر المحيط ١١١/١ .

وقد أجاز تلميذ ابـــن عصفـــور الصغـــار العطـــف الســـابق ولكن بشرط أن يكون بالفاء ، واستدل على رأيــــه بقـــول الشـــاعر

وقائله خولان فانكح فتاتهم   وأكرومه الحبين خلو كما هيا [١]

ولكن الحقيقة تصرح بأن العطف بـــالواو أو بالفـــاء جـــائز بدليل ما سبق من النصـــوص ، فتخصيـــص الحكـــم بالفـــاء تحجـــر من لمتسع وردت به النصـــوص [٢] فـــلا داعـــي لإهمالـــها ومنـــه قوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثـــر فصـــل لربـــك وانحـــر " ويقـــول ابن هشام [٣] معقبا ونحوه في التـــنزيل كثـــير .

ثانيا : يـــرى البيـــانون ، و وافقـــهم ابـــن مـــالك ، وابـــن عصفـــور[٤] ، والزمخشـــري والعكـــبرى علـــى أن عطـــف الجمـــل شرطه أن تتفق معاني الجمل ، وعلـــى ذلـــك فـــلا يجـــوز عندهـــم عطف المركب الخبري علـــى الإنشـــائي لعـــدم المشـــاكلة ، وأولـــو أدلة المجزين بما يتفق مع رأيـــهم . يقـــول الزمخشـــري [٥] " فـــإن

---

(١) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وانظـــر الكتـــاب ٧٠/١ وابـــن يعيـــش ١٠٠/١ ، ٨ : ٩٥ والخزانـــــــــــــــــة ٢١٨/١/٣ : ٣٩٥/٤: ٤٢١ ، ٥٥٢ والأشموني ٧٧/٢/٣: ٢٨٥ والشاهد فيـــه (فـــانكح) حيـــث عطـــف الإنشـــاء على الخـــبر

(٢) الهمع ١٤٠/٢ ، المغنـــي ٩٢/٢ والبحـــر المحيـــط ١١٠/١

(٣) المغنـــي ٩٣/١

(٤) انظر المغنـــي ٩٢/١ والـــهمع ١٤٠/٢ والمغتصـــب ٢٩١/٣ .

(٥) الكشـــاف ٥١/١

قلت : علام عطفت هذا الأمر " وبشر " ولـم يسـبق أمـر ولا نـهي يصح عطفه عليـه "

قلت : ليس الذي اعتمد بالعطف هـو الأمـر حتـى يطلـب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليـه ، إنمـا المعتمـد بـالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنيـن ، فـهي معطوفـة علـى جملـة وصف عتاب الكافرين كما تقول : زيـد يعـاقب بـالقيد والإرهـاق وبشر عمرا بالعفو والاطـلاق ، ولـك أن تقـول : هـو معطـوف على قوله " فاتقوا " كما تقول يا بنـي تميـم احـذروا عقوبـة مـا جنيتم ، وبشر يا فلان بني أسـد بإحسـان إليـهم ، وفـي قـراءة زيد بن على " وبشر " على لفـظ المبنـى للمفعـول عطفـا علـى " أعدت " أ.هـ .

وبذلك رد الزمخشري على من اسـتدل بآيـة البقـرة وقـال أيضا في رده على آية الصف [1] " يقول فـإن قلـت عـلام عطـف " وبشر المؤمنين " قلت على تؤمنون لأنه فـي معنـى الأمـر كأنـه قيل : آمنوا وجـاهدوا يثيبكـم الله وينصركـم وبشـر يارسـول الله المؤمنين بذلك " ويرى بعض المانعين لـهذا العطـف فـي الآيتيـن السابقتين بأن الأمرين معطوفان على " قل " مقـدرة فقـل يـا أيـها وحذف القول كثير مشهور أو أنها معطوفـان علـى أمـر محـذوف بقدر مناسبا للمقام مثل أنذر ، أبشـر ـ احذرنـي ، اهجرنـي كمـا رد المانعون ما جاء شعرا عليـه فقـالوا : إن البيـت الأول " فيـه

(1) الكشـاف ٩٥/٤ .

وكحل " ينظر إلي ما قبله من الأبيات فلعل فيها فعل أمر أو بقدر فعل أمر مناسب للمعنى ، نحو : اعمل ذلك وكحل أماقيك ، والبيت الثاني ردوا علة : بأن " هل " فيه نافية ، فيكون من باب عطف المركب الخبري على مثيله ، وأما البيت الثالث : ففيه معنى الأمر فمعنى " هذه خولان .. تنبيه لخولان أو يجوز أن الفاء فيه (فانكح) للسببية ، وبذلك يخرج البيت عن موطن الاستدلال من باب عطف الخبر على الإنشاء [1].

وأنا أرى :

بعد عرض هذه الآراء أن الرأي القوي هو الرأي الأول ، وأما الصغار ، فقد ضيق القضية على الفاء ، والسماع بالواو يخالف هذا التحديد ، والأولى أن نوسع روافد اللغة ، طالما وجد سماع يؤيد ذلك ، وأما المانعون لها بالرغم من هذا الوارد والكثير المبيح للقضية ، فقد تجرءوا على النصوص جرأة بحجة دعوى التشاكل اللفظي ، ونسوا أن المقام وغرض المتكلم هو الذي يبيح القضية، إذ يجوز لك أن تتكلم بشيء ثم تأمر المخاطب مع هذا الشيء ولا حرج تقول : إن أخاك نجح فذاكر لتنال درجته وهكذا فضلا عن اعتمادهم على التأويل والحذف وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل ، لذلك كان الرأي النحوي السديد ن المدعوم بالأدلة هو الرأي الأول وهذا ما أميل إليه .

---

(1) انظر المغنى ٩٣/٢ والخزانة ٣٩٥/٣ ، ٤٢١/٤ ، ٥٥٢ .

عطف الجملة الاسمية على الفعليـــة :

من المعلوم أن المركـب الخـبري إذا كـان جملـة اسـمية أفاد الثبـوت والـدوام ، وإن كـان جملـة فعليـة أفـاد الحـدوث والتجدد فإذا قلت " السلام أمل البشـرية " كـان المـراد مـن هـذا التركيب ، الحكم بالثبوت والدوام علـى أن السـلام أمـل البشـرية ومرتجاها ، وإذا قلت : يؤدي المجتهد واجبـه فـإنك تريـد الحكـم على المجتهد بحكم لـم يكـن قبـل ثـم أردت تجـدده وانتقالـه ، بحيث يجوز لك أن تحكم عليـه بأحكـام أخـرى غـير مـا سـبق وهذا هو المراد من إنشاء الـتركيب الخـبري بنوعيـة ، ليناسـب غرض المتكلم ولكن هـذا الحكـم المسـتفاد منـهما ، لا يمنـع أن أحكم بهما على شخص واحد وكل جملـة تفيـد مـا أنشـئت مـن أجله بدوت تعارض بينهما فإذا قلـت محمـد علمـه غزيـر ويمـلأ المحافل بخطبه الآسرة .فإن الـتركيب الاسـمي يفيـد دوام غـزارة العلم وثبوته لمحمد ، كما يفيد المركب الفعلـي وصفـه بـه علـى سبيل التجدد والحدوث ، وجواز وصفـه بمركبـات أخـرى حادثـة فمن نظر إلى ذلك أجاز عطـف المركـب الأسـمى علـى المركـب الفعلي ، ولكنه نادى بـأن تجـانس الجملتيـن المتعـاطفتين لفظـا أولى من تحالفهما ، وهذا لا ضير فيه ، ولكنـه فـوق مـا يطلبـه العطف من الاشتراك في الحكم والاعـراب ، وهـذا الـرأي المجـيز مطلقا هو الأولى بـالقبول .

وينقل ابن هشام [١] – رحمه الله – عن ابن جني منع العطف مطلنا ، لضياع التجانس منهما ، ولو أدى ذلك إلى التأويل ليحصل هذا التناسب ، ولذلك قدر أبو الفتح في هذا البيت من الشعر :

عاضها الله غلاما بعدما　　شابت الأصداغ والضرس يعد [٢]

فإن حرف العطف وهو الواو قد عطف ما بعده وهو الجملة الاسمية " الضرس نفد " أي تكسر على الجملة الفعلية السابقة وهي (شابت الأصداغ) ولكن ابن جني يرى أن الضرس فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو " نقد " والتقدير نقد الضرس نقد، وجملة (نقد هو) لا محل لها من الإعراب مفسرة ، والذي دعاه إلى هذا المركب الصعب بالخروج من الأصل إلى إدعاء الحذف والتقدير هو تقريره سابقا بمنع الجملة الاسمية ان تعطف على الجملة الفعلية .

قال ابن هشام [١] ردا عليه " ويلزمه على ذلك إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة إلا أن قال "أقدر الواو للاستئناف " .

([١]) المغني ٩٣/٢

([٢]) البيت من الرمل لصخر الغي الهذلي وانظر المغني ٩٣/٢ والخصائص ٧١/٢ واللسان (نقد ٣٤٧) ومعجم شواهد العربية ٩١/١ والشاهد فيه) والضرس نقد حيث قدر ابن جني أن الضرس فاعل بفعل محذوف ليتناسب العطف

وأرى بعد الرجوع إلى نـص الخصـائص لابـن جنـي [٢] " أنه لا يمنع في هذا البيت عطـف الجملـة الاسـمية علـى الفعليـة حيث قال بعد ذكره البيـت السـابق " عطفـت جملـة مـن مبتـدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل أعنـي قولـه " والضـرس نفـد " أي ونفد الضرس " فـهنا يذكـر عطـف الجملـة الاسـمية علـى الفعلية ، ويذكر في سر الصناعـة فـي حـرف الفـاء فـي الكـلام على حرف الفاء (فرحت فإذا زيد أن الـواو يجـوز فيـها لمالـها من الاتساع أن تعطف اسمية علـى فعليـة "

مع أن المشهور عنه كما يقول أستاذنا النجـار منـع ذلـك ، وقـال : وممـا يؤيـد ذلـك ذكـره التـأويل بقولـه : أي ونفـد الضرس " بذكر الفعل حتى يتناسب مـع الجملـة السـابقة فيتـأتى فيه مذهبه وهو " عطف الفعليـة علـى الفعليـة والاسـمية علـى الاسـمية .

ولقد رد ابن هشام علـى ابـن الجنـي بأنـه كـلام يلـزم النصب في مثال النحـاة : قـام زيـد وعمـرا أكرمتـه مـع أنـهم أجمعوا على جواز الأمريـن ، وترجيـح النصـب للتجـانس ففـي كلامه خروج علـى إجمـاع النحـاة السـابق ، لذلـك كـان رأيـه ضعيفـا .

([١]) المغنـي ٩٣/٢ .

([٢]) الخصـائص ٧١/٢ .

ويرى أبو علـــى الفارســـى [١] – رحمـــه الله – أن عطـــف الاسمية علـــى الفعليـــة أو العكـــس لا يجـــوز إلا إذا كـــان حـــرف العطف هو الواو فقط ، لأنها أصل حروف العطـــف فخصـــت بـــهذه المزية دون ما سواها ، ومنع كون الفاء عاطفـــة فـــي هـــذا المثـــال " خرجت فـــإذا الأســـد حـــاضر" لتخالفـــهما بالاســـمية والفعليـــة ، وحرف العطف عنده يتعيـــن أن يكـــون " الـــواو " فقـــط فـــي هـــذه الحالة ، وأيـــده الـــرازي ، وذكـــر أن حجـــة الشـــافعي فـــي قولـــه تعالى "ولا تأكلوا مما لم يذكـــر اســـم الله عليـــه وأنـــه لفســـق " [٢] فإن الـــواو عنـــد الشـــافعي ليســـت للعطـــف ، لتخـــالف الجملتيـــن بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف ، لأن أصـــل الـــواو أن تربـــط مـــا بعدها بما قبلها فيبقى أن تكون للحال فتكون جملـــــة الحـــال مقيـــدة للنهي والمعنى : لا تأكلوا منه في حالـــة كونـــه فســـقا ، مفهومـــه جواز الأكل إذا لم يكـــن فســـقا ، والفســـق قـــد فســـره الله تعـــالى بقوله " أو فسقا أهل لغـــير الله بـــه " [٣] فـــالمعنى لا تـــأكلوا منـــه إذا سمي عليه غير الله ، ومفهومه كلوا منـــه إذا لـــم يســـم عليـــه غير الله " أ.هـ. كما أن هنا مرجحا آخـــر لإبطـــال العطـــف ، وهـــو خالف الجملتين بالإنشاء والخـــبر.[٤]

([١]) حاشية الخصـــائص ٢/٧١ .

([٢]) المغنـــي ٢/٩٣ .

([٣]) الأنعـــام ١٢١ .

([٤]) انظر المغني في ذلـــك ٢/٩٣ .

حال المركب الخبري بين الحـــذف والإثبـــات :

إن المركـــب الخـــبري بنوعيـــه : الاســـمي والفعلـــي يفيـــد السامع فائدة مطلوبـــة لديـــه ، أوجبـــت علـــى المتكلـــم أن ينشـــئه لتحقيق هذه الفائدة ، لأن الكلام شركة بيـــن المتكلـــم والمســـتمع ، وهذه الشركة تستدعي من المتكلـــم مراعـــاة حـــال الســـامع ، مـــن وجوب ذكره ، إذا كان حذفه قد يضيع هذه الفـــائدة ولا دليـــل يـــدل على حذفه ، فإن حذف بهذه الصـــورة كـــان اجحافـــا وظلمـــا علـــى السامع ، حيث ضيعت عليه فائدة كبرى مـــن هـــذا المركـــب .

لذلك قرر علماء اللغة ، أنه لا حـــذف بـــلا داع ، والحـــذف لابد وأن يعلم أمره ،وذلك بالدليل المنصـــوب فـــي الأســـلوب عليـــه ، بحيث يجعله كأنه مذكور ، وهـــذا هـــو الحـــق الواجـــب أن يتبـــع في إنشاء التراكيب أو حذفـــها ، ولكـــن بـــالتتبع والاســـتقراء فـــي أساليب العربية وجـــد النحـــاة أن حـــذف المركـــب الخـــبري يـــأتي باطراد في هذه الأنـــواع :-

أولا : حذفه صلـــة :

من المعلوم أن الصلة أنواع ثلاثـــة وهـــي :-

أ- الجملة : سواء كانت جملة اسمية نحـــو قولـــه تعـــالى : ثـــم لننزعن من كل شيعة أيـــهم أشـــد علـــى الرحمـــن عتيـــا " [1]

([1]) مريـم ٦٩ .

أو فعليه نحو قول الله عــز وجــل " إن الذيــن قــالوا ربنــا الله ثم استقاموا تتنزل عليــهم الملائكــة "[١]

ب- شبة الجملة ظرفا نحو : أحببــت المــدرس عنــد عرضــه الشائق للدرس أو جارا ومجــرورا نحــو : ســافر الــذي فــي الكلية أمــس .

ج- الصفة الصريحة وهي : اسم الفاعل نحــو : إن الشــاكر لنعــم ربه ، يستحق الزيادة لها والــدوام فيهاواســم المفعــول نحــو إن المعروف لا يبلى وأمثلة ذلك المبالغــة : الســتار للعــثرات محبوب " ، والصفة المشــبهة نحــو " الحســن الوجــه يتــألق بين زملائه " ، واســم التفضيــل " علــى الأصــح نحــو علــى الأكرم ، والأجمل ، والصلة بكل ألوانــها مــن الأهميــة بمكــان ، لأنها تزيــل إيــهام الموصــول ، وتعطيــه تعينــا وتحديــدا بحيث تنقله من الأسماء المبهمــة إلــى أن يكــون نوعــا مــن أنواع المعارف ، وذلــك بواســطة الصلــة ، ولذلــك اشــترط النحاة فيها أن تكون : معهودة معروفــة للمخــاطب أو ننزلــه منزل المعهود ، وذلك في مقــام التــهويل والتخويــف نحــو " فأوحى إلى عبده مــا أوحــى " [٢] وأن تكــون خبريــة تحتمــل الصدق والكذب ، فلا يصــح أن تكــون إنشــائية ، لأنــها لــم

---

(١) فصلــت ٣٠ .

(٢) النجــم ١٠ .

تقع فكيف ترفـــع إبـــهام الموصـــول [١] ، وأن تشـــتمل علـــى ضمير يطـــابق الموصـــول النصـــى ، فـــإن كـــان عامـــا جـــاز مراعاة اللفظ نحو قوله تعالى " ومنـــــهم مـــن يســـتمع إليـــك " [٢] او المعنى نحو " ومنهم من يستمعون إليـــك أفـــأنت تســـمع الصم ولو كانوا لا يعقلـــون " [٣].

ونظرا لأهميتها فلا يجوز حذفها إلا بدليـــل يـــدل عليـــها أو قصد الإبهام بحذفـــها ، فيصبـــح هـــذا القصـــد غرضـــا للمتكلـــم ، تهويلا وتعظيما لشـــأنها وبشـــرط ألا تكـــون صلـــة أل [٤] ، وذلـــك في الموصول الاسمي فقـــد أجـــازه كثـــير مـــن العلمـــاء واســـتدلوا على ذلك بقول الشـــاعر :

نحن الأولى فاجمع جمو   عك ثم وجههم إلينا [٥]

أي نحـــن الأل عرفـــوا بالشـــجاعة ، بدلالـــة المقـــام وهـــو الفخز والمدح بقبيلته فحذفوا جملـــة الصلـــة ، مبالغـــة منـــهم فـــي مدحهم ، وكأن العبارة تتقاصر عن بيـــان مجدهـــم ، وهـــذا الحـــذف

---

(١) انظر الهمع باب الموصـــــول والاشـــموني ١٥١/٢ .

(٢) محمـــد ١٦

(٣) يونـــس ٤٢

(٤) الـــهمع ٨٩/١

(٥) البيت من مجزوء الكامل لعبيـــد بـــن الأبـــرص وانظـــر إلـــى ديـــوان ٢٨ وشرح الأشـــموني ١٦١/١ ، ١٧٥ والـــدرر ٦٨/١ والـــهمع ٨٩/١ والتصريـــح ١٤٢/١ والشاهد فيه : حذف الصلـــــة .

بدون تكرار صلة يرد على قول ابن هشام [١] الذي أجازه بقله بشرط دلالة صلة أخرى عليه ، وهنا لا صلة مما يدل على أن الشرط هو أن يعلم عند حذفه بوجود أي دليل يدل على هذا المحذوف سواء كان ذلك أو بدلالة صلة أخرى عليها كقول الشاعر :

وعند الذي واللاء عدنك إحنة عليك فلا يغررك كيد العوائد [٢]

أراو ، وعند الذي عادل وعند الذي عدنك ، واللاء عدنك ، فحذف صلة الذي ، لدلالة صلة اللاء عليها ، وحذفت إيهاما بأن الشدة قد بلغت مبلغا عظيما [٣]، لا تستطيع العبارة أن توفي بها ، وقال الراجز أيضا :

بعد اللتيا واللتيا والتي إذا علتها أنفس تردت [٤]

فجملة " إذا علتها " صلة الموصول الثالث ، ويقدر لكل موصول مثل الجملة السابقة أو يقدر لكل موصول صلة تناسبه " دقت " أو " عظمت " والموصول يدل عليها ، وغرض

---

(١) المغني ١/١٥٠ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أهتد إلى قائله وانظر المغني ١/١٥١ والهمع ١/٨٨ والدرر ١/٦٦ والشاهد فيه حذف الصلة كما بينا .

(٣) التصريح ١/١٤٢ .

(٤) البيت من الرجز للعجاج وانظر إلى ابن تعيش ٥/١٤٠ والمغني ١/١٥١ والمقتضي ٢/٢٨٩ وابن الشجري ١/٢٤ ، ٢٥ ونوادر أبي زيد ١٢٢ والشاهد فيه : كما في الشرح .

التصغير هو الذي يعيـــن هــذه الصلـــة [1] تحقـــيرا أو تعظيمـــا .
وقال سلمى بن ربيعة الســـــعدي :

ولقد رأيت تأي لعشيرة بينهما   وكغيت جانبها اللتيا والتي [2]

فحذف صلة الموصولين لدلالـــة المقــام والتقديـــر وكغيـــت جانبها اللتيا يبثقل على العشـــيرة حملـــها ، والتـــي تخفـــى عليـــها وتقدر ما يناسب غرض التصغـــــير .

أما حذف صلة الموصول الحرفـــي : فيقـــول الســـيوطي[3]" ان بقى محمول الصلة تقوله " أمـــا أنـــت منطلقـــا انطلقـــت أي لأن كنت فحذفت (كان) وهـــــي صلـــة " أن " وهـــو موصـــول حرفـــي يحتاج إلى جملة الصلة فقـــط ، ولا عـــائد لـــه ، لأنـــه الضمـــير لا يعود إلا على الأسماء ، والمعمـــــول بـــاق ، ولذلـــك حذفـــت وكـــذا قولهم : كل شيء مهمة ما النســـــاء وذكرهـــن أي مـــاعدا النســـاء (فما) موصول حرفي ، حذفت صلتة ، ومعمولـــة بـــاق يـــدل علـــى هذه الصلة وبعض النحاة يرى أنه لا يجـــوز حـــذف الصلـــة مطلقـــا لأنها جاءت لرفع إبهام الموصول ، والحذف ينـــــافي ذلـــك ، ولكـــن المحذوف بدليل يعتبر مذكورا ، والشواهد الواردة فـــــي ذلـــك خـــير دليل على صحة الجـــواز .

---

(1) شرح الأشموني المفصل للشـــيخ محـــي الديـــن ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(2) البيت مـــن الكـــامل وانظـــر الاشـــموني ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ والشـــاهد فيـــه / حذف جملة الصلة من الموصولين بدلالـــة المقـــام .

(3) الـــهمع ١/٨٩

حذف الموصـــول :

أما حذف الموصول فيختلف علمـــاء البلديـــن فـــي حذفـــه : فالبصريون يرون منع حذفـــه مطلقـــا ، ومـــا ورد موهمـــا للحـــذف شعرا يحمل على الضرورة فلا يحتج بـــه ، أو نـــثرا يـــؤول ســـواء كان ذلك موصولا اسميا أم حرفيـــا ، علـــم أمـــره إذا حـــذف أم لا ؟ وبذلك حجر البصريون الحكم ، ولم ينظـــروا إلـــى الـــوارد ، وهـــو الحكومة التي تحتكم إليـــها .

وأما الكوفيون : فيقولـــون إذا علـــم بعـــد حذفـــه بـــالدليل الـــذي يـــدل عليـــه ، وإذا حـــذف المبتـــدأ أو الخـــبر ، والفعـــل أو الفـــاعل فلمـــاذا لا تحـــذف الموصـــول ؟ لذلـــك يجـــيزون حـــــذف الموصول ، إذا دل عليه دليـــل ، وأيدهـــم الأخفـــش ، والبغداديـــون وابن مالك [١]، معتمدين على السماع الـــوارد عـــن العـــرب شـــعرا ونثرا ، وبالقياس علـــى حـــذف المضـــاف إذا علـــم فمـــن الشـــعر يقول الشـــاعر :

فمن يهجو رسول الله منكم　　　ويمدحه وينصره سواء [٢]

فو الله ما نلتم ولا نيل منكم　　　بمعتدل وفق ولا متقارب [١]

([١]) المغنـــي ١٥١/٢

([٢]) البيت من الطويل لحســـان وانظـــر إلـــى المقتضـــب ١٣٧/٢ والمحتســـب ٤٣/١ والمغني ١٥١/٢ والأشـــموني ٢٧٤/١ وفـــي ديـــوان ٨ والشـــاهد فيـــه حذف الموصول أي ومن يمدحـــه .

أي ومن يمدحه : وما الذي نلتســم .

ومن النثر قوله تعالى " وقولــو آمنــا بــالذي أنــزل إلينــا وأنزل إليكم " [٢] أي والذي أنزل إليكــم ، لأن المــنزل إلينــا ليــس المنزل إليهم ، وقال تعالى أيضا " ومن آياته يريكـــم الــبرق خوفــا وطمعــا " [٣] أي أن يريكــم وقـــالت العـــرب تســـمع بـــالمعيدي [٤] خير مـــن أن تـــراه أي أن تســـمع . ومـــن القيـــاس علـــى حـــذف المضاف كقوله : "وأسأل القريـــة " [٥] أي أهلـــها .

حذف جملة القســم :

قد يستغنى عن ذكر جملـــة القســم للعلــم بــها ، وإقامــة حرف من حروف القسم غير البــاء مكانــها ، للدلالــة عليــها [١] ، تحقيقا للإيجاز في الإسلوب العربي ، وهـــذا الحـــذف واجــب ، لأن العرب لم ينطقوا بجملـــة القســـم مـــع الـــلام المتصلـــة بالمضـــارع المؤكد بالنون نحو : لأذاكرن الدرس أو اللام مـــع قـــد فـــي الفعـــل الماضي كقوله تعالى " لقد كان لكم فـــي رســـول الله أســـوة حســـنة

([١]) البيت من الطويل لابن رواحـــه وانظـــر المغنـــي ١٥١/٢ والـــهمع ٨٨/١ ، ٢ : ٤٢ والدرر ٤٩/٢/٦٨/١ والشاخد فيه حـــذف الموصـــول مـــن ولا نيـــل أي وما الذي نيـــل .

([٢]) البقـــرة ١١٦ .

([٣]) الـــروم ٢٤ .

([٤]) انظر مجمع الأمثال ج١ ص ١١٣ طبـــع بـــولاق .

([٥]) يوســـف ٨٢ .

" أو اللام مع " أن " الشرطية نحو قوله تعالى " لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليولن الأدبار " ومع اللام بقول الله تعالى " لأعذبنه عذابا شديدا أو لأذبحنه أو ليأتيني بسلطان مبين "

أصل هذه الجمل :-

وأصل هذه الجمل أقسم لأذبحنه ، وأقسم قد فعلت ، وأصلت إن ذاكرت فحذفت جملة القسم " أقسم " أنا " أو أحلف " أنا " وقام مقامها اللام ، فصارت دليلا على الجملة المحذوفة ، وعنوانا عليها ، اكتفاء بها و السماع الوارد عن العرب ،لا يظهر هذا الفعل حتى لا يجمع بين العوض و المعوض و ذلك مع غير الباء من حروف القسم الثلاثة ، أما مع الباء فقد صرح العرب بالجملة القسمية معها و فى ذلك يقول الشاعر :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب و لا دبر[1]

[1] البيت من الرجز للعجاج و هو فى الخصائص ٢٦٣/٢ و الإنتصاب ٤٠٧ و شرح الأسمونى ٤١٢/٤ و الدمنهورى ١٠٠ و فى ديوان ١٥ الشاهد : أقسم بالله . حيث أظهر جملة القسم مع الباء .

فترى الشاعر قد صرح بجملة القسم مـــع البـــاء " أقســـم بـــالله " و مثال التاء قول الحق سبحانه : و تـــالله لأكيـــدن أصنـــامكم بعـــد أن تولوا مدبريـــن "[1]

مواضع هذا الحـــذف

و نلاحظ أن حذف جملة القسم يأتى مـــع حـــروف القســـم الســـابقة غير الباء ، و لم يتقدم عليها جملـــة القســـم ، و ذلـــك فـــى الفعـــل الماضى ، و المضارع ، فـــإن كـــان حـــرف القســـم مـــع الجملـــة الإسمية نحو : " لأنتم[2] أشـــد رهبـــة فـــى صدورهـــم مـــن الله " و نحو قوله تعالى " إن بطش ربـــك لشـــديد " [3]فـــهل حـــذف معـــها جملة القسم ، و هذه لامه " و هـــى نائبـــة عنـــه ، فحـــذف لذلـــك ، بهذا قال بعض النحاه ، و لكننـــى أرى أن مـــن يذهـــب إلىأنـــها لام الإبتداء فـــى الآيـــة الأولـــى و المزحلقـــة فـــى الثانيـــة ، و تفيـــد التوكيد قد أصاب كبد الحقيقة ، و ليس فـــى الكـــلام حـــذف .

حذف جواب للقســـم :

قد يحذف المركب الخـــبرى إذا كـــان جوابـــا للقســـم ، و لـــه فـــى الحذف حالتان : الأولى : يجب الحـــــذف و ذلـــك كمـــا يقـــول ابـــن هشام : إذا تقدم عليه أو اكتنفه مـــا يغنـــى عـــن الجـــواب نحـــو :

---

[1] الأنبيـــاء ٥٧

[2] الحشـــر ١٣

[3] الجمعـــة ١٢

محمد فاهم و الله . فالجواب معلـــوم ممـــا ســـبق أى و الله محمـــد فاهم ، فلا يجب ذكـــره للعلـــم بـــه ، و كذلـــك مثـــل : علـــى و الله أكرمته ، و إبراهيم و الله قائم فـــأنت تـــرى أن جملـــة " أكرمتـــه " فى كل رفع خبر المبتدأ "على" و جملـــة القســـم محذوفـــة، و دلـــت عليها جملة الخبر ، فوجـــب حذفـــها حتـــى لا يتكـــرر فـــى الكـــلام جملتان لفظا، و للعلم بها ، فسد ذلـــك مســـدها . و كذلـــك الجملـــة الأخيرة : فإن "قائم" خبر لعـــــى الواقـــع مبتـــدأ ، و حـــذف جـــواب القسم ، لدلاله ما ســـبق عليـــه و التقديـــر : و الله علـــى قـــائم . و الذى عين حذف جواب القسم أن ما بعده يكمـــــل مـــا قبلـــه ، فـــهو محتاج إليه ، فإن اكتفى مـــا بعـــد القســـم بنفســـه ، و لـــم يحتـــاج إليه ما سبق ، ذهب الوجوب و جاز أن يعـــرب خـــبرا لمـــا ســـبق ، و الجواب محذوف أو هـــو الجـــواب ، و جملـــة القســـم و جوابـــه الخبر و ذلك فى نحو : إبراهيـــم و الله قـــائم أو أنـــه لقـــائم ، فـــإن لم يتقدم عليه ما يصح به الجواب جاز الحـــذف و ذلـــك فـــى مثـــل الآيات الآتية ، و إن كان عاماء البلديـــن قـــد اختلفـــوا فـــى تقديـــر هذا الجواب المحذوف على حســـب مـــا يـــراه مناســـبا للمعنـــى و إليك البيان و هى الحالة الأخـــيرة لحـــذف المركـــب الخـــبر جوابـــا للقسم . و هـــى :

الثانية : جواز الحـــذف

و ذلك كثير فى القرآن الكريم و غيره ، و مـــن ذلـــك قولـــه تعـــالى : " ص ، و القرآن ذى الذكر " فيرى أهـــل البصـــرة أنـــه محـــذوف

مفـــهوم مـــن المقـــام ، و تقديـــره : إنـــه لمعجـــزه و إنـــك لمـــن المرسلين أو ما الأمر كما يزعمـــون أمـــا الكوفيـــون : فـــيرون[1] أنه مذكور فى السورة بعد ذلـــك فـــى الآيـــة الرابعـــة والســـتين و هى قوله تعالى " إن ذلك لحق " و لكنـــك تـــرى أن الجـــواب بعيـــد جدا عن القسم ، و الأخفش يذهـــب إلـــى الآيـــة الخـــامس عشـــرة انها هى الجواب و هى : " إن كل إلا كـــذب الرســـل فحـــق عقـــاب " و بعضهم يقول الجواب الآية الثالثـــة و هـــى "كـــم أهلكنـــا قبلـــهم من قرن " و لم تقترن بـــاللام للطـــول ، و لكـــن الفـــراء و ثعلـــب يذهبان مذهبا عجبا فيـــه ، و ذلـــك بادعـــاء أن الصـــلاة منحوتـــه من صدق الله و فيه دعوى بلا دليـــل ، و يـــترتب عليـــه الجـــواب و ذلك ممتنع ، و أن التحت سماعى و ليس منـــه ذلـــك .

٤- حذف جملة الشـــرط :

يرى أبن هشام أنه يحذف جملة الشرط ، و أنـــه مطـــرد بعـــد كـــل طلب نحـــو قولـــه تعـــالى : فـــاتبعونى يحببكـــم الله[2] . و التقديـــر عنده : فإن تتبعونى يحببكم الله و قولـــه تعـــالى : فـــاتبعني أهـــدك صراطا سويا .[3] أى إن تتبعنـــى أهـــدك ، و قولـــه أيضـــا : ربنـــا أخرنا إلى أجل قريب نجـــب دعوتـــك و نتبـــع الرســـل .[4] و مثـــال

(١) المغنـــى ١٥٨/٢

(٢) آل عمـــران ٣١

(٣) مريـــم ٤٣

(٤) إبراهيـــم ٤٤

الحذف بعد غير الطلب قوله تعالى : إن أرضى واسعة فإياى فأعبدون[١] أى : فإن لم يتأت إخلاص العباد لى فى هذه البلده فإياى فأعبدون و نحو ذلك قوله تعالى : أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى .[٢]أى إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولى . و من ذلك أيضا قول الشاعر

فطلقها فلست لها بكفء   و إلا يعل مغرقك الحسام[٣]

و التقدير : و إلا تطلقها . و ابن هشام أجاز حذف جملة الشرط بدون شرط و قال المرادى[٤]: إن ما لا يعلم من شرط أو جواب ، لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه ، و أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب ، و أنه لا يشترط فى حذف الشرط أن يكون مع (إن) و فى الإرتشاف لا أحفظ إلا فى (إن) وحدها ، و يقول السيوطى [٥] : و قيل : إنما يجوز حذفه إن عوض منه (لا) و عليه ابن عصفور و الأبدى . قال أبو حيان : و ليس بشىء لأنه لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو : إن لا يسىء فلا تضربه

---

[١] العنكبوت ٥٦

[٢] الشورا ٩

[٣] البيت للأحوص من الوافر و انظر إلى الأشمونى ٥٩١/٣ و ابن هشام ٤٠٦/٣ و ابن عقيل ٢٨٤/٣ و المكودى ١٥٠ و توضيح المقاصد٢٥٧/٢ و الشاهد : و لطلقها كما فى الشرح.

[٤] ترقيم المكاس ٢٥٧/٤

[٥] الهمع ٦٢/٢

. فهى فى ذلك نافيه لا عـــوض ، و ورد الحــذف ، و هــو مثبـت كمــا تقــدم مــن قولــه تعــالى : و إن أحــد مــن المشـــركين استجارك[1] و يقول المرادى أيضـــا: حذفــه بــدون (إن) قليــل ، و حذف معها كثير ، و أنشد على حذفه مـــع غيرهــا .

متى تؤخذ واقسرا بظنة عامر و لا ينج إلا فى الصفاء يزيد[2]

أراد : متى تثقفوا تؤخذوا . فحــذف فعــل الشــرط مــع غــير (إن) من أدوات الشرط و بذلك نقول : يجــوز حــذف جملــة الشــرط إذا وجد فى الكلام ما يدل عليــه و لا يشــترط عنــه عــوض، أو بعــد إن كما ذكرنــا .

حذفه إذا كان جواب الشــرط :

يجب حذف جواب الشرط إذا علم بأنه تقدم عليــه مــا يــدل عليــه أو اكتنفه ما يدل على الجواب و ذلك نحــو قولــه تعــالى : و إنــا إن شاء الله[3] لمهتدون . و نحو قولــك: هــو فــائز إن ذاكــر ، و المتقدم هو دليــل الجــواب ، فــهو كــالعوض عنــه ، و لا يجــوز الجمع بين العوض و المعــوض ، فلــو ذكــر الجــواب مــع تقــدم

---

(1) التوبــه ٦

(2) البيت من الطويل ، و لم يعرف قائلــه و اظــر الــهمع ٦٣/٢ و الأشــمونى ٥٩٢/٣ و توقيع المقاص ٢٥٧/٤ و الشاهد فيــه : متــى تؤخــذوا : حيــث حذف فعل الشرط بعد متى الشــرطية .

(3) البقــرة ٧٠

دليله ، لكان تكرارا ، مـا أغنـى الأسـلوب عنـه ، و هنـا يجـب حذفه للعلم به بذكر ما يدل عليـه سـابقا.

فإن لم يتقدم عليه دليل أو لم يشـملـه ذلـك كـان حـذف الجـواب جائزا ، و يقدر على حسـب نحـوى الأسـلوب و الـهدف منـه ، وهذا كثير وذلك مثل قولـه تعـالي " ولـو أن قرآنـا سـيرت بـه الجبـال [١]أو قطعـت بـه الأرض أو كلـم بـه الموتـي " وحـذف الجواب ، ليقدر من معني الكلام ولذلـك قـدرة أبـن هشـام بـ " لما آمنوا " بدليل وهم يكفرون بـالرحمن ، ويقـول : وهـذا أظـهر من تقدير النحاة لـه : " لكـان هـذا القـرآن " والواقـع أو تقديـر النحاة للجواب أظـهر مـن تقديـر أبـن هشـام ، لأنـه المناسـب لغرض الآية ، وهو بيـان فضـل القـرآن ، ومـع عظمـة تلـك ، فالكفار منصرفون عنـه .

وقال سبحانه أيضا : " إينما تكونوا يدرككـم المـوت [٢]ولـو كنتـم فـي بـروج مشـيدة " ، وتقديـر الجـواب : " لأدرككـم المـوت " ويقول أيضا :(فإن استعطت أن تبتغـي فسـقا فـي الأرض[٣]) أو سلما في السماء . وتقدير الجـواب : فـافعل

متى يحذف الجواب الشـرط ؟

---

(١) الرعـد ٣١

(٢) النسـاء ٧٨

(٣) الأنعـام ٣٥

إذا نظرنا إلي الأساليب التي ورد فيها حذف جواب الشرط وجدنا أن فعل الشرط ماض دائما ، الجواب جملة فعلية ، وليس الشرط والجواب خبرا عن مبتدأ سبق وإلا كان الحذف فيها ضرورة بأن يكون الشرط مضارعا أو كان الجواب جملة أسمية ، أو جملتان الشرط والجواب خبر ، أو حذف الفاء مع ذلك كقول الشاعر .

من يفصل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مقلان[1]

ويجب أن يكون الجواب مسببا عن الشرط ، حتى يكون هناك ارتباط فيها وكذلك يحذف جواب الشرط إذا تقدم جواب القسم بسبق ما يدل عليه ، فيحذف جواب الشرط ، استغناء بجواب القسم كقوله تعالي : " لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد " فيحذف جواب الشرط [1].

حذف المركب الخبري إذا علم :-

يجوز حذف المركب الخبري بإطراد إذا وجد دليل يدل عليه ، وينوب عنه ، وذلك في أبواب كثيرة من النحو ، والأساليب العربية واليك بيانها :-

---

[1] البيت من البسيط لحسان بن ثابت وقيل : لغيرة وهو من البسيط وليس في ديوان حسان انظر في الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٥٨ والتصريح ٢٥٠/٢ والاشمرتي ٢٠/٤ ومعجم الشواهد ٤٠٢/١ والشاهد : الله يشكرها حيث خلا الجواب من الفاء مع أنه جملة اسمية .

أولا : إذا علم من الكلام السابق كقولـــة تعـــالي : واللائـــي يئســن من المحيض مـــن نســائكم إن إرتبتـم وفعدتــهن ثلاثـــة أشــهر ، واللاتي لم يحضـــن [٢] " .

أي : فعدتهن كذلك . فحذف الجملـــة الأســمية ؛ لدلالـــة مـــا ســبق عليـــها .

ثانيا : بعد حـــرف الجــواب فيحــذف المركــب المســئول عنـــه ؛ اكتفاء بدلالة حرف الاستفهام عنه كقولـــك أقـــام إبراهيـــم ؛ فنقـــول إثباتا نعم أي قام إبراهيم ونحو : ألم يسافر علـــي ؟ فنقـــول : فـــي الإثبات : بلي ، وفي النفي (نعم) وفي ذلـــك يقـــول الشـــاعر .

قالوا أخفت فقلت إن وخيفتى   ما إن تزال منوطة برجائي[٣]

فإن " إن " هنا بمعني " نعــم " والجــواب محــذوف وهــو المركــب الخبري السابق الواقع مقولا للقـــول " أخفـــت " .

ثالثا : بعد " نعم وبئس " إذا حـــذف المخصــوص كقولـــه تعـــالي : " أنا وجدناه صـــابرا نعــم العبـــد [٤] " أي هـــو أيـــوب ، فحـــذف

---

[١] أنظر المعنـــي ٢ / ١٥٩ ، ١٦٠

[٢] الطـــلاق ٤

[٣] البيت من الطويل ، ولا يعـــرف قائلـــة وهـــو فـــي المعنـــي ٦٤٨ (٣١٦) ومعجم الشواهد ١/٢٤ والشاهد منـــه : حـــذف الجملـــة اســتفتاء بحــرف الجواب وهو (إن) بمعني نعـــم .

[٤] ص ٤٤

المخصوص الذي أعربَ خبرا لمبتـدأ محـذوف وجوبـا علـي رأي من يعربه بـهذا الإعـراب ، ليتـأتي علـي ذلـك حـذف الجملـة الاسمية كاملـة .

رابعا : بعد " إن " الشرطية كقـول الشـاعر : " قـالت بنـات العـم يا سلمي وإن .. كان فقيرا معدمـا قـالت وإن [(١)]

خامسا : قد يحذف أكثر من جملة ؛ لأن الكـلام يقتضيـهما لإتمـام معناه وذلك كقوله تعـالي : " فقلنـا أضربـوه[(٢)] ببعضـها كذلـك يحي الله الموتي " فأنت تري أن هناك جمـلا محذوفـه والتقديـر . " فضربوه محيى فقلنا كذلك يحـي الله الموتـي " وقـال تعـالي : " أنا أنبئكم بتأويله الرؤيـا فأرسـلون [(٣)]" .

والتقدير : فأرسلون إلي يوسف لأعرف منـه المـراد مـن الرؤيـا فأرسلوه فأتاه ، وقال له يا يوسـف " وهكـذا تجـد فجـوات فـي الآية تستدعي تقدير هذه الجملة حتـى ينتظـم معنـي الأسـلوب ، قال الشـاعر :

---

(١) البيت من الرجز لروئيـة فـي المقـرب ٦٠ والخزانـه ٣ : ٦٣٠ والمعنـي ٦٤٩ (٣١٦) والعينـي ١/١٠٤ ، ٤ : ٣٣٦ والتصريـح ١/١٩٥ والـهمع ٢/٦٢ والـدرر ٢/٧٨ والاشـموني ١/٣٣ ، ٤/٢٦ وهـو فـي ملحقات ديوانه ١٨٦ والشاهد منه : حذف الجملـة بعـد " إن " الشـرطية ؟

(٢) البقـرة ٧٣

(٣) يوسـف ٤٥

إن يكن طبك الدلال فأوفي   سالف الدهر والسنين الخوالي[١]

والتقدير : إن كان عادتك الـــدلال ، فلـو كـان هــذا فيمـا مضـى لاحتملنا منك فحذف فـي الكـلام أكـثر مـن جملـة كمـا تـري ، والحذف دائما لغـرض للتكلـم يناسـب الكـلام ، وليـس الحـذف عبثا ، وإنما يجئ تبعا لمقتضيات الكلام علـي طريـق النحـو بيـن في الحـذف .

والحمد لله رب العـــالمين أولا وأخـر ، والصـلاة والسـلام علـي أشرف المرسلين سيدنا محمد المبعـوث رحمـة للعـالمين ، عليـه وعلي آله والسائرين علي هدية إلي يـوم الديـن .

---

(١) البيت من الخفيف لعبيد الأبرص وهـو فـي المغنـي ٦٤٩ (٣١٧) والعيـي ٤٦١/٤ وهو فـي ديوانـه ٣٧ ومعجـم الشـواهد ١/٣٢٤ والشـاهد فيـه : حذف الجمل كما في الشـرح .

خاتمة : نتائج البحث

أولا : كان علم النحو في دراسته الأولي مثـار معـادك حاميـة بـين البلدين ففي كل موضوع بحث ومناقشـة ، وفـي كـل قضيـة مـن قضاياه أخذ ورد يدفعهم غالبا خدمة لنـص القـرآن ، وحفظـا لـه من اللحـن ، وهـو موضـع الـترقي والصعـود والحظـوة عنـد الرؤساء ، وللنحاة درجات عاليـة .

ثانيا : شب هذا العلم يانعا قويا ، ورجالـة بحثـوا فـي الـتركيب ، ودلالته الخارجية واللفظيـة ، وقسـموه إلـي خـبرى وإنشـائي ، ودرسوا أجزاء التركيب بصورة دقيقـة، وتتبعـوا أحوالـه تقديمـا وتأخيرا ، وذكرا وحذفا وتـأثير الأدوات الناسـخة وغيرهـا علـي كل تركيـب .

ثالثا : كان للسياسة أثرها الواضـح فـي هـذا العلـم ، لشـرفه ، ولملو شـأنه فالاختلافـات فيـه كثـيرة ، ومتعارضـة ، وقضايـاه طويلة ، واسعة ، وبعضـها مكـرر ، وأسـلوبه صعـب ، يحتـاج إلي همة الدارسين إلي بحث جديد بلغـة العصـر ، وبنظـام جديـد ، لتكمل به الاستفادة في العملية التعليميـة اللغويـة .

رابعا : يجب في دراسـتنا للنحـو العربـي ألا نقـف عنـد حـدود الشكل التقليـدي ، للنحـو الشـرقي أو الأندلسـي ، بـل يجـب أن توجه إلـي دراسـة موضـوع محـدد يجمـع الأحكـام المتقاربـة

والموزعة علي أبواب النحو المختلفـة إلـي بحـث واحـد مسـتغل منعا لتشتت الفكر ، وصعوبة البحث ، لتتم بـه الفـائدة .

خامسا : للكوفيين جولاتـهم الناجحـة ، وللبصريـن كذلـك ، كمـا أن لكل منـها نظـرات ضعيفـة ، لعـدم اعتمادهـا علـي الـوارد وتحكم القاعدة فيها ، فالعبرة بالشـاهد ، ولا نظـر لأسـم صـاحب الـرأي .

ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم

٢- الحديث الشـــريف

٣- الأشباه والنظائر للســـيوطي .

٤- الأصول في النحو لأبـــن الســـراج ت د . عبدالحســـين النتبلـــي ط بيروت الأولي ١٤٠٥ هـــــ .

٥- الآمـــالي الشـــجوية لأبـــن الشـــجري ط دار المعـــرف يـــردت بدون تـــاريخ .

٦- أعـــراب الحديـــث النبـــوي للعكـــبري ت هبـــد الإلـــه بشـــهاب دمشـــق ١٤٠٧ – ١٩٨٦م .

٧- إملاء ما مـــن بـــه الرحمـــن ط للعكـــبري دار الكتـــب العلميـــة بيروت ١٩٧٩م الأولـــي .

٨- الأنصـــاف مســـائل الخـــلاف الإبنـــاري ت محـــي الديـــــن ط السعادة ١٩٦١ الرابعـــة .

٩- أوضـــح المســـالك لأبـــن هشـــام بتعليـــق التجـــار ط الفجالـــة الجديدة بدون تـــاريخ .

١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبن مالك بركات ط وزارة الثقافة المصرية ١٣٨٨ هـ .

١١- التصريح علي أوضح المسالك للشيخ خالد الأزهري ط الحلبي بدون تاريخ .

١٢- توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ت د / عبدالرحمن سليمان ط الكليات الأزهرية الأولي ١٣٩٦ هـ

١٣- حاشية الصبان علي ارشموني ط الحلبي بدون تاريخ .

١٤- خزانة الأدب للبغدادي ت عبدالسلام هارون ط الهيئة المصرية ١٩٧٩م .

١٥- الخصائص لأبن جني ت محمد علي النجار ط دار الكتب ١٣٧٦ هـ .

١٦- ديوان الأحوص الإنصاري ت د/ السامراني ط بندار ١٣٨٩ هـ .

١٧- ديوان أمرئ القيس ، أبو الفضل دار المعارف ١٩٨٤ الرابعة .

١٨- ديوان جرير بشرح محمد حبيب ت نعمان طه دار المعارف ١٩٧٠ م .

١٩- ديوان جميل بثنيته ط دار صادر بيروت جمع البسكاتي بدون تاريخ .

٢٠- ديوان زهير بن أبي سلمي . ط دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ .

٢١- ديوان عبيد بن الأبرص ت د/ حسين نصار ط الحلبي . الأولي ١٩٧٥ م .

٢٢- ديوان عنترة جمع كرم البستاني ط بيروت ١٣٩٨ هـ .

٢٣- ديوان قيس جمع أبي بكر الدالي الحلبي بمصر ١٣٠٨ هـ .

٢٤- ديوان لنابقة الذبيانى الخراط ط صلب ١٣٩٤ هـ .

٢٥- ديوان الهذليين بزاوته السكري ت شاكر وفراج ط دار المصروية .

٢٦- زهر الآداب وثمر الألباب للحصري ت . ذكي مبارك ط الكبري ١٩٢٥ م .

٢٧- شرح الاشموني محي الدين ط النهضة والسعادة ١٣٧٥ هـ الأولي .

٢٨- شرح شذور الذهب لأبن هشام ت محي الدين ط السعادة ١٩٥١ م .

٢٩- شرح عيدن الأعراب لأبن فضال ت د/ حنا حداد ط الأردن أربد ١٩٨٥م .

٣٠- الكافية بشرح رضي الدين ط بيروت بدون تاريخ .

٣١- الكتاب لسيبويه ت هارون الهيئة العامة عام ١٩٧٧ م .

٣٢- الكشاف للزمخشرى دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .

٣٣- المحتسب لأبن جني ، علي النجدي وشلبي ط المجلس الأعلي للشئون الإسلامية ١٣٨٩ .

٣٤- مسند الإمام أحمد ت أحمد شاكر دار المعارف ١٣٩٢ هـ .

٣٥- المشكلات النحوية للجامع الصحيح لأبن مالك رسالة دكتوراه بكلية اللغة بالقاهرة .

٣٦- معجم شواهد العربية تأليف . هارون الطبعة الأولي ١٩٧٣م .

٣٧- المعني بحاشية الأمير ط الحلبي الأولي ١٣٢٨ هـ .

٣٨- المفصل بشرح أبن يعيش ط عالم الفكر بيروت .

٣٩- المقتضب للمبرد ت الشيخ عطية ط المجلس الأعلي ١٣٩٩ هـ .

٤٠- المقرب لأبن عصفور ت عبد الستار والحيوري ط بغداد ١٣٩١ هـ .

٤١- الموطأ لمالك ت عبد اللطيف ط العلمية الثانية .

٤٢- النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ط دار المعارف .

٤٣- همع الهوامع للسيوطي ط بيروت بدون تاريخ .

٤٤- مجلة الأزهر عدد ديسمبر ٨٧ ، ويناير ٨٨ .

